إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد .. إلى شمعة تنير ظلمة حياتي..

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

إلى من عرفت معهم معنى الحياة

اخوتي

إلى الإخوة الذين لم تلدهم أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

الزملاء والزميلات

شكر وعرفان

الحمد الله الذي يسر لنا السبيل، فبلغنا من أنفسنا شهادة العلم التي أرادها أن تكون لنا، إذ صورها لنا في عملنا المتواضع هذا، فرضينا به عملا نلقى منه حسن المقام يوم تنطق عنا أعمالنا، الشكر له إذ اجتهدنا والشكر له إذا أصبنا بعونه فالحمد الله كثيرا إذ أنجبنا هذا الوطن الحبيب الذي تشبعنا بقيمه ثم استسقينا من مساقي العلم فيه، والتي كانت فضلا علينا، فوجدنا العلم والمعلم.

أتقدم بجزيل شكري وفائق تقديري وعظيم امتناني لأستاذي المشرف الدكتور: "عبة فريد" على إشرافه على هذه المذكرة وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وحضورها للمشاركة في إثراء جوانبه.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
ملخص	
مقدمة عامة	أ – و
الفصل الأول :الإطار العام للإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	3
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المنظمات الإقتصادية	3
الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الإقتصاديين	4
المطلب الثاني: نشأة الإستثمار الأجنبي المباشر	5
المطلب الثالث أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	7
الفرع الأول: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبط بالملكية	7
الفرع الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر غير مرتبط بالملكية	14
الفرع الثالث: إستثمارات أجنبية مباشرة أفقية ورأسية	15
الفرع الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض	16
الفرع الخامس: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.	17
المطلب الرابع: خصائص وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	17
الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	17
الفرع الثاني أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر	18
المبحث الثاني :الإستثمار الأجنبي المباشر الأهمية، الدوافع والمحددات	21
المطلب الأول : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	21
المطلب الثاني : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	23
الفرع الأول : دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر	23
الفرع الثاني :الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر	24

فهرس المحتويات

المطلب الثالث :محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	26
الفرع الأول : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي	26
الفرع الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم	26
الفرع الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة	27
المبحث الثالث : نظريات آثار ومخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر	29
المطلب الأول : النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر	29
الفرع الأول : النظريات الكلاسيكية للإستثمار الأجنبي المباشر	29
الفرع الثاني: النظريات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الثاني آثار الإستثمار الأجنبي المباشر	35
الفرع الأول : الآثار الإيجابية	35
الفرع الثاني : الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر	38
المطلب الثالث : مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر	40
الفصل الثاني الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية	
تمهيد	44
المبحث الأول : ماهية الشراكة	45
المطلب الأول: تعريف الشراكة والمزايا التي توفرها	45
الفرع الأول: تعريف الشراكة	45
الفرع الثاني : المزايا التي توفرها الشراكة	47
المطلب الثاني : خصائص الشراكة ودوافعها	48
الفرع الأول : خصائص الشراكة	48
الفرع الثاني : دوافع الشراكة	49
المطلب الثالث : أشكال الشراكة مراحلها وعوامل نجاحها	50
الفرع الأول: أشكال الشراكة	50
الفرع الثاني :مراحل الشراكة	51
الفرع الثالث: عوامل نجاح الشراكة	52

فهرس المحتويات

المبحث الثاني : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية	53
المطلب الأول :التطور التاريخي للشراكة الأورومتوسطية ومفهومها	53
الفرع الأول :مراحل الشراكة الأورومتوسطية	53
الفرع الثاني : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية	56
المطلب الثاني : مسار برشلونة ومحاورها الرئيسية	56
الفرع الأول مسار برشلونة	56
الفرع الثاني :المحاور الرئيسية لاتفاقية برشلونة	59
المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية	63
الفرع الاول : أهداف الإتحاد الأوروبي	63
الفرع الثاني: أهداف الدول المتوسطية الأخرى	64
المبحث الثالث : دور الشراكة الأورومتوسطية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	65
الفصل الثالث :الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية	
تمهيد	69
المبحث الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية	70
المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	70
الفرع الأول:الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	70
الفرع الثانيالإطار المؤسساتي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	76
المطلب الثاني: ضمانات وحوافز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	81
الفرع الأول ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	81
الفرع الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	82
المطلب الثالث : مناخ الإستثماري في الجزائر	84
الفرع الأول :المناخ السياسي والأمني	84
الفرع الثاني :المناخ الجغرافي والطبيعي	85

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: المناخ القانوني	86
المبحث الثاني : مفهوم الشراكة الأوروجزائرية	87
المطلب الأول : العلاقات الأورو– جزائرية من التعاون إلى الشراكة الأورومتوسطية	87
الفرع الأول :التعاون الأورو–جزائري قبل مؤتمر برشلونة	87
الفرع الثاني مرحلة الشراكة	88
المطلب الثاني: مضمون الشراكة الاوروجزائرية وشروط نجاحها	88
الفرع الأول: مضمون الشراكة الأوروجزائرية	88
الفرع الثاني :شروط نجاح الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	92
المطلب ثالث : تقييم الشراكة الأوروجزائرية	94
الفرع الأول: الآثار الإيجابية	94
الفرع الثاني: الآثار السلبية	94
المبحث الثالث: دراسة تحليلية للإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية	95
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	95
المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من الإتحاد الأوروبي	97
الفرع الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي قبل توقيع الشراكة الأورو جزائرية	97
الفرع الثاني: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي بعد توقيع الشر الأورو جزائرية	98
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	100
الفرع الأول : التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	100
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	103
الخاتمة	104
قائمة المراجع	108
فهرس المحتويات	120
قائمة الجداول والأشكال	125
	127

قائمة الجداول والأشكال

رقم الشكل	البـــــــــيـــــان	الصفحة
01	علاقة الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية	19
02	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014	80
03	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة 1998-2001	82
04	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأورو جزائر 2003-2008	84
05	التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2015)	
06	التوزيع القطاعي للإستثمارات المصرح بها من حيث مبالغها خلال الفترة (2002-2015)	
07	التوزيع الجغرافي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002-2015)	

مقدمة

تمهيـــــد

أدت المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين إلى تنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وزيادة حدة المنافسة على الأسواق والفرص الاستثمارية من قبل الشركات الدولية النشاط مما نتج عنه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه دول العالم المختلفة.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا من مصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية خصوصا في البلدان النامية التي اتجهت نحو تحرير اقتصادياتها والانفتاح على العالم الخارجي سواء في التجارة الخارجية أم في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر أو حركة رؤوس الأموال منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين .

وفي ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها العالم اليوم أصبحت الدول خاصة الدول النامية على قناعة تامة بصعوبة تحقيق أهدافها، فأخذت تتسابق من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث عمدت إلى تعديل سياستها العامة، وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب ما يتمتع به من مزايا لا تتوفر لدى مصادر التمويل الأخرى ، بالإضافة إلى إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي .

وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والحوافز التي تقف في طريقهم، وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على سواء وعملت أيضا على توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون النقد والقرض، كما أدخلت العديد من الإصلاحات الهيكلية العميقة على نظمها.

وفي ظل هذه التغيرات عمل الاتحاد الأوروبي باعتباره أبرز التكتلات الرائدة على الصعيد العالمي على توسيع ونشر علاقاته الاقتصادية في شكل شراكة مع دول ضفتي جنوبي البحر الأبيض المتوسط وذلك بتبنيه لمشروع الشراكة الأورومتوسطية والذي بموجبه عقد مؤتمر برشلونة بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة، مما انبثق عنه عقد اتفاقيات شراكة ثنائية بين

الإتحاد الأوروبي ككل بدوله 27 مع كل دولة متوسطية على حدى بهدف إنشاء منطقة تبادل حرة وتوسيع الشراكة إلى سياسة الحوار الأوروبي دون منح العضوية في الإتحاد الأوروبي من خلال مجموعة من البرامج الإرشادية الخاصة بكل دولة على حسب درجة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية .

إن الجزائر وفي إطار تحولها إلى اقتصاد السوق وتوجهها إلى التحرير الاقتصادي سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية ، ويبرز ذلك من خلال الحوار الذي بادرت به مع المجموعة الأوروبية والذي أسفر بعد سلسلة من المفاوضات عن توقيع اتفاقية الشراكة في 22 أفريل 2002 لتدخل حيز التطبيق في سبتمبر 2005 والتي تسمح بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي .

1. الإشكالية العامة:

لبحث هذا الموضوع يمكننا صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم الشراكة الأورومتوسطية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

إن هذا التساؤل الجوهري يقود إلى طرح عدة تساؤلات فرعية يمكن إيجازها كما يلي:

1 -ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟

2 -هل للموارد الطبيعية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من قبل دول الإتحاد الأوروبي؟

3 -هل تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2. فرضيات البحث:

وللإجابة على التساؤلات الفرعية، يتم صياغة الفرضيات التالية:

1 -الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الاستثمار الذي يتم خارج حدود الدولة الأم.

2 - الموارد الطبيعية كان لها دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

3 -لم تساهم الشراكة الأوروجزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

3. أهمية البحث:

يعتبر موضوع البحث من الناحية العلمية من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة فالاستثمار يعتبر متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي، حيث تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة لذلك تسعى الدول النامية لاستقطابه كونه من وسائل التمويل البديلة عن الأشكال التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية، وأيضا تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوروبية–المتوسطية وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات المتوسطية، من أجل مساعدتها على النهوض باقتصادياتها والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها التنموية .

4. أهداف البحث:

إن الغرض من تناول هذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- دراسة الإطار النظري للموضوع من خلال عرض النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- استعراض الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في البلدان المضيفة.
- الوقوف على واقع المناخ الاستثماري بالجزائر وكيفية مساهمة الشراكة الاورومتوسطية عليه.
- التعرف على دوافع الجزائر من توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية وما هو مضمونها .
- دراسة واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الأوروبي من خلال التجربة الجزائرية في إتفاق الشراكة الأوروجزائرية.
- محاولة إبراز الدور الذي تؤديه الشراكة الأورومتوسطية في الجزائر
- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الاوروجزائرية.

5. منهجية الدراسة :

- **المنهج المستخدم :**

لغرض الإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تعرضنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حضيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في الآونة الأخيرة .

بالإضافة إلى المنهج التاريخي لإعطاء رؤية واضحة عن نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر والتطور التاريخي للشراكة الأوروبية الجزائرية ضمن مشروع الشراكة الأورومتوسطية وفقا لتسلسلها التاريخي، تقنية دراسة الحالة لتقييم تجربة الجزائر في هذه الشراكة .

- مجتمع الدراسة :

طبقت الدراسة في الجزائر لمعرفة دور الشراكة الأورومتوسطية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، وذلك لمحاولة إيجاد نقاط القوة التي تتميز بها الجزائر عن غيرها من الدول والتركيز عليها كعامل استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر من خاصة دول الاتحاد الأوروبي، وإيجاد نقاط الضعف لمحاولة معالجتها لاستقطاب أكبر عدد ممكن من هذه الاستثمارات لتحقيق ما تهدف إليه الدولة.

- فترة الدراسة:

تم استخدام هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2014، وذلك لأن في هذه الفترة زاد الدور الأوروبي في الجزائر وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم يكن مستخدم في الجزائر من قبل تلك الفترة ولو وجد قبل ذلك فبنسبة ضعيفة جدا، كما أن خلال هذه الفترة سعت الجزائر جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- وسائل جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المراجع من بينها: الكتب، المذكرات والأطروحات الجامعية المقالات المنشورة في المجلات، المداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية كما تم الاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار المنشورة في موقعها الالكتروني، للحصول على البيانات الخاصة بالشراكة الأورومتوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف القطاعات في الجزائر.

6. الدراسات السابقة:

- إيمان مودع، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007)** حيث كانت من أهداف هذه الدراسة التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث حجمه وتوزيعه القطاعي وتوزيعه الإقليمي، إضافة إلى الكشف عن أهم العراقيل التـــي تقـــف أمـــام المستثمر الأجنبي ولقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها وتضمينها للدلالات المختلفة المستخدمة في ذلك التحليـــل، إضافة إلى المنهج التاريخي لسرد أهم التطورات التي شهدها الجانب القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر . ومن بين توصيات هذه الدراسة إصلاح النظام الجبائي وتخفيف العبء الضريبي المفروض على مؤسسات الأعمـــال وجعل التحفيزات الضريبية قاعدة وليس استثناء يستفاد منها فقط في حالات خاصة بالإضافة إلى العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية توضح الفرص الاستثمارية المتاحـــة وكـــذلك توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين القطاعات.

- يونس دحماني، إشكالية **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والآفاق)** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الوضعية الحقيقية لعملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ضوء دراسة الملامح الأساسية لمناخ الاستثمار والنظام القانوني والمؤسسي المتعلق به، فضلا عن الاستفادة من بعض التجارب العربية الرائدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال عملية الوصف وعرض المفاهيم بالنظرية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا في سر د أهم الإصلاحات التشريعية والاقتصادية التي قامت بها الجزائر.وكانت من بين توصيات هذه الدراسة تفعيـــل الاتفاقيات الثنائيـــة المتعلقـــة بتشـــجيع وحمايـــة وضـــمان الاستثمار واتفاقيات تجنـــب الازدواج الضريبي، وتطويرها بما يـــتلاءم مـــع التوجـــه الـــدولي نحـــو العولمـــة، مـــع إبـــرام المزيـــد منهـــا في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف .

- دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-** من بين أهداف هذه الدراسة معرفة مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعومة من طرف الهيآت المالية الدولية والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الإصلاحات على المستوى الاقتصادي الكلي وقد تم الاعتماد

على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثـــم تحليليا وتضمينها للدلالات المختلفة المستخدمة في ذلك التحليل، وتم استخدامه لسرد أهم التعاريف المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والنظريات المفسرة له ومحدداته وجدواه في الدول المضيفة، وتم الاعتماد أيضا على أسلوب التحليل الكمي الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة. ومن بين توصيات هذه الدراسة تهيئة البنية التحتية وذلك بزيادة الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذا المجال وتطوير الهياكل الأساسية وكذا العمل على تهيئة المناطق الصناعية وتخصيص أراض للاستثمار وتسوية مسألة العقار.

- إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلة وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية –دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية –** إن الهدف من الدراسة هو دراسة وتقييم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الأوروبي من خلال التجربة الجزائرية في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، والوقوف على انعكاساته على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الكلية، والآفاق المستقبلية لهذا الاتفاق إن المنهج المتبع في هذه الدراسة يجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لإعطاء رؤية واضحة للشراكة الأوروبية الجزائرية ضمن مشروع الشراكة الاورومتوسطية وفقا لتسلسلها التاريخي، والمنهج التحليلي المقارن لتقييم تجربة الجزائر في هذه الشراكة ومن بين توصيات هذه الدراسة إمكانية الجزائر العمل مع الشريك الأوروبي – أو من خلال الاستفادة من بعض تجارب دول أخرى – لإقامة برامج طموحة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتركيز على التأهيل التقني وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج خاصة وإن الجزائر تملك القدرة المالية على تمويل مثل هذه البرامج

7. هيكل الدراسة :

لإتمام هذه الدراسة قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول :

في الفصل الأول : سيتم التطرق فيه إلى الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المفهوم الدوافع والمحددات إضافة إلى النظريات الآثار والمخاطر .

أما الفصل الثاني : سيتناول الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية ، من حيث مفهومها، تطور مسار الشراكة الأورو متوسطية أهدافها، إضافة إلى مسار برشلونة ومحاورها الرئيسية .

و في الفصل الثالث الذي هو عبارة عن الإطار التطبيقي، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول يدرس واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والمبحث الثاني يتناول الشراكة الأوروجزائرية أما المبحث الثالث يدرس الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية .

الفصل الأول
الإطار العام للإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تجلت بوضو مع مطلع القرن العشرين لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعله من المواضيع الاقتصادية التي تحتل الصدارة ضمن اهتمامات الباحثين والملتقيات الدولية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية .

إن للاستثمار مجالات ومستويات عديدة ، فما يهم في هذا الفصل هو الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر موضوع مثير للاهتمام يحفز الكثيرين لدراسته، وبالخصوص الدول النامية، باعتباره أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم، كما يساهم هذا الأخير في صياغة مبادئ النظام العالمي الحالي الذي يتطور وينمو بسرعة كبيرة، ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام العالمي الحالي والحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة ودول العالم عامة ، وعليه تم تخصيص هذا الفصل لتناول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر :الأهمية، الدوافع والمحددات

المبحث الثالث: نظريات آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان موضوع الاستثمار الأجنبي محل اهتمام العديد من الاقتصاديين منذ القدم ويتجلى هذا الاهتمام في كون الإستثمار الأجنبي مهما في تغيير العلاقات الاقتصادية والسياسية والدولية، كما يلعب دورًا بارزا في صياغة مبادئ النظام العالمي، ونظرا لأهميته الكبرى سوف نتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد الهيئات والمؤسسات المالية الدولية وتعدد المفكرين والاقتصاديين، لذا سيتم في البداية تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بعض الهيئات والمؤسسات الدولية، ثم يتم التعرض إلى مختلف التعاريف لبعض المفكرين والاقتصاديين.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المنظمات الاقتصادية الدولية

أولا: تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (O.C.D.E) : فإنها تتبنى تعريفين، التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، والتعريف الثاني كان يقوم على أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي[1].

ثانيا تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) : هو ذلك الاستثمار الذي يهدف من ورائه إلى أن يكون له صوت فعال في إدارة المنشأة التي تعمل خارج الاقتصاد الذي يقيم فيه، ولكي يحقق هذا الهدف، فقد يحصل على عدد كبير من أسهم رأس المال المستثمر في هذه المنشأة، فضلا عن ذلك قد يقدم أنواعا أخرى من رأس لمال كالقروض أو الإئتمانات التجارية، كذلك الخبرة الفنية، كما يمثل هذا البند الأرباح المعاد استثمارها [2].

ثالثا تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"ONCTAD": تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار طويل الأجل والذي يعكس منفعة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع في دولة أخرى غير

---

[1] عبد الرؤوف بوشمال، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص 71

[2] عبد الكريم جابر العيساوي ، **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 61

دولة هذا المستثمر أو الشركة بحيث لا يقل نصيب المستثمر عن 10%من رأس مال الفرع أو من القوة التصويتية .[1]

ثالثا حسب تقرير الاستثمار الدولي: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير الدولة المضيفة ويتضمن التزام طويل المدى، ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار [2].

خامسا منظمة التجارة العالمية (W.T.O) : فتعرفه على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما(البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى(دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها[3].

الفرع الثاني :تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين

تعريف عبد السلام أبو قحف : هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع الحالات إلى الدول المضيفة[4].

تعريف(ريتشارد وبيل 2003): هو كافة الأنشطة المقامة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات وذلك عن طريق إقامة مشروعات جديدة، أو الدخول في شراكة مع المشروعات القائمة، أو تكوين فروع لها في الدولة المضيفة. ويرجع ذلك حسب الهدف من النشاط سواء المشاركة في السوق، أو الحصول على الموارد الخام [5].

---

[1] رشيد دريس ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير قطاع المحروقات في الجزائر** مداخلة في الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي –حالة بعض الدول النامية – ، جامعة بومرداس، أيام_22–23 أكتوبر 2007، ص2

[2] إيمان مودع ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991– 2007)** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية ومصرفية ، جامعة اليرموك، الأردن 2010، ص 14

[3] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص مالية، دولية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011–2012، ص 6

[4] عبد السلام أبو قحف ، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب مصر، 2001، ص 13

[5] إمام محمد سعد، **البترودولار والاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية** ، المكتب العربي للنشر، مصر، 2014، ص 88

تعريف(مادورا 2007) : هو قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الأصول الحقيقية العينية مثل: الآلات، والمصانع، والأراضي، والمباني في الدول الأجنبية، وذلك إما عن طريق الدخول في شراكة مع المقيمين في هذه الدول في مشروعات قائمة، أو إنشاء مشروعات جديدة، أو إقامة فروع تابعة لها[1].

وعليه يمكن تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر : على أنه تقديم أصوال مادية أو معنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة المستقبلة للمساهمة المباشرة في مشروع قائم أو يتم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي خلال مدة من الزمن .

المطلب الثاني: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية عديدة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله ويمكن إيجاز تلك المراحل فما يلي:

المرحلة الأولى: العصر الذهبي للاستثمار الخاص (1800-1914):

ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من (1800-1914) حيث سادت ظروف سياسية واقتصادية مناسبة بشكل كبير للتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فاتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها، وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية لا تهتم إلا باستغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها .لذلك توجه ثلث رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية [2].

المرحلة الثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر في ما بين الحربين العالميتين (1914 -1945):

أدت الحرب العالمية الأولى إلى فقدان كثير من الدول المصدرة لرأس مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا لجزء كبير من استثماراتها في الخارج، سواء كان ذلك بالبيع لمواجهة نفقات الحرب أم بالتدمير المادي أم بالمصادرة وتتميز هذه الفترة بظهور دول جديدة في مجال الاستثمار الأجنبي، كالولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغ حجم رأس مالها في الخارج خلال الفترة (1920-1929) حوالي 2 مليون دولار سنويا، ورغم الصعوبات التي شهدتها هذه الفترة خاصة خلال الثلاثينات بعد الأزمة العالمية لسنة 1929إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمرت في الارتفاع، وهذا راجع للصعود القوي للشركات الأمريكية، حيث وصلت عام 1929 إلى 47.5 مليار دولار ومن ثم ارتفعت إلى 52.8 مليون دولار سنة 1939 بنسبة نمو سنوي للاستثمارات لم تتجاوز في المتوسط 1.1%، كما تتميز هذه المرحلة من جهة أخرى بانتقال

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 88

[2] صورية مساني، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وإنعاكاساتها على الدول النامية – دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 39

رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة فقد حصلت ألمانيا على سبيل المثال على 42% من مجموع رأس المال الدولي، وتحصلت أستراليا على 9% وبريطانيا على 6% من هذا الأخير، أما بالنسبة للتوجه القطاعي للاستثمارات الأجنبية فتميزت بتوجهها إلى الاستثمار في المواد الأولية على حساب قطاع النقل في السكك الحديدية [1].

المرحلة الثالثة :مرحلة انتعاش الاستثمار العالمي(1946-2006)

تميزت هذه المرحلة بخروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية مدينة للولايات المتحدة الأمريكية، كما ظهرت خلال هذه الفترة هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية، وفي هذه المرحلة برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية 32.8 مليار دولار سنة 1960، ليتضاعف بحلول سنة 1971 ليصل 82.8 مليار دولار ولتحتل الريادة بين دول العالم من حيث مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن المهم هنا الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي قد تفاوتت نسب توزيعه بين الدول حيث حضت الدول المتقدمة بـ: 58% من الإجمالي و37%بالنسبة للدول النامية، وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا متسارعا خلال العقدين التاليين، حيث زادت تدفقاته بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة 1982-1990لتصل إلى 203 مليار دولار مقابل نحو 59 مليار دولار عام1982 ، ثم زادت بنحو سبعة أضعاف لتصل إلى نحو 1411 مليار دولار سنة 2000 والملفت للانتباه في هذه المرحلة تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بالأزمات النفطية لكنه سرعان ما كان يعاود الازدهار بعدها .

وإلى غاية 2006 ، استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو بأرقام قياسية، وبلغت نسبة نموه سنة 2006حوالي 38%فوصل حجمه إلى 1306 مليار دولار، والذي قارب الرقم القياسي المسجل سنة 2000بـ: 1411 مليار دولار، مما يعكس أداء اقتصادي قوي موزعا على فئات الاقتصاد الثلاثة : اقتصاديات البلدان المتقدمة النمو، واقتصاديات البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة في بلدان جنوب شرق أوربا، ورابطة الدول المستقلة [2].

---

[1] دلال بن سمينة ، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 71

[2] محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة حالة تونس الجزائر ، المغرب –** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص ص 10-11

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال منها:

الفرع الأول : أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبط بالملكية

أولا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

يعد هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق في الدولة المضيفة على أن يقوم بالإشراف الكامل على سلسلة الحلقة الإنتاجية، ويكون الفرع ملكا له بالكامل، كما يتولى مسؤولية الإدارة والسيطرة على كافة السياسات التجارية والتسويقية والمالية للمشروع، في حين نجد أن الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التعامل مع هذا النوع من الاستثمارات بسبب تخوفها من الوقوع في التبعية الاقتصادية، وكذلك خطر احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها [1].

1/ مزايا وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

1-1 – من وجهة نظر الدولة المضيفة :

1-1-1- مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: ونذكر منها : [2]

- تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية .
- زيادة حجم تدفقات النقد رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة .
- يساهم كبر حجم في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب عليه تحسين ميزان مدفوعات البلد المضيف.
- المساهمة البناءة في التحديث التكنولوجي بالمقارنة بالأشكال الأخرى سواء المباشر منها أو غير المباشر، من خلال وجود جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب والسوق المحلي بغرض تحقيق الناتج الأمثل والربح الأفضل .
- توفير فرص للعمل سواء في مراحل التأسيس والبناء أو في مراحل التشغيل.

[1] إيمان مودع، **مرجع سابق**، ص 26

[2] محمد عبد العزيز عبد ،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، دار النفائس،عمان، 2005، ص ص 43-44.

1-1-2- عيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

أما من ناحية العيوب فإن الدول المضيفة وخاصة النامية منها تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض مع مصالح الشركات المعنية.

1-2 - من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

1-2-1- مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

فيما يتعلق بالمزايا المرتبطة بالاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي يمكن إدراجها كالآتي: [1]

- إن هذا النوع من الاستثمارات يؤدي إلى تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة لمشاركته في المشروع .
- قد يساعد الاستثمار المشترك(في حالة نجاحه) في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكها مطلقا.
- يعتبر هذا النوع من الاستثمار أحسن الأشكال التي تحقق الشركة الأجنبية قدرا مقبولا من الأرباح إضافة إلى التحكم والرقابة على أنشطتها، خصوصا في حالة وجود قيود وعوائق على تملك المشروع تملكا كاملا خصوصا في بعض المجالات كالزراعة والبترول والتعدين...الخ .
- يساعد هذا النوع من الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المحلي، وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام والأولوية للشركة الأم .
- الاستثمار المشترك يساعد على تقليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي، خاصة إذا كان الطرف الأجنبي هو حكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية عامة (شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي...الخ).

1-2-2- عيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

فيما يتعلق بالعيوب المرتبطة بالاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي يمكن إدراجها كالآتي:

[1] يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة تحليلية للواقع والآفاق –** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010، ص ص 37-38

1- انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني التي قد تؤثر سلبا على فعالية المشروع، وعلى تحقيق الأهداف المرجوة منه .

2 - يحتاج إلى رأسمال كبير نسبيا.

3- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار(الطرف الوطني والأجنبي) خاصة فيما يخص تحيد نسبة معينة للمساهمة برأسمال المشروع، وهذا قد لا يتفق وأهداف المستثمر الأجنبي، خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط وحقه في الإدارة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر عل الإنجاز الوظيفي للمشروع.

ثانيا: الاستثمار المشترك

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (خاصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة والعلاقات التجارية ... إلخ.

كما ينطوي الاستثمار المشترك على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حق كافي في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه[1].

وهو أيضا ذلك النوع من الاستثمارات الذي يمتلكه طرفان سواء أكانوا أفراد أو هيئات، كما أن نوعية رأس المال المشارك به قد يكون عيني كالإدارة، أو براءة اختراع أو علامات تجارية .

هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يسهم إسهاما مباشرا في نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال المشاركة الوطنية في الإدارة أو الإنتاج[2].

1- خصائص الاستثمار المشترك :

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستثمار المشترك ينطوي على الخصائص التالية[3]:

- ✓ الاتفاق بين مستثمران (وطني وأجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية داخل البلد المضيف .

---

[1] سنوسي بن عومر، **فعالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان 2014/2013 ، ص16.

[2] طلال منصور الذيابي، ا **لدوافع والضمانات والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية)** مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003 ص ص 18- 19

[3] فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص ص 11-12

- ✓ المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص.
- ✓ إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي .
- ✓ لا يشترط في المشاركة تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين(وطني وأجنبي) أي:
- ✓ قد تكون المشاركة في تقديم الخبرة و المعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
- ✓ قد تتمثل حصة المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا.
- ✓ قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة .

في جميع الحالات السالفة الذكر، لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الحق في إدارة المشروع وهذا كشرط ضروري، ومنه هذا العنصر هو العنصر الحاسم في التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

2- دوافع الاستثمار المشترك

من بين الدوافع التي تقف وراء هذا الأسلوب من قبل المنظمات الدولية هي[1]:

- **عوامل اقتصادية:** قلة الموارد المالية ونقص الكفاءات والخبرات المؤهلة بشكل يسمح للمنظمة الدخول في مشروع منفردة فعلى سبيل المثال شركة رونو"Renault" و فولفو"Volvo" دخلتا في اتفاق شراكة بينهما من أجل تدارك العجز المالي الذي كان يعاني منه فرع شركة رونو"Renault" و المقدر بـــ 60 مليون فرنك فرنسي.
- **عوامل بيئية:** افتقار المنظمة الدولية إلى معلومات كافية عن التركيبة الثقافية والاجتماعية للدول المستهدفة.

3- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة :

3-1- مزايا الاستثمار المشترك:

من حيث المزايا يمكن القول بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم في:

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وتوفير فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى .
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد .

[1] جيلالي بوظراف، **الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل تكنولوجيا إلى الدول النامية** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي – حالة بعض الدول النامية – جامعة بومرداس، أيام 22- 23 أكتوبر 2007، ص 5

- تنمية الملكية الوطنية وتوفير طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل .
- تنمية قدرات المديرين الوطنيين وتوفير علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية أو خلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة .
- نظام المشاركة يحقق الاستمرار في الإنتاج حتى في حالة انفصال الشريك الأجنبي .

3-2- عيوب الاستثمار المشترك:

أما عن عيوب هذا النوع من الاستثمارات بالمقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار فتمكن في الأتي :[1]

- أن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة.

- أن تساهم مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي). وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما ذكر سلفا أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي .

- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة مثلا بزيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات وانخفاض تدفق العملات الأجنبية .

✓ بالإضافة إلى وجود بعض عيوب أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي :[2]

- حرمان الدول المضيفة من بعض المزايا إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار، مثل توسيع استعمال التكنولوجيا في حالة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

- أن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2003، ص 485

[2] يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة 2006-2007، ص 66

- إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها، أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي .

- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني قد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، كزيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات وانخفاض تدفق العملات الأجنبية .

4- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الطرف الأجنبي :

4-1 – مزايا الاستثمار المشترك

بخصوص **مزايا** الاستثمار المشترك من جهة نظر الطرف الأجنبي فتكمن في الآتي [1] :

- يساعد الاستثمار المشترك (في حالة نجاحه) في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا .

- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين .

- يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين .

- يساعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، وإنشاء قنوات للتوزيع، وحماية مصادر المواد الخام والأولية للشركة الأم .

4-2- عيوب الاستثمار المشترك

أما بخصوص عيوب الاستثمار المشترك من جهة نظرا للطرف الأجنبي فتكمن في الآتي:

- إمكانية وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار.

[1] عبد السلام أبو قحف، **مرجع سابق**، ص485

– يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق .

– عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع قيودا أو شروط صارمة على التوظيف والتقدير على تحويل الأرباح الخاصة للطرف الأجنبي على الدولة الأم، إضافة على أن الاستثمار المشترك يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا[1].

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والمناطق الحرة لا تغدو أن تكون شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التجارة الدولية، وهي وإن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة[2].

وتصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموما إلى ثلاثة مناطق، وهي كما يلي :[3]

أ– **مناطق حرة تجارية** : وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي :الميناء الحر المحلات الحرة ومناطق التجارة الخارجية.

ب– **مناطق حرة صناعية** : وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسين هما : المنطقة الحرة للصناعات التصديرية والمنطقة الحرة للمؤسسات، أي منطقة الشغل .

ج– **مناطق حرة للخدمات:** تضم هذه المناطق شكلين أساسين هما :المناطق الحرة المالية التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية، ومناطق حرة للتأمين، والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية أو ما يعرف بجنات الجباية.

رابعا :الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (شركات متعددة الجنسيات)

---

[1] حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر 1998–2008 –** ، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص تمويل دولي والهيئات المالية والنقدية والدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص ص95 –96

[2] عاشور كتوش، **الاستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيات المعلومات والاتصال في دول شمال إفريقيا بين الواقع والمأمول مع الإشارة إلى حالة الجزائر** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية المركز الجامعي بشار، الجزائر،أيام 28 –23 جانفي 2008، ص3

[3] لبيبة جوامع، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة الجزائر ، مصر والسعودية –** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الطور الثالث(غير منشورة)، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015 ص16

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي، وقد اكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات معتبر من سلع وخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة .

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ازداد دورها مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، بحيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد بها، وهكذا تراجعت العقبات التي تعترض سبيل المشاركة والتحالف الإستراتيجي عبر الحدود، ولم يعد يلزم نقل الخبراء من مكان لآخر ولا استعمال العديد من العمال في البلد المضيف، بل صارت الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على خبرات ومهارة مسيرين موجودين في الشركة الأم، الذين يقومون بتوجيه عمل الفروع عن بعد[1].

خامسا: مشروعات أو عمليات التجميع

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي [2].

الفرع الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر غير مرتبط بالملكية

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الأسهم (الملكية) وهذه الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثمارا أو مباشرا أو غير مباشرا، وهذه الأشكال هي :

1 – عقود التراخيص (الامتياز) :

[1] أحمد زغدار، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة التنافسية** ، في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ص ص 160-161

[2] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008/2007، ص 24

عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسية والمستثمر الوطني، بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من أصناف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التراخيص على نوعين : الأول يسمى الترخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية، حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسية الحصول على التملك الكامل للاستثمار، والنوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فإن الشركات متعددة الجنسية تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر .

2- عمليات تسليم المفتاح :

وهي عبارة عن اتفاق أو عقد يتم بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وإدارته وصيانته[1].

3- عقود تسليم المنتجات باليد:

وهي ما تسمى بعقود التصنيع وهي عبارة عن اتفاقية بين الشركة الأجنبية وإحدى الشركات الوطنية، يتم بموجبها تصنيع وإنتاج سلعة معينة كاملة من قبل الشركة المحلية لحساب الشركة الأجنبية، وتكون عادة عقود طويلة الأجل ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته .

4- عقود الإدارة :

هي اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات القانونية التي يتم بمقتضاها قيام الشركة المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين لقاء عائد مادي معين أو مقابل مشاركة في الأرباح ، ومثال على ذلك سلسلة فنادق هلتون في العالم[2].

5- التعاقد من الباطن :

وهو اتفاق بين وحدتين إنتاجيتين إذ يقوم مقاول الباطن (المحلي) بإنتاج وتصدير المكونات الأساسية للسلعة إلى المقاول الأصلي (الأجنبي) والذي يستخدم هذه المكونات بإنتاج السلعة النهائية وبعلامته

[1] عبد الرزاق حمد الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد، الأردن، 2014، ص ص 47-48

[2] باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 31

التجارية أو يقوم المقاول الأصيل بتزويد مقاول الباطن بالمواد الأولية لصناعة السلعة ويصنعها مقاول الباطن ثم يعيد تصديرها إلى المقاول الأصلي الذي يقوم بتسويقها وبعلامته التجارية .

الفرع الثالث : استثمارات أجنبية مباشرة أفقية ورأسية :

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأفقية : وهي تلك الاستثمارات التي تهدف إلى إنشاء فرع للشركة في دولة أخرى أو أكثر ينتج نفس السلعة التي تنتجها الشركة الأصلية .

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الرأسية : وهي تملك الاستثمارات التي تهدف إلى إنشاء فرع للشركة في دولة أخرى أو أكثر تنتج جزء من السلعة أي أحد مراحل عملية الإنتاج ، وهو ما يعرف باسم تدويل العملية الإنتاجية ويكون ذلك في ضوء المزايا النسبية التي تتمتع كل دولة .

وتلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى هذا النوع من الاستثمارات بهدف تقليل نفقات الإنتاج الذي يعد أحد عناصر نجاح المنافسة الدولية، فتعمل على سبيل المثال على توطين جزء من العملية الإنتاجية في دولة ما على أن يتم تجميع أجزاء السلعة في دولة أخرى[1].

الفرع الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى .

2- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة ، حيث

[1] أنور بدر العنزي، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001** ، مذكرة ماجستير في القانون الخاص ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ،2010، ص 18

أنه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء :

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج[1].

الفرع الخامس: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.

ويقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي، الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر .وسيتم التطرق إلى الأشكال التالية فيما يلي :[2]

1-الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات و إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

2-الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: ويتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية...الخ.

3-الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي :وهو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية و إنما في شكل خدمات مثل الاتصالات والنقل والبنوك والتأمين

المطلب الرابع : خصائص وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

[1] كريمة قويدري ، **مرجع سابق**، ص ص 22-23

[2] عبد الكريم بعداش ، **مرجع سابق**، ص ص 52-53.

1- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدولة المضيفة، تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ثكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف .

2 -اقتران الاستثمار الأجنبي بتدفقات رؤرس الأموال فقط، وتقنيات الإنتاج ومهارات التسيير والخبرات الإدارية كما تسمح هذه الاستثمارات تسمح بمشاركة رأس المال المحلي إضافة إلى فوائد أخرى كتحفيز الكفاءات المحلية على العزوف عن الهجرة إلى الخارج بما يوفره لها من عرض وظروف العمل.

3-ارتباطه بمظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى، حيث تقوم بتسجيل هذه النشاطات في حساباتها العامة ومنها ميزان المدفوعات في فئة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بحكم الطابع الزمني الطويل الأجل للاستثمار للأجنبي المباشر.

4- تحقيق إيرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الاستثمارية، كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت في ميزان المدفوعات حيث يقتصر دخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فان السداد مرتبط بربحية المشروع .

5-تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق.

بالإضافة إلى تميزه بخصائص أخرى تتمثل في [2]:

1 - يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات التنموية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذه الاستثمارات بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيها .

2 - يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض درجة التقلب، حيث أن تدفقاته تتميز بالاستقرار نسبيا إذا ما قورنت مع قروض المصارف التجارية وتدفقات المحفظة المالية وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعد هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء .

---

[1] بلقاسم دواح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر ، المغرب ، تونس ، الأردن مصر تركيا)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، ص 5

[2] إيمان مودع ، **مرجع سابق**، ص ص 18-19

3 – يكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من نظيره في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك لأن الأرباح في المراحل الأولى للمشروع تكون قليلة، كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا ما قورن باستثمار المحفظة المالي .

وعليه يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد مصدرا تمويليا خارجيا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف إذا ما قورن بالاستثمار الأجنبي غير المباشر .

الفرع الثاني : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : أهداف المستثمر الأجنبي من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر: نذكر منها:

– الحصول على المواد الخام من الدول المستقبلة لأجل استخدامها في صناعاتها المختلفة، أي إبقاء الدولة المستقبلة للتمويل الدولي مصدرا للموارد الطبيعية .

– إيجاد أسواق جديدة للمنتوجات وبضائع الشركة الأجنبية، أي إبقاء الدولة المستقبلة سوقا لتصريف منتجاتها .

– الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستقبلة، بينما تبقى هي الدولة المتخصصة في الإنتاج النمطي .

– الاستفادة من القوانين والتشريعات في الدولة المستقبلة، والمتعلقة بالتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقبلة .

– الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستقبلة سواء كان ذلك من شراء كميات كبيرة من الأسهم والسندات وتشغيلها في البورصة أو من خلال تنفيذ المشاريع المتعاقد عليها[1].

من بين دوافع المستثمر الأجنبي للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر حسب رأي بعض المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم **(شارل ألبرت)** الذي تحدث عن ثلاث إستراتيجيات من وراء الاستثمار الأجنبي والمتمثلة فيما يلي :

أ –الإستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف الموارد الطبيعية المتنوعة، ومن ثم الاستثمار وفق هذه الإستراتيجية .

ب –الإستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق والتي بموجبها سيدفع المستثمر الأجنبي للإنتاج والتسويق ضمن حدودها.

ت –الإستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف .

[1] رائد عبد الخالق العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي** ، دار الأيام، عمان الأردن، 2013، ص 147

وإلى جانب ما قاله ألبرت هناك دوافع أخرى من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر وهي :

- الاختراق الكبير للأسواق العالمية وهذا الدافع يجعل من الشركات متعددة الجنسيات تفضل التدويل بدل التصدير .

- تجنب مختلف الحواجز المحتملة التي تعترض بشدة كل حركات الاستثمار والتجارة، ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات بغرض الحيلولة دون إغراق السوق، ضف إلى ذلك مختلف العراقيل الجمركية

- دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية .

- اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب وسياسات الشركات المنافسة نتيجة وجود ما يسمى باحتكار القلة، وهذا الأخير هو عامل من عوامل التدويل، بحيث يدفع بهذه الشركات إلى المنافسة الحادة بينها[1].

ثانيا: أهداف الدول المضيفة من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم الأهداف التي تسعى الدول المضيفة إلى تحقيقها من وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: [2]

أ- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

ب-زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ج-زيادة معدلات العمالة وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوى العاملة.

د-تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي .

ه-اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى توفير معارف مستمرة وحديثة .

ولذلك فإن الدولة المضيفة عادة ما تقدم تحفيزات للشركات المستثمرة وأهمها:[3]

- الحوافز المالية في الضرائب، الإعفاءات الضريبية،التسهيلات المحاسبية في حساب الإهتلاك، تخفيض مساهمات الضمان الاجتماعي والاستثمار في الصادرات والواردات.

---

[1] عبد الله غالم، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية** ، دار أسامة، الأردن،2014، ص ص 177-178

[2] منور أوسرير، نذير عليان، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، العدد الثاني ماي2005، ص99

[3] بولعيد بعلوج ، **قطاعات أنشطة البحث والتطوير عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها بالنسبة للدول النامية** مداخلة في الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية، جامعة بومرداس ،أيام 22-23 أكتوبر 2007 ، ص3

- حوافز مالية، منح حكومية، الضمانات، القروض المدعمة، عمليات التمويل والمساهمة، دعم سعر الصرف...إلخ.
- حوافز أخرى، إعانات البنية التحتية، تقديم الخدمات اتصالات، ماء نقل وكهرباء.

لذلك فأهداف كل طرف تناقض الآخر، فالشركات المتعددة الجنسيات تحاول تعظيم أرباحها مع تقليل المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن أما الدولة المضيفة تهدف إلى تعظيم منفعتها الوطنية مقابل تقديم أقل مستوى من التكاليف.

المبحث الثاني :الاستثمار الأجنبي المباشر الأهمية، الدوافع والمحددات

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً للتمويل الخارجي الخاص للبلدان النامية، ويختلف عن الطرق الأخرى لتدفق رأس المال الخاص الخارجي في أنه مدفوع إلى حد كبير بالآفاق طويلة الأجل المفتوحة أمام المستثمرين لتحقيق أرباح في أنشطة إنتاج يسيطرون عليها بصورة مباشرة.

المطلب الأول : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف عند كونه مصدرا لتمويل المشاريع، بل تتعدى إلى كونه إطارا يتم من خلاله نقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى أنه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق الدولية .[1]

ومن هنا يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية :

[1] حميد بوزيدة، عبد الرحمن مغازي، **التنسيق الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول : الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي – حالة بعض الدول النامية – جامعة بومرداس أيام 22-23 أكتوبر 2007، ص 1

- اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر .
- يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق.
- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم الوسائل لتكوين وتطوير عناصر البنية الأساسية، وفي نقل وتوطين التقنية، وإيجاد فرص العمل، ولا تنحصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدولة ما في كونه وسيلة لتعزيز النشاط الاقتصادي فقط، بل إنه ضروري لزيادة درجة الاندماج والتفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي. [1]
- لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة بين الجدوى الاقتصادية والفنية سلامة المشروع الذي يستثمر فيه .
- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية، والإدارية والتنظيمية ... والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية[2] .

ويضيف (إستويفر) أيضا الفوائد والمزايا الآتية للاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والتي تتفق مع ما سبق ذكره:

- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- تنمية المناطق (المدن) المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .
- كما أن توفير فرص جديدة للعمل يساعد في إعادة توزيع الثروة والدخول مما يحقق العدالة الاجتماعية.

---

[1] يوسف مسعداوي ، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية** ، في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد الثالث 2008 ص166

[2] محمد عبد العزيز عبد، **مرجع سابق**، ص 34

– إن وجود الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات يساعد في توطيد أواصر الصداقة والعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول الأم والدول المضيفة .[1]

– توفيوه احتياطا من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يملكن للاستثمار الأجنبي أن يوفر هذه العملات من خلال ما يجلبه من رأسمال نقدي وعيني للدولة المستثمر فيها المال الأمر الذي يؤدي إلى تأثير إيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة من خلال عملية تنشيط التبادل التجاري وزيادة صادراتها ومن ثم زيادة نصيب الدولة من العملات الأجنبية.

– تقليل نسب البطالة في الدولة المستثمر فيها، حيث إن نسب البطالة في الدولة النامية والتي لا تستطيع أن تحقق نمو اقتصادي للأسباب التي ذكرت، مرتفعة جدا، لذا فإن الاستثمار الأجنبي يحقق هدف من الأهداف المهمة في التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع جديدة أو إعادة تأهيل مشاريع قديمة. [2]

المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى غير البلد الأم سعيا منها وراء تحقيق أهداف محددة نجملها فيما يلي[3] :

1–الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها والتي لم تتوفر في موطنهم بذات التكلفة كالنحاس الزنك، البترول...الخ .

2 –الاستفادة من وفورات الحجم على مستوى الإنتاج، وذلك لأنه ثمة حد لإنتاج بعض الصناعات خصوصا تلك التي لا تتحمل أعمال النقل لمسافات بعيدة كالغاز السائل الذي يملأ في أوعية ثقيلة للغاية وبهذا فمن الأفضل إنشاء مصانع جديدة في البلدان أخرى.

3–إيجاد أسواق جديدة لمنتجات جديدة وبضائع الشركات الأجنبية خاصة تسويق فائض كبير من السلع الراكدة، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

---

[1] عبد السلام أبو قحف ، **مرجع سابق** ، ص 102

[2] عقبة خضير ، **أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 104–105

[3] وليد بيبي ، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية دراسة حالة دول شمال إفريقيا** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الطور الثالث(غير منشورة)، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 127

4-رغبة المستثمر الأجنبي المباشر في إمكانية فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد المستورد لهذا الاستثمار، فكثيرا ما يتركز هذا النوع من الاستثمار في قطاعات اقتصادية أساسية بالنسبة للبلد المستورد .

5 -الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ومن أهمها: تقديم الحوافز الضريبية، وتوفير فرص استثمارات دائمة.

وهناك دوافع أخرى للمستثمر الأجنبي الكامنة وراء الاستثمار المباشر في الدول النامية فيمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- دافع تاريخي و سياسي : حيث نسجّل هنا أن معظم الدول النامية كانت تشكل قبل وقتنا هذا و إلى حدّ بعيد مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى، حيث كانت هذه الدول النامية إما تحت الاستعمار التام الانتداب أو الحماية مما سمح لتلك الدول الاستعمارية الكبرى وهي معظمها من الدول الرأسمالية المتقدمة من إدماج اقتصاديات تلك الدول المستعمرة ضمن اقتصادياتها تحت أسلوب: "الاقتصاد التابع والمكمل "إلى جانب قيام شركاتها باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية...الخ، بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.

2- هو الذي يتعلّق بأسواق الدول النامية الواعدة، حيث نسجل هنا أن هذه الأسواق خاصة في ظل انكشافها للعالم، تستجيب لكل ما يتم عرضه من السلع و الخدمات المحقّقة من قبل المستثمر الأجنبي الذي يستطيع تلبية الطلب المحلي من خلال الإنتاج مباشرة في تلك الأسواق في ظل ظروف تتّسم بغياب المنافسة وعدم مقدرة المؤسسة المحلية على المواجهة ومن ثم عجزها مقارنة بما يمتلكه المستثمر الأجنبي من الإمكانيات و المؤهلات.

3- دافع الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل، اليد العاملة الرخيصة إلى جانب التسهيلات الجمركية...الخ هذا الدافع مثله مثل الدوافع السابقة يكرّس ثقة المستثمر الأجنبي أكثر و يشجّعه على الاستثمار في الدول المضيفة التي تتمتّع بتلك الميزات، بمعنى آخر الأمر الذي يجعل من المستثمر يستفيد منها إن هو حقا قرّر الاستثمار فيها .

4-الاستفادة من مختلف الحوافز والتسهيلات المقدمة والمنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتي تمّ تبّنيها من طرف الدول النامية، مع الإشارة إلى أنّ معظمها بما

[1] فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تحليل مالي، جامعة الجزائر، 2004، ص 45

فيها الدول العربية لجأت في السنوات الأخيرة الماضية إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية، مباشرة الحوار مع المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع الثاني :الدوافع الكامنة وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت وتنوعت الدوافع التي كانت وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الدول المضيفة فكل دولة لها دوافعها وأسسها طبقا لاحتياجاتها ونظمها المتنوعة اجتماعيا وسياسيا، وحتى اقتصاديا وإن كانت تصب كلها في مصب وتيرة النمو وخدمة التنمية الشاملة وإنعاش الاقتصاد الوطني، وعليه يمكن ترجمة هذه الدوافع التي تتخذ أبعادا اقتصادية واجتماعية في النقاط التالية[1]:

1 –جعل المستثمر الأجنبي يساهم في توفير مناصب شغل جديدة، بغية الحد من مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها مختلف الدول النامية، من خلال إنشاء مشاريع استثمارية جديدة.

2 –جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على فتح مجالات جديدة وإنعاش قطاعات كانت مهملة نوعا ما من قبل الاقتصاد المحلي كالسياحة، والمصارف والتأمين...الخ.

3 –إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على عملية إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات وبناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الدولية.

4 –الرغبة في سد العجز الذي تعاني منه الدول النامية والمتمثل فالرغبة في سد العجز الذي تعاني منه الدول النامية والمتمثل في نقص التكنولوجيا لذا فهي تسعى جاهدة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتحفيز له إلى الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا، إضافة إلى مختلف المعارف والتقنيات بغية الاستفادة منها لتوفير تكنولوجيا ذاتية، وتحقيق تقدم اقتصادي مستمر من جهة ومن جهة أخرى لتحسين الوضع التنافسي لها مقارنة بالدولة الأم .

5 –إضافة إلى ذلك تسعى الدول جاهدة إلى جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة لما يميز هذه الأخيرة عن غيرها من التدفقات المالية الخارجية إذ تتميز بالاستقرار النسبي علاوة على أنها تعد بمثابة وسيلة تمويلية خارجية محدودة العواقب مقارنة القروض الخارجية ومنعشة للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية...الخ .

6 –الأمل في تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي فالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد كلتا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرصة لكل شريك للاستفادة من الميزة التنافسية للطرف الآخر.

[1] يونس دحماني، **مرجع سابق**، ص ص 44-45

جدول رقم (1): مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة

دوافع المستمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو بدون التخلص من المخزون السلعي الراكد التخلص من التكنولوجيا المتقادمة التغلب على البطالة المقنعة في دولة المقر البحث عن أسواق جديدة النمو والتوسع وغزو الأسواق اختبار منتجات جديدة واستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب الميدانية البحث عن الأرباح الضخمة الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدول المضيفة استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدول المضيفة من ضرائب ورسوم منخفضة	تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد جذب الاستثمار الدولي الحصول على التكنولوجيا المتقدمة توفير الإدارة المتقدمة المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة إنشاء صناعات جديدة التوسع في صناعة الخدمات كالسياحة

المصدر : فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي** ، مؤسسة شهاب، الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 36

المطلب الثالث :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي : وتشمل ما يلي: [1]

– **معدل العائد على الاستثمار :** يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة .

– **سعر الفائدة** : بشكل عام يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا.

[1] فريد أحمد قبلان ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات**، دار النهضة العربية، مصر ،2008، ص ص 13-14

- **التسويق :** يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية وتنويع منتجاتها.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم

أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالدولة الأم والتي تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية فقد قسمها جوردان كالتالي:[1]

1 -حجم الشركة الكبير يعطيها دافع اكبر للاستثمار في الخارج .

2 -انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و حالة الركود في الدولة الأم .

3 -التبعية الاقتصادية من طرف الدولة المضيفة للدولة الأم حيث أن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل أشكالها .

4 -رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الدولة الأم في حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية الخاصة بها، حيث أن الاستثمار في الدول المضيفة يثبط الحافز لدى هذه الدول في تقليد هذه المنتجات.

الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة: وتتمثل فيما يلي:[2]

1- بنية أساسية مناسبة : يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص فحظوظ النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي .

2- مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي : تسهم الشركات متعددة الجنسية إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة، وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى

[1] إيمان مودع، **مرجع سابق**، ص ص 29-30

[2] أميرة حسب الله محمد ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)** الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005/2004 ، ص ص 38 -39

قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير .

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

3- الحوافز المالية والتمويلية : تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي، وتتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية ، حوافز تمويلية .

- **حوافز المالية :** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى .
- **الحوافز التمويلية** : تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري وفي الائتمان الحكومي المدعم .

4- سياسة اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة، يعتبر من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة خاصة والتي يمكن تلخيصها فما يلي[1] :

✓ **سعر الصرف:**

عادة ما تنجذب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول في ظل تخفيض عملتها، كما تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية وهذا ما يعكس تأثير تغيرات أسعار الصرف في الربحية النسبية للاستثمارات وحسب دراسة" كوشمان" لسنة 1985 ، وأكدها" أوراتا" 1998 حيث يرى أن تخفيض قيمة العملة يؤثر بالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج والاستثمار إذ ما قورنت بالدولة الأم.

[1] صورية مساني ، مرجع سابق، ص 49

✓ **معدل التضخم:**

هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثير التضخم على سياسات التسعير وحجم الأرباح، حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم ساهمت في ارتفاع تكاليف الإنتاج. كما أن بارتفاع معدلات التضخم تنخفض معدلات الربحية في سوق الدول المضيفة، كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.

✓ **الإصلاح الاقتصادي:**

إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على تخفيض درجة التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز في الميزان التجاري، كما يعتبر تطبيق برنامج نشط للخصخصة جزءا متمما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مشجع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني بإزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة .[1]

5 -العوامل السياسية:

إنّ القيام بالاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة، من خلال الاستقرار السياسي، الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في إعطاء ثقة أكثر وتشجيع أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لأن المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعا أو فروعا صناعية في الدول المستقبلة للاستثمارات، ولهذا يتوجب على هذه الدول أن تكون مستقرة سياسيا، كما يجب عليها تقديم حوافز عدة من أجل جلب الاستثمارات، وكذا الاهتمام والسهر على توفير مناخ ملائم يؤثر إيجابيا على قرارات المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالموقع، وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة وبساطة.

المبحث الثالث نظريات آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] عبد المجيد أونيس، عبد الرحمن بن عنتر، **الاستثمار الأجنبي ودوره التنموي في الجزائر في ظل المستجدات والتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي – حالة بعض الدول النامية – جامعة بومرداس، الجزائر ،أيام 22-23 أكتوبر2007، ص 8

إن بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن المديونية، التي أصبحت عبء على اقتصاديات الدول الناميـــة جعله مطلب للدول المضيفة، إذ وضعت نظريات مفسرة له بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشـــر لـــه تأثيرات ومخاطر مختلفة على الاقتصاديات الوطنية، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرية الاستثمار المباشر هي التي تسمى بالنظرية العامة للتدفقات الدولية لرأس المال وتشير إلى أن رأس المال ينتقل من دولة إلى أخرى استجابة لاختلافات الإنتاجية الحدية، وقد طبقت في ذلك عدة نظريات منها:

الفرع الأول : النظريات الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر

1-التفسير الماركسي :

يرى رواد هذا الاتجاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل مباراة من طرف واحد، والفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم الأحيان، بمعنى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي، لذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بشكل دائم لخدمة مصالحها فقط.

ولقد حاول رواد هذا الاتجاه وخاصة " لينين" تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما عند مرحلة الاحتكار وهي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي فيرون أن قيام وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات يمكن تفسيره من خلال سعي هذه الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية، وإقصاء المنافسين لها من الأسواق وبذلك فهم يرون أن الاستثمارات الأجنبية لعبة صفرية النتيجة بمعنى أن مكاسب المستثمرين الأجانب تعني في الوقت نفسه خسارة البلد المضيف[1] .

2- نظرية رأس المال :

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي، فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات

[1] نورية عبد محمد ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010 ، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص51

المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال، وفي هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع ويمكن تقسيمهم إلى فئتين:

- **الفئة الأولى** :ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، وهذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.

- **الفئة الثانية** : ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى توفير منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح.

وهذا ما أكده بونين برنار " Bonnin– Bernard " في قوله": إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق ومعدل الربح"[1].

3- نظرية أخطار التبادل:

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، ومن بينهم أليبار (R.Z–ALIBER) الذي يرى أن هذا المحرك، يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، مثل الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل ولكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج [2].

4- الاستثمار الأجنبي المباشر في نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتبر هذه النظرية عامل تدويل كأهم سبب يدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية

---

[1] سفيان غربي ، **مرجع سابق** ، ص ص 4-5

[2] حسين سلمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية بالدول النامية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2004، ص17

للدولة المضيفة وأن هناك عوامل مثل عدم كمال السوق حيث تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات والتي تمكنها من الحصول على عائدات أقل من تلك التي تحصل عليها الشركات المتعددة الجنسيات وكمثال على مميزات التنافسية، إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية أو مهارات التسويق .

وفي هذا السياق كان(هايمر) أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على الميراث التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق تتميز بالاحتكار [1].

الفرع الثاني : النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

1- نظرية عدم كمال السوق :

لقد تم صياغة هذه النظرية عام 1960 وكان من أهم روادها الاقتصادي الكندي" **ستيفن هيمر**" الذي حاول تحليل أسباب اتجاه الشركات للاستثمار في الخارج انطلاقا من فكرة الأسواق غير الكاملة (غير التامة) التي تظهر من خلالها نقائص عديدة.

كما بدأ النقد الذي وجهه إلى النظريات السابقة فيما يخص انتقال الأموال من الدول التي تتوفر على رأس المال ومعدل فائدة ضعيف إلى الدول ذات ندرة في رأس المال ومعدل فائدة مرتفع تفترض هذه النظرية أن أسواق الدول النامية خالية من المنافسة كما تفترض أن هذه الأسواق تكلف الشركات الأجنبية تكاليف إضافية في الإنتاج أكبر من الذي يفرض عليها ما إذا كانت تنوي الإقامة والتوطن في أسواق هذه الدول على الأقل أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة تميزها عن الشركات المحلية وهذه الميزة يجب أن تكون قابلة للانتقال الدولي.

يمكن القول أن نظرية "**هيمر**" تستند إلى احتكار القلة حيث شرح لنا أن السوق الذي يحدد بنيته احتكار القلة سواء في الولايات المتحدة أو في العالم الرأسمالي ككل له دافعية معينة تجعله يتجه إلى حث الشركات العملاقة على الاستثمار في الخارج .

وحسب هذه النظرية فإ ن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعتمد على الأقل عامل من العوامل التالية : [2]

- ❖ تفوق الشركات متعددة الجنسيات في المجال التكنولوجي .
- ❖ توافر الشركات متعددة الجنسيات على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية بدرجة أكثر كفاءة

[1] بلقاسم دواح، **مرجع سابق**، ص 48-49

[2] بلقاسم مصباح، **مرجع سابق**، ص 11

من مثيلاتها في الشركات الوطنية .

- ❖ اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفرات الإنتاج بحجم كبير.
- ❖ وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات المتعددة الجنسيات ومنتجات الشركات الوطنية .
- ❖ وجود تسهيلات وامتيازات جمركية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب الاستثمارات.

2- النظرية الانتقائية لجون دينينج.

يعد" **جون دنينج *J.Duning*** " الاقتصادي الإنجليزي أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج وقد أطلق على هذه النظرية النظرية الانتقائية *Electic théorie*

ووفقا لهذه النظرية، فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات، أولها توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها، وثانيها توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة التي تجعل من المفيد للشركة الاستثمار في دولة أخرى –وثالثها توفر ميزات التدويل الداخلي، وذلك لتخفيض التكاليف بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالتراخيص والوكلاء التجاريون والموزعون .

وعليه فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات :

أ- مزايا الملكية :

تتمثل في المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة مثل كبر حجم الشركة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة، امتلاك تكنولوجيا متقدمة، وعلامة تجارية وبراءة اختراع، القدرات التنظيمية والمهارات الإدارية والتسويقية، القدرة على تخصيص مبالغ مالية مرتفعة للبحث والتطوير، القدرة على الإنتاج في نطاق اقتصاديات الحجم، الدخول بسهولة إلى أسواق المواد الأولية والوسيطة.

إن توفر هذه المزايا، تؤدي بالشركة إلى العمل خارج موطنها الأصلي(الأم) .

ب- مزايا الموقع :

وهي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة (مزايا التوطن) وتشمل:

- ✓ انخفاض أسعار المدخلات (المواد الأولية، السلع الوسيطة، العمالة، الطاقة) .
- ✓ انخفاض تكلفة النقل والاتصال، اتساع نطاق السوق، توافر البنية الأساسية.

✓ التقارب الثقافي واللغوي، ومدى درجة قبول أفراد المجتمع في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- مزايا التدويل :

وهي ميزات إحلال السوق وتعكس أيضا رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: [1]

✓ الحفاظ على التكنولوجيا، وتخفيض مخاطر سرقة حق الملكية والتغلب على مشكلة عدم قدرة السوق على نقل المعلومات الكاملة للتكنولوجيا المستخدمة .

✓ حماية ورقابة نوعية المنتج والقدرة على تصريفه .

3- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية) :

حاولت المدرسة اليابانية أن توسع التحليل إلى ما بعد التحليل الوحدوي لهيكل كل من الشركات والسوق، من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية، ومن رواد هذه المدرسة نجد " كوجيما وأوزوا "، الذين حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية وتكنولوجية تختلف عن نظيراتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

مضمون النظرية : طور" **كوجيما وأوزوا** " نموذجا يمزج بين الأدوات الجزئية، مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة كالتميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، ومع الاستبدال الجزئي للسوق يجب زيادة التدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية الميزة النسبية تدمج بين النظريات التجارية ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بهذا برهن" **كوجيما**" على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل عن التجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على إنشاء قاعدة تجارية، نتيجة لحزمة المهارات التي يتم نقلها إلى الدول المضيف [2].

4- نظرية دورة حياة المنتج :

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها

[1] ساعد بوراوي، **مرجع سابق**، ص ص 25-26

[2] محمد العيد بيوض، **مرجع سابق**، ص 28

محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص .[1]

ولفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي[2]:

المرحلة الأولى :هي مرحلة الاختراع (الميلاد) أين نجد أن الدولة المخترعة – الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحالة –تتمتع بكل الشروط اللازمة للاختراع، من تكنولوجيا عالية ويد عاملة مؤهلة وأبحاث متطورة...الخ، مما يمكنها من اختراع منتج جديد لم يكن موجود من قبل في الأسواق، ثم بعد ذلك نقوم بطرحه في الأسواق الداخلية ونقوم بعملية ترويجه والتعريف به، وفي هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج أكبر من الطلب المحلي لأن المستهلكين ليس لديهم أي دراية بخصائص ومميزات المنتج مما يؤدي بهم إلى البحث عن الأسواق الخارجية للتخلص من الفائض من خلال تصديره لكن فقط إلى الدول المتقدمة.

المرحلة الثانية : (مرحلة التوسع الحقيقي) في هذه المرحلة يزيد حجم الإنتاج والاستهلاك في البلد المخترع وحتى في البلدان المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح في أسرع وقت وانخفاض التكاليف، وبالتالي انخفاض الأسعار، كما تقوم الدول المتقدمة التي استوردته بالبحث هي الأخرى في هذا المنتج لكي تستطيع أن تنتجه هي الأخرى عوض أن تستورده، إضافة إلى تمكن بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع من استيراده.

المرحلة الثالثة :(مرحلة النضج) في هذه المرحلة تكون الدول المتقدمة قد توصلت إلى عملية إنتاج المنتج وبالتالي فهي تتوقف كليا عن عملية استيراده، فتعمل على توفيره محليا وتصديره إلى خارج البلاد، هذا الأمر يؤدي إلى المنافسة الشديدة بين الدول المخترعة والبلدان المتقدمة، أما بالنسبة للدول المخترعة فإنها تتواصل في عملية إنتاجها له وتصديرها بكميات أكبر للدول النامية، حتى تصل إلى ذوي الدخل المتوسط .

المرحلة الرابعة :(مرحلة التشبع) في هذه المرحلة تشيع التكنولوجيا في كافة الدول، فتنخفض الصادرات في الدول المخترعة، نظرا لشدة المنافسة حيث يكون المنتج أكثر كثافة لاستخدام عنصر العمل غير الماهر، فتتجه الاستثمارات المباشرة إلى الدول الأقل نمو، التي تعرف وفرة كبيرة من هذا العنصر، مما يؤدي بالدولة

[1] كريمة قويدري، **مرجع سابق**، ص 15

[2] يونس دحماني، **مرجع سابق**، ص 31

المخترعة إلى نقل لإنتاجها والتوطين في الدول النامية، أو منح تراخيص للإنتاج...الخ، إلى غاية أن تتمكن الدولة النامية من إنتاجه بتكاليف منخفضة نسبيا، هذه العملية تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة المخترعة، ونفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة، فيزداد الإنتاج المحلي في الدول النامية حتى تتمكن هي الأخرى من تصديره.

5- نظرية احتكار القلة:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات تتبع سوق احتكار القلة بكل خصائصه، فهي تتواجد في الصناعات المركزة وذلك لامتلاكها ميزة تكنولوجية وتنظيمية وتمتعها بقدرات غير عادية أو مستوى متميز لمواجهة التحدي الجديد، ما يعطيها ميزة تنافسية تمكنها من الاستثمار في الدول المضيفة وهذا ما يحقق لها الانفرادية والقيادة والسيطرة على المنافسين المحليين وغيرهم، أي أنه يستطيع أن يقيم احتكارا مما قد يكلف الاقتصاد المحلي غاليا [1] .

المطلب الثاني آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : الآثار الإيجابية

1 -الاستثمارات الأجنبية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي :

تعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، فمعظم لبلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة، والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أمواله في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة هذه الشركات الأجنبية على تحمل مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلة تكاليف باهظة .

2 -الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص للعمالة :

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص 33

يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في توفير فرص للعمل، وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات الآتية: [1]

- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة .
- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى توفير العديد من فرص العمل الجديدة .

3 -الآثار على المؤسسات المحلية :

تأهيل المؤسسات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر يتم من خلال تغيير أساليب الإدارة والتسيير، فالشركات المتعددة الجنسيات تفرض إستراتجيتها الخاصة على الشريك المحلي في مجال الاتصالات والمعرفة والتقنية بالنسبة للشركات التي تمتلكها أو تشارك فيها، وفي المجالات التي تكون الشركات متعددة الجنسيات أكثر تطورا عن الشركات المحلية، يمكن أن تساهم هذه الشركات في ترقية الشركات المحلية، كما أنها تستفيد من خبرات الشركات المحلية في السوق بحيث تقوم بالتوليف بين الميزات والقدرات الأجنبية وبين الميزات والقدرات المحلية من أجل تحسين فعالية الشركات التي تمتلكها[2] .

4- نقل التكنولوجيا:

تعتبر مسألة تحويل التكنولوجيا، من المسائل الهامة التي ظلت تشغل بال واضعي سياسات التنمية في البلدان النامية، ولاسيما عقب مرحلة التحرر السياسي لهذه الدول من هيمنة الاستعمار الأجنبي.

وقد أثبتت مختلف الدراسات التي خصت العلاقات الاقتصادية الدولية وقضايا التنمية والتخلف أن هناك تباين واضح بين الدول المتقدمة والدول النامية، وقد أرجع ذلك التباين إلى الثورة العلمية والمعلوماتية، وما أصطلح عليه فيما بعد بالفجوة التكنولوجية.

وهناك العديد من الطرق التي يتم بواسطتها نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة صاحبة الاختراع إلى الدول النامية منها:

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية .

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر،2008، ص ص399-400 ص ص 419-420

[2] حبيبة شعور، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة،2008/2007، ص 152

- التراخيص الممنوحة من قبل الشركات الأجنبية لفائدة الشركات المحلية .
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية [1].

5- الأثر على ميزان المدفوعات :

ويعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنّه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.

ونظراً للعجز المستمر في ميزان المدفوعات في البلدان النامية ولخطورة تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج كان لا بد من اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تساهم في زيادة الاستثمار الإجمالي وبالتالي في نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون لها أثرا إيجابيًا في تحسين ميزان المدفوعات طالما كان حجم انسيابها إلى البلدان النامية يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج [2].

6- اكتساب مهارات إدارية:

يساهم الاستثمار الأجنبي في اكتساب المهارات الإدارية، ذلك أن الاستثمار الأجنبي له دوره الهام في نقل الكفاءة الإدارية إلى الدول المضيفة، وذلك لتمكنها في هذه الجوانب، لأنها تتمتع بمهارات إدارية عالية تنعكس بالتالي على مستوى الأداء في اقتصاد الدول المضيفة عن طريق تعامل المدراء المحليين المباشر مع هذه الكفاءات بالتدريب والتطبيق العملي سواء في مجال العمل الإداري أو المالي أو حتى في التقنية المتطورة [3].

وهناك أيضا بعض الآثار الإيجابية نلخصها فيما يلي[4] :

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي وبالتالي يؤثر تأثيرا إيجابيا على ميزان المدفوعات مما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة إلى زيادة في الصادرات .

---

[1] ساعد بوراوي، **مرجع سابق**، ص 38

[2] حمزة بن حافظ ، **مرجع سابق** ، ص 120

[3] بندر بن سالم الزهراني، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** ، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 30

[4] إبراهيم متولى المغربي ، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص ص 159 -160

– إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة منتجة بطبيعتها، لأنها تقوم بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الدولة المضيفة حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول النامية إلا بناء على دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع .

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في سد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المنح والقروض الأجنبية، وإنما هو في حقيقته آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية واحدث التطورات التكنولوجية، وبعض المواد الخام، وخبرات تنظيمية ومالية وفنية وإدارية وتسويقية، وكلها عوامل إنتاجية تمثل ندرتها في الدول النامية كثيرا من الاختناقات التي تقف عقبة أمام تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الأمر الذي أدى ببعض الاقتصاديين إلى الاعتداد بقدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تحطيم كافة الاختناقات التي تقف عقبة في طريق التنمية الاقتصادية .

الفرع الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

من الآثار السلبية التي تنتج عن الاستثمار الأجنبي المباشرة نذكر منها :

1- الأثر على ميزان المدفوعات :

يشير الناقدون والمعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، قد تكون إيجابية نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، كما تمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في الأجلين المتوسط والطويل نظرا لعدد من الأسباب :[1]

- ✓ زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات.
- ✓ هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسات تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة، خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها.

هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول حيث كثيرا ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة.

[1] عبد الله بلوناس، محمد بوهدة، **آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر –** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول : الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي– حالة بعض الدول النامية – ، جامعة بومرداس أيام22-23 أكتوبر 2007، ص ص 13-14

2- الهيمنة الصناعية :

فنقل التكنولوجيا العصرية قد تؤدي إلى التبعية التكنولوجية للبلد المضيف، بالإضافة إلى أن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة من خلال الاعتماد على التكنولوجية الأجنبية أو الضغوط التي تمارسها هذه الشركات على الأحزاب السياسية وتسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة من خلال التدخل في القرارات السياسية والاقتصادية للحكومات، ومسألة الهيمنة الصناعية تأخذ أهمية بالغة في حالة الشركات المتعددة الجنسيات التي تستخدم خصوصيتها كميزة من أجل دفع حكومة البلد المضيف لتقديم تنازلات[1] .

3- الأثر على السوق المحلي والاستثمارات المحلية:

تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لإنفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدول المضيفة التي تكفل القيادة السعرية، لذا نجد من الآثار السلبية التأثير على السوق المحلية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي و تنظيمي يكفل استقرار نشاط هذه الشركات، كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية بالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي في السوق المحلي، أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية[2].

4- زيادة الاستهلاك :

إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يؤدي إلى جلب أنماط جديدة من الاستهلاك لا تتلاءم وخصائص هذه البلدان ومتطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك لما تقوم به هذه الشركات متعددة الجنسيات ببحوث التسويق للتعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين والتنبؤ بالتغيرات المحتملة

---

[1] وسيلة بوراس، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، -حالة الصين -**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص ص 13-14

[2] دلال بن سمينة، **مرجع سابق**، ص ص 63-64

على المستوى الإنتاجي، الاستهلاكي، والتوزيع كما تقوم أيضا بإعلان الدعاية والإعلان التي تهدف إلى استدامة الطلب على منتجاتها ولهذه الشركات شبكات توزيع واسعة مما يساعد على بسط سيطرتها على الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك، ولا شك أن ارتفاع معدلات أو الميل الحدي يؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للادخار، مما يترتب عليه التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان النامية فضلا عن استمرار اعتماد هذه البلدان على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات والنتيجة الطبيعية والمتوقعة لكل هذه الآثار هي انخفاض الكفاءة الاقتصادية لهذه البلدان [1].

الآثار على البيئة:

يركز الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات حساسة من الناحية البيئية، مثل : التعدين واستخراج البترول والصناعات البتروكيمياوية، والعمليات الكيميائية ودباغة الجلود، والصناعات المتعلقة بالزراعة الأمر الذي أدى إلى الاستثمارات في البيئة وأثارها الضارة فيها مباشرة كانت أم غير مباشرة مثارا للجدل والاهتمام .

ومن أهم أسباب التي تدعو إلى التركيز على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة الطبيعية والإنسانية هو الدور الذي يقوم به في نشر التقنية الصناعية ونقلها، إذ يعد هذا الاستثمار أهم مؤسسة في مجال نقل التقنية إلى تلك الدول، ويمكن أن تؤثر التقنية في عمليات الإنتاج وفي تحديد وتصميم المنتجات الجديدة وأساليب التنظيم ومن ثم ظهور آثار سلبية لهذه الأنشطة أمر مؤكد، وكثيرا ما تنقل الشركات الأجنبية أنشطتها الاستثمارية إلى الدول النامية، ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة في هذه الدول، وهذا وتعد ظواهر تلوث الماء والهواء وإفساد التربة وتفشي الأمراض الناجمة عن هذه الصناعات الملوثة للبيئة من بين أكثر الأمثلة التي تساق على آثار الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال تلوث البيئة [2].

المطلب الثالث مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في:

[1] صورية زرقين، **مرجع سابق**، ص 87

[2] سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة** ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص ص 20-21

1 -**خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:** حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.

2- **خطر التضخم :** تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

3- **خطر تغيرات سعر الصرف:** والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في هذه الدولة .

4- **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفء عناصر طرد المستثمرين الأجانب.

5- **الاستقرار السياسي**: يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد[1] .

6- **خطر العائد على الاستثمار** :يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي لانتقال المستثمر إلى الاستثمار خارج بلده، و ينبغي أن تكون هذه الأرباح أكبر مما يحقق في البلد الأصل، حتى يغطي المخاطر الأخرى . غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف أو تغيرها بسرعة يجعل توقعات تحقيق العائد المستهدف مضطربة.

7 -**خطر المنافسة** :قد يكون دافع المستثمر الاستثمار خارج وطنه الهروب من المنافسة المحلية، غير أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضرا و مستقبلا، فالشركات الدولية تفضل الدخول إلى " السوق الذي يمكن أن تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد، و تهرب عادة من الأسواق التي تفتقد فيها ذلك، وعلى الشركة أن تضع في حسبانها حاضر ومستقبل مركزها التنافسي .

8- **قيود الاستيراد** :قد يتعدى أثر الرقابة على النقد الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار إلى الحد من قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية و قطع الغيار غير المتوفرة في السوق المحلي، أو قد يضع البلد حدود كمية للواردات من بعض المواد أو يمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلي بغض

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص 5

النظر عن أسعارها و جودتها، وكلها حالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تخفيض الإنتاج مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة بفعل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة [1].

9- المخاطر الاجتماعية : هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار التي تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأميم أو المصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم .[2]

10- مخاطر سعر الفائدة : تتمثل في المخاطر الناجمة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات الفائدة المتوقعة كمعدلات الفائدة الفعلية بسبب التغيرات السوقية خلال المدة الاستثمارية ، حيث يختلف تأثر مخطر تغير أسعار الفائدة حسب نوع الورقة المالية ، إذ نجده أكبر في حالة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت كالسندات و الأسهم الممتازة مقارنة بالأوراق المالية ذات الدخل المتغيرَ كالأسهم العادية. حيث توجد علاقة مباشرة بين أسعار الأسهم وأسعار الفائدة السائدة، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة فإن أسعار الأسهم تميل للانخفاض .

11- مخاطر الضرائب : المستثمرين على الأغلب يفضلون الاستثمار في البلد الذي تكون فيها الضرائب على إيرادات الفوائد أو توزيعات الأرباح من الاستثمارات منخفضة نسبيا ، وذلك بتقييم الأرباح المحتملة بعد الضريبة من الاستثمارات في الأوراق الأجنبية .إذ يلاحظ أن الضرائب تستقطع جزءا من الدخل ،إذ تخضع توزيعات الأرباح والفوائد التي يحصل عليها المرتثمر للضرائب عند حصول المستثمر عليها، بينما تخضع الأرباح الرأسمالية لمعدل ضريبة اقل مقارنة بالعوائد الأخرى للاستثمارات، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فان اكبر معدل للضريبة على الدخل الشخصي يساوي39 %،6% بينما بينما الضريبة على الأرباح الرأسمالية 20% [3].

---

[1] عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق**، ص 123

[2] علي موفق، **أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص التخطيط جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 63

[3] عقبة خضير، **مرجع سابق**، ص ص 121-122

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات التي قامت بتفسيره بالإضافة إلى محددات جذب الاستثمار الأجنبي والآثار الناجمة عنه، وانطلاقا من المعلومات السالفة، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي تحققها هته الأخيرة. إلا انه لا يمكن المبالغة فيه بالشكل الذي يعكس ضعف مؤسسات تلك الدول إذ يجب عليها الحذر من الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالاستعداد لاستغلاله من خلال التركيز على تهيئة مناخ الاستثمار لكافة أنواع رأس المال المحلي والأجنبي على السواء.

وفي الأخير يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد نقل الملكية من الأشخاص المحليين إلى الجانب، لكن أيضا آلية تتيح للمستثمرين الأجانب ممارسة الإدارة والسيطرة على منشآت الدول المضيفة.

الفصل الثاني
الشراكة الأورومتوسطية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيـــــــــد :

سعت الدول الأوروبية منذ الثلث الأخير من القرن الماضي تقريبا إلى إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة المتوسطية بما فيها الجزائر، وقد دخلت هذه العلاقات لتلمس مختلف الجوانب التجارية والمالية، والتعاون العلمي والتقني، وكان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995 البادرة الأولى في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الأورومتوسطية، بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار جديد للعلاقات الثنائية تحت مسمى الشراكة الأورومتوسطية، من خلال ثلاثة محاور تتمثل في الجانب الاجتماعي والثقافي والمحور الرئيسي المتعلق بالعلاقات المالية والاقتصادية، ضمن مسعى إنشاء منطقة للتبادل الحر.

وباعتبار الجزائر من دول حوض المتوسط وفي ظل هذه التطورات، رأت في الشراكة ضرورة حتمية إثر التغيرات التي حصلت في الميدان السياسي والاقتصادي، وذلك عن طريق تأسيس عمليات وعقود شراكة أجنبية وسعيها جاهدة إلى التفاوض والمنافسة من أجل الحصول على أفضل العقود من أجل رفع الأداء الاقتصادي .

وبغرض الإحاطة بهذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم الشراكة

المبحث الثاني : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

المبحث الثالث: دور الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : مفهوم الشراكة

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا، وقد أصبحت الشراكة السمة البارزة والمميزة لهذا العصر، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق لمفموم الشراكة من حيث التعريف والمزايا والخصائص ومراحلها إضافة إلى أهدافها ومراحلها .

المطلب الأول: تعريف الشراكة والمزايا التي توفرها

يعتبر تعريف الشراكة حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة1887 بالصيغة الآتية- نظام يجمع المتعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين-، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة الشراكة لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات.

الفرع الأول: تعريف الشراكة

تعرف الشراكة بأنها " شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك "[1].

كما تعرف بأنها " عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال و إنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام الاختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية" [2].

وتعرف أيضا بأنها " علاقة عمل بين شركتين على الأقل، تنشأ على مبدأ الثقة، تقاسم المخاطر حتى يتم التعاون معا لتطوير نشاطات محددة لتحقيق غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجيا تسييرية لضمان استقرار المؤسسة "[3].

---

[1] زرزور براهيمي، عبد الحميد حفيظ، **دور الشراكة في تدويل اقتصاديات الدول النامية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 114.

[2] عاشور كتوش، حاج قويدر قورين، **أثر تأخر المشروع الأورومتوسطي على فرص بناء نظام التجارة الألكترونية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص226.

[3] حسين بورغدة، الطيب قصاص، **الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر، 2006، ص456.

كما تعرف بأنها:"مؤسستان أو أكثر تتفقان على إعداد وتطوير إستراتيجية طويلة الأجل بغرض قيادة السوق في سلعة أو خدمة محددة عن طريق تخفيض التكاليف وتطبيق التسويق المتميز، والاستفادة من المزايا التنافسية والمزايا المطلقة المتاحة لأحد الطرفين أو لكل منهما "[1].

بعد عرضنا لهذه التعاريف يمكننا إعطاء صورة لعلاقة الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1): علاقة الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية

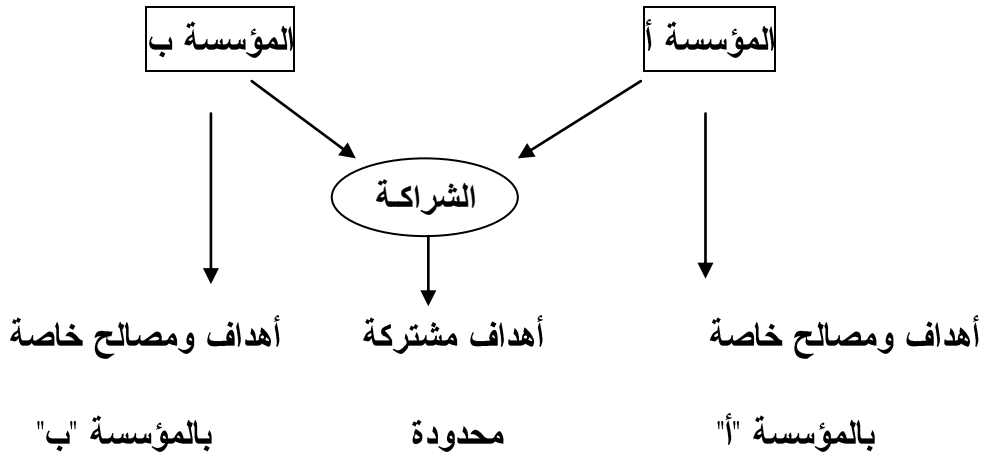

المصدر : سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية –حالة مجمع صيدال –، مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004/2003، ص14

حسب التعاريف الواردة أعلاه نخلص إلى أنه بالرغم من تعدد التعاريف للشراكة إلا أنها تتفق جميعا على كون هذه الأخيرة نوع من أنواع التعاون بين طرفين أو عدة أطراف (الشركاء) لتحقيق النشاط أو الأهداف المشتركة مع ضمان إتباع الطرفين تحقيق الربح للمشاركين مع حذف أثر الهيمنة [2].

ويمكننا تعريف الشراكة بأنه عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها حيث يكون هذا الاتفاق طويل أو متوسط الأجل، تنشأ على مبدأ الثقة والتعاون بين الأطراف من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها .

[1] سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية –حالة مجمع صيدال –، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004/2003، ص14.

[2] فاروق تشام، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار – دراسة حالة الجزائر – ، مداخلة في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر أيام 8-9 ماي 2004، ص76 .

الفرع الثاني : المزايا التي توفرها الشراكة

يمكن حصر مزاياها فيما يلي :[1]

- تبادل الخبرات التكنولوجيا بين تلك المتولدة في دولة المركز (الشركة الأم) وتلك المتولدة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية.
- زيادة الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر.
- تحقيق مزايا اجتماعية وسياسية من أهمها النظرة إلى المشروع المنتج باعتباره مشروعا وطنيا وليس مجرد مشروع أجنبي (كما هو الحال بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الملكية، وبالتالي تجنب سياسات التعصب والتمييز ضد المشروعات الأجنبية واستفادة المشروع المشترك (محلي أو أجنبي) من المميزات التي يتمتع بها المشروع الوطني في تعامله مع الدولة والمشروعات الأخرى) .
- الإدارية والإشرافية، باعتبار أن المشروع المشترك ثمرة تعاون وتوازن في العلاقات بين المصالح المحلية والأجنبية.
- زيادة فرص التوظيف الاستثماري للادخار ورؤوس الأموال المحلية عندما تشارك في التوظيف مع المشروع الأجنبي، وتجنب هجرة رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج خلافا للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظرا لأن المصالح المحلية والوطنية تكون ممثلة في المشروع المشترك بصورة واضحة ومؤثرة .
- الشراكة تساعد على تخفيف الأعباء على ميزان المدفوعات، حيث أنه يقلل من الأرباح المحولة إلى الخارج ويحددها بقدر نصيب الشريك الأجنبي، كما يقلل من حركة رؤوس الأموال للاعتماد المشروع المشترك في جزء كبير من رأسماله على الإدخارات الوطنية .
- الشراكة تحقق استمرار في الإنتاج، حتى ولو انفصل الشريك الأجنبي، عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتمد على الملكية التامة للمشروع أو على تصفية المشروع والرفع من مستوى البطالة .
- نظام الشراكة يحقق مزايا على مستوى علاقات العمل، فالعلاقة بين المشروع المشترك ونقابات العمال هي علاقة مشروع وطني أو محلي (بالرغم من أن اشتراك رأسمال أجنبي) و بين العمالة الوطنية ، وبذلك يتجنب المشروع النزاعات حول الأجور، والاستغلال، ومشاكل البطالة.

انطلاقا من هذه المزايا التي تحدد سبل الشراكة الاقتصادية، أصبحت الكثير من الدول تفضل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي وتشجيع المساهمة المحلية في مثل هذه المشاريع.

---

[1] محمد بن عزوز، **الشراكة الأجنبية في الجزائر –واقعها وآفاقها–** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001/2000، ص 13 .

المطلب الثاني : خصائص الشراكة ودوافعها

الفرع الأول : خصائص الشراكة

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، هذه العملية لها جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي[1] :

1 -هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.

2 -التقاء أهداف المتعاملين، والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل، والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين .

3 -خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة .

4 -قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.

5 -لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو معرفة . . . الخ .

6 -لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة .

7 -تنسيق على الأقل في مجال القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط محل التعاون .

8- ففي هذا الإطار نمت الاتجاهات نحو تحرير التجارة والمبادلات الدولية وتوسيع الأسواق بالإضافة إلى أن التقسيم الدولي للعمل يفترض تنمية وتطوير الأقاليم والدول المختلفة وذلك ب توفير أنشطة إنتاجية وصناعية بها لرفع قدرتها الإنتاجية وبالتالي رفع الطلب المحلي ورفع طاقاتها التصديرية.

بالإضافة إلى وجود بعض الخصائص الأخرى نذكر منها[2] :

- التقارب والتعاون المشترك: وهذا يعني أنه لا بد أن يكون هناك اتفاق حول الحد الأدنى من المرجعيات المشتركة، التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة .

- علاقات تكافئ بين المتعاملين و تحسين أساليب الإنتاج

---

[1] محمد تواتي، **أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري – دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998-2008 –** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2010/2009، ص4 .

[2] وردة شاوش، **تحليل سوسيولوجي لوضعية العامل في إطار الشراكة الأجنبية**، مذكرة ماجستير في علم اجتماع تنظيم وعمل (غير منشورة)، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2011/2010، ص ص 139-140 .

الفرع الثاني : دوافع الشراكة

لم تنشأ الشراكة من عدم بل هي نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها المؤسسات في عالم يسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة، ويمكننا أن نميز بين دوافع داخلية تتمثل في مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع، مشاكل السياسات الاقتصادية وأخرى خارجية تدفع السلطات العمومية إلى جلب المؤسسات إلى الشراكة وهي[1]:

1 -إن نظام العولمة واقتصاد السوق يدفع المؤسسات إلى تغيير أسلوبها واستراتجياتها، فتبادر إلى إبرام عقود شراكة ضمانا لنجاحها، وتعتبر الشراكة وسيلة فعالة للتأقلم مع مختلف الأسواق باختلاف وتعقيد محيطها التنافسي .

2 -الحصول على التكنولوجيا التي تعتبر عامل أساسي في تطور المؤسسة وتفتحها على الأسواق العالمية لذلك تلجا المؤسسة إلى إبرام عقود شراكة للتمكن من توزيع أعمال البحث التكنولوجي بين الشركاء وتقليص حجم التكليف، كما تمكن من التنسيق بين مختلف الإمكانيات المتاحة والموارد الضرورية للاستغلال الأمثل.

3 -المنافسة بين المؤسسات يحتم على المؤسسة استخدام كل طاقاتها لمواجهة المنافسة محليا ودوليا، والشراكة كونها وسيلة تعاون بين المؤسسات الاقتصادية تمكن من الاستفادة من مميزات المنافسة والمتمثلة في : التقدم والابتكارات التكنولوجية، اقتحام الأسواق الجديدة، التحكم في التكاليف .

4 -تأهيل العمال، تسمح عقود الشراكة بتحسين الكفاءات العلمية والتقنية للعمال من خلال الاندماج بين مختلف الثقافات التسييرية .

[1] خالد كواش، **أثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص ص 357-358.

المطلب الثالث : أشكال الشراكة مراحلها وعوامل نجاحها

الفرع الأول: أشكال الشراكة

تتنوع الشراكة بتنوع مجالات الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات وتتمثل في :

1-الشراكة الصناعية:

نظرا لأهمية وضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية، وما تتطلبه من استعمال لتكنولوجيا عالية ومتطورة، تبرز ضرورة إقامة ما يعرف بالشراكة الصناعية والتي تعرف على أنها: "إنشاء فرق أو جماعات متخصصة لإتمام المشاريع التكنولوجية والصناعية الهامة حتى وإن تفرقت بعد ذلك لتصبح متنافسة حول المنتج النهائي المعد والمطروح في الأسواق العالمية .

2-الشراكة التجارية:

تعتبر الشراكة التجارية طريقة فعالة وسريعة لرفع المبيعات، والحصول على حصص معتبرة في أسواق التصدير، وعليه يمكن تعريف الشراكة التجارية على أنها: "علاقة تربط بين الممون وزبونه ويتوسطهم منتج .

من خلال هذا التعريف يتضح أن هناك علاقة تجارية بين الممون والمنتج وبين هذا الأخير والزبون[1].

3- الشراكة الخدماتية :

تلجأ العديد من البلدان إلى هذا النوع من الشراكة من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع عن طريق إبرام اتفاقيات الشراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسيير من طرف الشريك المحلي للاستفادة منها ومن مهارات الغير[2].

4- الشراكة المالية :

هي لما نكون أمام وضعية الاشتراك في المال، فهي مرتبطة بدرجة المساهمة في رأس المال، فهي مرتبطة بدرجة المساهمة في رأس المال عن طريق الاستثمار المحفظي أو الاستثمار المباشر .

---

[1] ليليا بن منصور، **الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2003-2004 ، ص ص 29-30.

[2] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص ص692-693

كما يقصد بالشراكة المالية، ارتباط الشركاء بحركة رأس المال لتحقيق استثمارات مشتركة وحصة الطرف الآخر في هذه الشراكة تكون إما أكبر أو تساوي أو أقل من 50% حسب ما اتفق عليه الشركاء[1].

5- الشراكة التقنية:

تتمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات، حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج.

6- الشراكة في البحث والتطوير:

تهدف هذه الشراكة عموما إلى تطوير المنتجات وتحسينها مع التقليص من التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة، حيث تعطي للمؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها[2].

الفرع الثاني :مراحل الشراكة

تمر الشراكة بأربعة مراحل هي:

أولا: قرار الشراكة

ويتخذ بالاعتماد على معطيات التشخيص الداخلي للمؤسسة، والتشخيص الخارجي للمحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، ويتم اتخاذ قرار الشراكة دوما في المستويات الإدارية العليا، وقد يتم اللجوء والاستعانة بمكاتب دراسات متخصصة .

ثانيا: مرحلة البحث وجمع المعلومات

بعد اتخاذ قرار الشراكة تأتي مرحلة البحث عن الشريك الملائم وجمع كل أمكن من معلومات تفيد في انتقاء الشريك المناسب، وعلى المؤسسة في هذا الصدد أن تبدي رغبتها الرسمية في عقد شراكة من خلال طرح هذه الفكرة في السوق، سواء باستعمال الإنترنت أو الاتصال الشخصي أو المعارض وغرف التجارة، أو من خلال معاهد البحث والإحصاء....الخ .

ثالثا: مرحلة المفاوضات

---

[1] مبارك بلالطة، **أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص632.

[2] وهيبة غربي، **الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين خدمات الجماعات المحلية -ولاية وبلدية بسكرة نموذجا-** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006/2005 ص ص 72-73.

بعد تحديد الشريك المناسب يتم تحرير ملف التفاوض، وتعيين الفريق المختص بهذه العملية، هذا الملف يضم كل النقاط المتعلقة بالشراكة، وكيف يستفيد كل طرف من المشروع مستقبلا، كما أن المفاوضات تبدأ بطرح الأفكار الأولية حول التعاون بصفة شكلية على مستوى مديريات العمل قبل أن تتدخل الإدارة العامة والرئيس أو المدير العام، لإضافة بعض النقاط الأساسية التي قد يكون تغافل عنها المتفاوضون .

ونشير إلى أن هذه العملية لا تقتصر على بداية المشروع، بل تستمر ما دامت علاقة الشراكة قائمة، كما أن المفاوضات تتأثر كثيرا بعامل القوة التفاوضية، فالشريك ذو الوضعية الإستراتيجية الجيدة يستطيع فرض صيغ وحلول تخدم مصالحه بالدرجة الأولى[1].

رابعا: مرحلة إعداد بروتوكول الشراكة (عقد الشراكة)

هذه المرحلة تتضمن المصادقة على بروتوكول الاتفاق، الذي يعني مجموعة القواعد التي يتفق عليها أطراف الشراكة، وتكون هذه القواعد في شكل مواد تبين التزامات كل طرف فيما يخص حصص المساهمة، عدد العمال أنواع وكمية المنتجات، كيفية تحويل الأعمال الإدارية والمسيرين، كيفية تقييم الأرباح والخسائر، وفي بعض الأحيان الاسم الجديد للشراكة [2].

الفرع الثالث: عوامل نجاح الشراكة :

إن الشراكة الناجحة هي التي تقوم على تبادل الكفاءات والخبرات وكل الإمكانيات والوسائل سواء المادية أو البشرية، المالية والتقنية مما يجنب المؤسسات المنافسة، كما يتطلب نجاحها احترام قواعد تعتبر أساسية لتجنب الإخفاقات ومن بين هذه القواعد نذكر ما يلي[3]:

-**التخطيط الاستراتيجي** :الشراكة الأجنبية الإستراتيجية عبارة عن تنسيق كل الوسائل المتوفرة والموارد الضرورية للوصول إلى الأهداف المسطرة ولإنجاح الشراكة يجب وضع التخطيط المنهجي الاستراتيجي السليم ودراسة القرارات قبل اتخاذها.

-**المرونة والتنسيق في نقل التكنولوجيا** :أي يجب على المؤسسة إن تتوفر على نوع من المرونة لمواجهة بعض التغيرات.

---

[1] محمد بن عزوز، **مرجع سابق**، ص43 .

[2] عبد الرزاق بن حبيب، حوالف رحيمة، ا **لشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية** ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، أيام 21– 22 ماي 2002 .

[3] أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الطور الثالث(غير منشورة)، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2015/2014، ص7.

-**التوافق بين الثقافات** :أي التطابق بين الثقافات في عقد الشراكة والمعرفة الجيدة لسلوك الشركاء فيما يخص أنماط التسيير وثقافة المؤسسة.

-**التوازن والتكامل** :يقصد بالتوازن مراعاة التساوي والإنصاف في الرقابة واتخاذ القرارات وحق المشاركة وإبداء الرأي حتى وإن كان الشريك يساهم بالأقلية، أما التكامل فيكون في مختلف النشاطات والمنتجات والمناهج وغيرها.

المبحث الثاني : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

إن الدول المتوسطية من دول الضفة الجنوبية أو الشمالية تربطها علاقات اقتصادية وسياسية وحتى ثقافية مشتركة، وهذا ما لعب دور كبير في زيادة التقارب بعقد الشراكة بينها والتي لم تكن وليدة إعلان برشلونة فقط، فما هي طبيعة هذه العلاقات وما هي أهم محطاتها.

المطلب الأول :التطور التاريخي للشراكة الأورومتوسطية ومفهومها

الفرع الأول :مراحل الشراكة الأورومتوسطية

إن تبلور وتجسيد الشراكة الأورومتوسطية جزء من عملية مرت بحلقات سابقة، تعكس مضامين متطورة نتجت بفعل المتغيرات الطارئة للسياسات المتوسطية المعاصرة.

المرحلة الأولى معاهدة روما (1958-1974) :

لقد حاولت فرنسا منذ اتفاقية روما 1958 إشراك البلدان المغاربية مثل تونس والمغرب في المشروع المتوسطي، بالاعتماد على العلاقات المتميزة التي تربطها بهاتين الدولتين ، والتحاق الجزائر بهما بعد نيل استقلالها 1962، وانتهت المفاوضات بين المجموعة الأوروبية والبلدان المغاربية الثلاثة بعد إتفاق تجاري عام 1969 لمدة خمس سنوات، وتميزت العلاقات في هذه المرحلة بين المجموعة الأوروبية والبلدان المغاربية بسيطرة الطابع التجاري، وتفوق الميزان الفرنسي لفائدة مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية[1].

وقد اتسمت سياسة الجماعة الأوروبية فى بداية تلك الفترة بعقد عدد من اتفاقيات الانتساب مع تركيا عام 1963 واتفاقية تجارية مع الكيان الصهيوني تلتها اتفاقية عام 1963، واتفاقية تجارية مع لبنان تلتها اتفاقية معاملة تفصيلية عام 1965[2].

---

[1] صالح مفتاح، **مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر أيام8-9 ماي 2004، ص500 .

[2] يوسف مسعداوي،عمار بوزعرور، **الشراكة الأورو متوسطية**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 22-23 أفريل 2003، ص10 .

المرحلة الثانية السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1990) :

في عام 1972 أقر المجلس الأوروبي، رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه تلك المنطقة، من خلال سياسة شاملة تهدف إلى تنمية دول المنطقة عن طريق زيادة ال مبادلات التجاريةِ البينيةِ، وفتح أسواق المجموعة لصادرات تلك الدول، والتعاون المالي، وذلك في إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية غير محددة المدة ركزت على سبع دول عربية هي تونس، المغرب، الجزائ، مصر، سوريا، الأردن، لبنان .

فقد كانت بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي علاقات ثنائية قبل إبرام اتفاقيات الشر اكة، ولكن من خلال صيغة مختلفة تسمى اتفاقات التعاون، وقد كانت اتفاقيات التعاون هذه أكثر شمولا من أي اتفاقيات سبقتها، فقد اشتملت على المعونات بالإضافة إلى التبادل التجاري، إلى جانب أوجه تعاون أخرى، وقد تم عقد اتفاق تعاون اقتصادي بين الإتحاد الأوروبي وكل من تونس (1976/4/25) ثم مع الجزائر في (1976/4/26) ثم مع المملكة المغربية بتاريخ (1976/4/27) وأخيرا مع مصر في(18 /1/ 1977) ويهدف اتفاق التعاون المبرم مع كلا من تونس، الجزائر، المغرب ومصر إلى تنظيم التبادل التجاري والتعاون بين الاقتصادي بين الجانبين كما يتضمن هذا الاتفاق منح مزايا لصادرات الدول الموقعة على اتفاقيات التعاون إلى دول الإتحاد الأوروبي إليها، فقد أتيح للدول الموقعة على اتفاقيات التعاون تصدير السلع الصناعية وبعض الحصص البسيطة من السلع الزراعية في بع ض المواسم إلى دول الاتحاد الأوروبي بدون تعريفات جمركية [1].

المرحلة الثالثة السياسة المتوسطية الجديدة (1990-1995) :

بداية من 1990 أعلنت المجموعة الأوروبية عن نيتها في سياسة متوسطية جديدة تركز اهتماماتها الأولية على دول المغرب العربي ثم الدول الأوروبية غير المتوسطية ، وخلال1991 تم التوقيع على بروتوكولات اتفاق بين الدول المتوسطية والمجموعة الأوروبية ومنها الدول المغ اربية، حيث تم إدخال إضافات جديدة على الاتفاقيات السابقة من حيث رفع المساعدات المالية، إدخال محاور جديدة للتعاون مثل البيئة، ومساندة الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف المساهمة في تنمية دول حو ض البحر الأبيض المتوسط، ولقد تجسدت التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية في مجال

[1] إيمان أحمد عبد الله، **أثر الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا منذ عام 1995** ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) جامعة القاهرة، 2013، ص ص7-8

الشراكة الأورومتوسطية من خلال مؤتمر برشلونة المنعقد في سنة 1995 الذي أعتبر بمثابة الإعلان الرسمي للشراكة الأورومتوسطية[1].

الجدول رقم (02): **المبالغ المخصصة لبروتوكولات المالية بين الدول المتوسطية للفترة (1978-1994)**

الوحدة: مليون إيكو

البلـــــد	البروتوكول (1) : (78-81)				البروتوكول (2) : (82-86)				البروتوكول (3) : (87-91)				البروتوكول (4) : (92-96)			
	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)
الدول المغاربية	56	283	339	%50	132	357	489	%49	322	465	787	%49	559	668	1227	%54
- الجزائر	25	89	114	%17	28	123	151	%15	56	183	239	%15	125	280	405	%18
- المغرب	16	114	130	%19	67	132	199	%20	173	551	324	%20	278	220	498	%22
- تونس	15	80	95	%14	37	102	139	%14	93	131	224	%14	156	168	324	%14
الدول الشرقية	108	192	300	%45	128	358	486	%48	293	475	768	%47	411	550	961	%42
- مصر	63	107	170	%25	76	200	276	%27	200	249	449	%28	258	310	568	%25
- الاردن	18	22	40	%06	19	44	63	%06	37	63	100	%16	86	80	166	%07
- لبنان	08	22	30	%4.5	11	39	50	%05	20	53	73	%4.0	24	45	69	%03
- سوريا	19	41	60	%9.0	22	75	97	%10	36	110	146	%9.0	43	115	158	%07
إسرائيل	00	30	30	%4.5	00	40	40	%04	00	63	63	%0.4	00	82	82	%04
المجموع	164	505	669	%100	260	755	10.15	%100	615	1003	1618	%100	970	1300	2270	%100

المصدر: سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية –دول المغرب العربي –** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،الجزائر،2011-2012، ص121

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ أن الموارد المالية قد عرفت ارتفاعا محسوسا بالنسبة للدول المغاربية الثلاث من خلال البروتوكول الرابع فانتقلت من 324 مليون إيكو في البروتوكول الثالث إلى 498 مليون إيكو بالنسبة للمغرب، أي بزيادة قدرها 114 مليون إيكو أي بنسبة 35%، أما بالنسبة للجزائر فعرفت هي الأخرى زيادة بمقدار 166 مليون إيكو مقارنة مع البروتوكول الثالث أي بنسبة 69%، أما تونس فقد سجلت ارتفاعا بمقدار 100 مليون إيكو في البروتوكول الرابع مقارنة مع البروتوكول الثالث (بنسبة 45%)، أما بالنسبة للدول المشرقية فكانت مصر المستفيد الأول من جميع البروتوكولات مقارنة مع الدول المشرقية الأخرى (الأردن لبنان، سوريا) وحتى الدول المغربية، حيث استفادت لوحدها بمقدار 1463 مليون إيكو من أصل 5572 مليون إيكو (مجموع المخصصات لجميع البروتوكولات) أي بنسبة 26%، وقد وجهت عدة

[1] فتيحة بوحرود، دلال عظيمي، **تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورومغاربية** مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006 ص369.

انتقادات لهذه البروتوكولات من الدول العربية المتوسطية نظرا للتفضيل الذي تحظى به دول عربية على حساب أخرى، خاصة في البروتوكولات الأولى حيث استفادت دول المغرب العربي أكثر مما استفادت منه دول المشرق العربي[1].

الفرع الثاني : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

يرتبط مفهوم الشراكة الأورومتوسطية بالدول الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط الذي يجمع بين دول جنوب أوروبا والدول الواقعة على جنوب وشرق البحر المتوسط . وهذا الموقع الجغرافي له أهمية جيو إستراتيجية كبيرة في العلاقات الدولية في هذه المنطقة ، وبالاستناد إلى هذه الأهمية سعت دول الإتحاد الأوروبي إلى تطوير العلاقات مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط والتي تجسدت في فكرة إنشاء الشراكة الأورومتوسطية .

أما مفهوم الشراكة الأورومتوسطية من وجهة نظر أوروبية " أنها توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة، وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم[2].

أما دول الجنوب فتعني لهم الشراكة مع الإتحاد الأوروبي :" تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية "[3].

المطلب الثاني : مسار برشلونة ومحاورها الرئيسية

الفرع الأول مسار برشلونة :

في الفترة الممتدة من 27 إلى 28 نوفمبر 1995 انعقد اجتماع في مدينة برشلونة الاسبانية، وقد ضم هذا الاجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، وعددها كان يومئذ 15 دولة، واثني عشر(12) دولة

[1] جمال عمورة ، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،2005-2006، ص 180.

[2] رزيقة غراب، نادية سجار، **محتوى الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص85.

[3] نصير العرباوي، **مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**، في مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،الجزائر،العدد السابع عشر سبتمبر 2013.

متوسطية منها ثمان دول عربية هي : تونس الجزائر، المغرب مصر، لبنان، السلطة الفلسطينية، الأردن، وسوريا، وتم إبعاد ليبيا لاعتبارات سياسية محضة على الرغم من كونها دولة متوسطية في حين تم قبول الأردن كعضو رغم أنها دولة غير متوسطية ، وبالإضافة إلى هذه الدول المذكورة آنفا هناك أربع دول ساهمت في إنشاء اتفاقية برشلونة، وهي : تركيا، قبرص، مالطا والكيان الصهيوني [1].

وتعتبر تونس أول دولة في جنوب المتوسط تُوقع على اتفاق مع دول الإتحاد 17جويلية 1995م ببروكسل فقد تم تبني إعلان برشلونة المتؤلف من ثلاث دعائم أساسية لتطوير العناصر المهمة لشراكة أمنية سياسية شراكة اقتصادية مالية وشراكة اجتماعية ثقافية إنسانية، إن أهم ناحية من الإعلان هو تأسيس منطقة التجارة الحرة، لكن الشركاء الموقعين (27حكومة) التزموا أيضا باحترام العديد من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان: العمل بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تطوير سيادة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الشرعية لهذه الحقوق بما يشمل حرية التعبير وحرية التنظيم، محاربة كافة أشكال اللا تسامح والميز العنصري وكراهية الأجانب.

تعتبر الشراكة الأورومتوسطية القاعدة الأولية لبناء إتحاد إقليمي جهوي ليصبح بالمستقبل تكتل اقتصادي قوي، وتميزت الشراكة بتنوع الاتفاقات إلى ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وكل شريك على حدى، وتُناقش هذه الاتفاقيات الثنائية المسائل الخاصة بكل دولة لاختلاف مقومات كل دولة عن غيرها من دول جنوب الأبيض المتوسط[2].

لقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط، وهو ما يتحقق من خلال الشراكة التي تراعي خصائص وقيم كل منها، مع العمل عل تعزيز العلاقات الثنائية في نفس الوقت، ودعم الجهود الأخرى الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل حوض البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار، والعمل على ترسيخ سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز التفاهم بين الحضارات والثقافات ، وهكذا تم تدشين المشاركة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي عليه

---

[1] صالح فلاحي، **الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو-الجزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 618 .

[2] إنصاف قسوري، **اليورو واتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2006/2005، ص50 .

من تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية[1].

الخريطة رقم(1) : الدول الأوربية – المتوسطية المشاركة في ندوة برشلونة

[1] عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية –حالة دول المغرب العربي –،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص101.

المصدر:أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوربية – المتوسطية** ، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(غير منشورة)، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص94

الفرع الثاني :المحاور الرئيسية لاتفاقية برشلونة

1/ الشراكة في المجال السياسي والأمني:

تتطلع الدول المشاركة إلى تكثيف الحوار السياسي على أساس مجموعة من القيم والمبادئ كاحترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية، وعدم اللجوء إلى القوة وحل المنازعات حلا سلميًا، والسيطرة على التسلح وانتشار الأسلحة ولاسيما أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة [1].

تهدف الشراكة إلى: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في المنطقة، وقد قررت في مؤتمر برشلونة إنشاء شامل وإجراء حوار سياسي منتظم لاستكمال الحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقيات الشراكة يحدد عددا من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي[2].

– العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال الحوار بين الطرفين .

– الالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما تلك الناشئة عن الصكوك الإقليمية والدولية .

– تطوير سيادة القانون والديمقراطية في نظمها السياسية، في حين أن الاعتراف في هذا الإطار يحق لكل منهم أن يختار بحرية وتطوير نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والنظام القضائي.

– احترام المساواة في السيادة والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير، احترام السلامة الإقليمية، ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لشريك آخر والتسوية السلمية للمنازعات .

– مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات مكافحة هذه المشكلة من جميع جوانبها.

– تعزيز الأمن الإقليمي والعمل على منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الالتزام والامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية لمنع الانتشار ومختلف تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

[1] مداني لخضر، **تطور تعريفة السياسة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الإطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2006/2005 ، ص196.

[2] سكينة حملاوي، **مرجع سابق**، 123.

2/ الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي :

يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا ودول جنوب المتوسط، إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين[1].

ويمكن إيجاز المحاور الأساسية لهذا التعاون في ما يلي :

أولا :إقامة منطقة تجارة حرة

اتفق المجتمعون على إنشاء منطقة للتجارة الحرة في البحر الأبيض المتوسط من خلال تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة وتحسين الأحوال المعيشية للسكان وزيادة في مستوى العمالة وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين وبغية تحقيق هذه الأهداف فإن الإتحاد الأوربي وشركائه أجمعوا على إنشاء شراكة اقتصادية ومالية على أساس ما يلي [2]:

1 – إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة .

2 – تنفيذ التعاون والتشاور في المجالات الاقتصادية المعينة .

3 – رفع المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوربي لشركائه .

4 – إقامة منطقة للتجارة الحرة، وقد حددت الأطراف العام 2010 موعدا للإنشاء التدريجي لهذه المنطقة التي تشمل معظم التجارة بين الدول المشاركة في اتفاق الشراكة ضمن ما تسمح به المنظمة العالمية للتجارة، ويتم بذلك إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة في المنتجات الزراعية تدريجيا من خلال التفضيلات المتبادلة بين الطرفين وكذلك تحرير التجارة في الخدمات.

ومن أجل العمل على إنجاح إقامة منطقة التجارة الحرة حددت مجموعة المجالات ذات الأولية نذكرها فيما يلي: [3]

1– الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

---

[1] محمد لحسن علاوي ، **اتفاقيات الشراكة الأوروعربية : شراكة اقتصادية حقيقية ...أم شراكة واردات** ، في مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، جامعة ورقلة العدد 16 ، سنة 2012 ، ص141 .

[2] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية ، – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات –** ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012–2013 ص115.

[3] شريط عابد، **مرجع السابق**، 115.

2- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة، وشهادات التقييس العالمي.

3- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

4- تحديث وتعديل البني الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.

ثانيا: برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA

يعتبر برنامج ميدا الأداة المالية والاقتصادية للإتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية – المتوسطية الفعلية . ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات للدول المتوسطية لإجراء إصلاحات اقتصادية لديها، وتمويل المشاريع الوطنية والإقليمية وتحقيق الاندماج الاقتصادي بين الدول الشريكة وتفعيل مصادر الدول المستفيدة من أجل إيجاد تغيرات اقتصادية هيكلية دائمة[1].

[1] عمار عماري، زينب بوقاعة، **الشراكة الأورو- جزائرية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 441.

جدول رقم(03): نصيب دول الضفة الجنوبية للمتوسط من برنامج MEDA2-MEDA1(1995-2005)

الوحدة: مليون أورو

	2000-1995 (MEDA1)		2005-2000 (MEDA2)		1995-2005	
	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق
الجزائر	164	30	273	114	437	144
فلسطين	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1150	650
الأردن	254	108	262	285	516	393
لبنان	182	01	101	131	283	132
المغرب	660	128	812	656	1472	783
سوريا	101	0	158	64	259	64
تونس	428	168	447	400	875	568
المشاركة الثنائية	2526	651	2946	2564	5533	3214
المشاركة الإقليمية	471	223	884	606	1355	829
المجموع الكلي	3057	874	3831	3169	6888	4043

المصدر:الطاهر هارون، عادل بلجبل، **المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA1 و PHRE لماذا الاختلاف؟**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص543

وفقا للجدول فقد قدم الإتحاد الأوروبي في البرنامج الأول (MEDA1) ما قيمته 3057 مليون أورو بالنسبة للفترة (1995-1999) كمساعدة مالية مبادرة منها في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة، وذلك عن طريق صندوق الإتحاد، منها 200 مليون أورو كرؤوس أموال بخطر[1].

أما برنامج المعونة والتعاون الثاني (MEDA 2) فقد رفع من الغلاف المالي حيث وصل إلى مبلغ 6888 مليون أورو، كما جاء البرنامج بإصلاحات داخلية في اللجنة الأوروبية، وتميز بعلاقة أكثر وثوقا في تنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية، إضافة إلى إصلاح مؤسسي بإنشاء الوكالة الأوروبية للمساعدة من أجل المساعدة على تحقيق هدف البرنامجين[2].

3- البعد اجتماعي وثقافي

يتمثل هذا الهدف في إقامة شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية ترتكز على تنمية الموارد البشرية وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية وكذلك التعاون اللا مركزي في التعليم والتدريب والشباب والثقافة ووسائل الإعلام وأيضا التعاون ضد الإرهاب وتهريب المخدرات وغسيل الأموال والجرائم الدولية.

وقد أشارت الاتفاقية في هذا الصدد أنها تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية للدول المشاركة في هذه الاتفاقية مع زيادة فرص العمل والحد من البطالة فيها، وكذلك تقليل الفجوة في التنمية في المنطقة الأورومتوسطية، هذا بالإضافة إلى الإسراع في الوصول بالدول المشاركة إلى تنمية اجتماعية واقتصادية قوية ومتوازنة [3].

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية

الفرع الأول : أهداف الإتحاد الأوروبي

[1] عبد الرحمن تومي، **الإستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل 0حر أورو-متوسطية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعاكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 168أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 645.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأوروبية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر أيام 8-9 ماي 2004، ص628.

[3] سلوى محمد مرسي، **المشاركة الأورو-عربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر أيام 8-9 ماي 2004، ص ص 562-563.

تختلف الأهداف التي يتوخاها أطراف الشراكة الاقتصادية، كما هو الحال بصفة عامة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولذلك يمكن إجمال أهداف الإتحاد الأوروبي من خلال الشركة الأوروبية المتوسطية فيما يلي[1] :

1- تطوير عملية الاندماج الأوروبي.

2- تدعيم إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط .

3- الرغبة الأوروبية في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية ,وتدعيم مواقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى(كالولايات المتحدة واليابان) وذلك بإقامة منطقة إستراتيجية (سياسية واقتصادية) أوروبيةٍ متوسطية، وهو ما يمكن الإتحاد الأوروبي من جهة تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع للأقلمة وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي ومن خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط .

4- تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي – المتوسطي بشكل خاص .

كما يهدف الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق بعض الأهداف الأخرى نوجزها فيما يلي[2]:

1- توسيع منطقة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط في جنوبه ودول شرق الأوسط .

2- العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة .

3- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة من مزايا حجم الكبير.

الفرع الثاني: أهداف الدول المتوسطية الأخرى

تسعى دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط من وراء شراكتها مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة فيما يلي[3]:

---

[1] إبراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص124.

[2] جمال بوزكري، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص ص103-104.

[3] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية –دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية–** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص154 .

1- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي.

2- الحصول على المعونات المالية والقروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات.

3- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية.

هذا بالإضافة إلى هناك بعض الأهداف الأخرى يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1] :

1- الحصول على المساعدات المالية والقروض الممنوحة من قبل الأوربيين بغية تمويل مختلف المشاريع الإنمائية، علاوة على جذب أكبر للرأسمال الأوروبي في شكل استثمارات أجنبية.

2- انفتاح أكثر لأسواق دول الإتحاد الأوروبي أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض الحواجز والعراقيل المفروضة على صادراتها الزراعية وهو ما يمكنها من تحقيق مكاسب من خلال مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد .

3- القضاء أو على الأقل التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية التي تأتي البطالة على رأسها والتي منها شرائح واسعة من مجتمعات الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

المبحث الثالث : دور الشراكة الأورومتوسطية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للأهمية التي تكتسيها التدفقات الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي، لاسيما إن تم تسييرها وإدارتها وفق طرق تزيد من فعاليات مساهمتها في التنمية الاقتصادية للدولة. ركز الطرفان الجزائري والأوروبي على دور الاستثمارات المباشرة في إثراء التعاون المتفق عليه، تجلى ذلك بوضوح من خلال نص الشراكة، حيث تم الاتفاق على منح حرية لرؤوس الأموال الأوروبية المتداولة، والمتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، وذلك وفقا للتشريعات المعمول بها. كما تم الاتفاق بين الطرفين على الشروط أو بالأحرى المناخ

[1] محمد براق، سمير ميموني، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة :دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،13-14نوفمبر 2006، ص7.

الواجب توفره لجذب وتسهيل عملية تداول رؤوس الأموال وبحرية تامة مابين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي .

تشير الشراكة على ضرورة توفير مناخ للتدفقات الاستثمارية، والذي يتحقق من خلال:

– القيام بإجراءات متناسقة وبسيطة، وإحداث ميكانيزمات الاستثمار المساعد (خاصة مابين المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم)

– تأسيس أجهزة للتعريف والتزويد بالمعلومات حول فرص الاستثمار .

– إحداث إطار قانوني ملائم للاستثمار، بالاتفاق بين الجزائر والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وبإبرام اتفاقيات حماية الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

أما في مجال الطاقة والمناجم، فقد تعرض نص الشراكة إلى ضرورة إقامة تعاون في هذا المجال، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية :

– التأهيل التقني والتكنولوجي، وذلك بهدف تحضير مؤسسات الطاقة والمناجم لمتطلبات اقتصاد السوق والتوزيع، وخدمات الطاقة والمناجم .

وفي هذا الإطار تم الاتفاق على التعاون حسب أولويات النشاط[1]

يعتبر تشجيع حركة عوامل الإنتاج أحد الأسباب التي دفعت البلدان المتوسطية النامية لتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فهي تطالب بتحقيق تعاون ثنائي متوازن يتجاوز مجرد الاكتفاء بتنظيم المبادلات التجارية ما بين الطرفين، ويرقى إلى مستوى تشجيع إرساء وتعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية لتمكينها من توفير مناصب العمل والمحافظة عليه .

فالاتفاقية تنص على ضرورة توفير جو مناسب لقدوم الاستثمارات الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك يجب تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير المعلومات الضرورية ووضع إطار قانوني لتشجيع الاستثمارات وتقديم المساعدات التقنية الضرورية لترقية وضمان الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

حيث أنه ابتداء من دخول العقد حيز التنفيذ فإن المجموعة والجزائر يضمنان حرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، والتي تتم في المؤسسات المنشأة وفقا للتشريع المعمول به، ونفس الشيء بالنسبة للتصفية القضائية واسترجاع عوائد هذا الاستثمار، وكل الأرباح التي تنتج عنه وتتم الاستشارة بين الطرفين فيما يخص الشروط الضرورية من أجل تسهيل حركة رؤوس الأموال ما بين الضفتين والعمل على تحريرها بصورة كاملة، وهذا بدوره سيؤثر على تدفقات وحجم الاستثمارات الأجنبية

[1] ياسمين مرابطي، **مرجع سابق**، ص ص 213-214

المباشرة المتأتية من الإتحاد الأوروبي نحو دول الضفة الجنوبية والشرقية بعد دخول عقد الشراكة حيز التنفيذ .[1]

لم تكن نظرة الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف عن بقية الدول النامية التي كانت تنظر إليها نظرة تملؤها الشك والريبة، عكستها مختلف تشريعات الاستثمار التي صدرت بعد الاستقلال، وبعد تحول الجزائر إلى تبني اقتصاد السوق وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي كان لها وقعها على التوازنات الكلية، وكذا تنفيذ برامج الخصخصة وتبني عدة تشريعات للاستثمار تعطي مساحة أكبر للقطاع الخاص، وحوافز أكبر للمستثمرين وتوفر العديد من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

خلاصة الفصل

سعى الاتحاد الأوروبي لتنظيم علاقاته وتطويرها مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط تجسدت في فكرة إنشاء الشراكة الاورومتوسطية، والتي تأسست إثر انعقاد مؤتمر برشلونة، وفي هذا المؤتمر تم تجسيد أسس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي شركائه في المجال السياسي والأمني، المجال الثقافي والاجتماعي ، المجال الاقتصادي والمالي، والجزائر كغيرها من دول المتوسط وقعت على هذا الاتفاق مبدئيا في ديسمبر 2001 في بروكسل بعد سلسلة من الجولات إلى أن تم التوقيع رسميا على الاتفاق المتوسطي للشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بمدينة فالنسيا في 22 أفريل 2002

ويتميز اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالشمولية وإرساء قواعد للعلاقات الدائمة بين الطرفين ودعم التعاون بينهما في العديد من الميادين الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ....

[1] فاطمة رحال، **مرجع سابق**، ص ص198-199
[2] محمد بلعسل، **مرجع سابق**، ص 101

الفصـــل الثالـــث
دور الشراكة الأورو جزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهـــــــــــــــــيد

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي، والرامية إلى معالجة الإختلالات التي تسود الاقتصاد الوطني، فقد عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي بالإضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومحاولة جعلها أكثر استقرارا وفي مستويات مقبولةمن أجل جذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرخاصة من الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الأورو جزائرية.

وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الثاني:مضمون الشراكة الأوروجزائرية وآثارها

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

:

المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية

ضمن التوجه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من راس المال الأجنبي، ما فتئت الجهات الوصية في اعتماد وتطبيق سلسلة الإجراءات والتدابير مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية على المستويين السياسي والاقتصادي، والسعي لضمان بيئة أعمال مواتية لمتطلبات المستثمرين من جهة، ولطبيعة المرحلة من جهة ثانية .

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول:الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بمراحل عديدة، اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية هدفها تنظيم العملية الاستثمارية في الجزائر، سنوجزها حسب التسلسل الزمني لصدورها.

القانون رقم 63-277 المؤرخ في26 جويلية1963 المتعلق بالاستثمارات :

أصدرت الجزائر المستقلة أول قانون يخص الاستثمارات الذي قدم بعض الضمانات ومنح مجموعة من الحوافز للمستثمرين، حيث جاء في المادة الثانية من هذا القانون" تطبق الضمانات والامتيازات المذكورة في هذا القانون على مستثمري رؤوس الأموال الأجنبية مهما كان أصلها، ونصت المادة الثالثة من نفس القانون على" أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب تحت تحفظ الترتيبات ذات الطابع العمومي... كما أكدت المادة الخامسة على مبدأ التساوي في معاملة الاستثمار الأجنبي مع نظيره الوطني "التساوي أمام القانون خاصة في إجراءاته الجبائية معترف به لكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب .

إن افتتاح هذا القانون بمثل هذه المواد دليل على حاجة البلد إلى مثل هذه الاستثمارات ورغبة السلطات في جلب المزيد منها، خاصة إذا تصفحنا بقية المواد التي تمنح مجموعة من الإعفاءات والتخفيضات الجزئية أو الكلية من بعض الحقوق والرسوم والضرائب لآجال مختلفة، وكذلك التسهيلات المالية وحرية تحويل أرباح هذه الاستثمارات إلى الخارج، بالإضافة إلى حماية المستثمرين من المنافسة الخارجية في إطار

السياسة الجمركية مع تقييد حالة نزع الملكية إن وقعت – ببلوغ الأرباح الصافية المتراكمة رأس المال المستورد المستثمر وفقا للمادة السادسة من القانون 63 –277 [1].

قانون الاستثمار رقم 66 – 284 المؤرخ في 15 جوان 1966 :

كما قامت الدولة الجزائرية بسن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66–284 المؤرخ في 15 جوان 1966المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل .أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية [2].

قانون 13/82 المؤرخ في21 أوت 1982 :

مواصلة لسياسة تشجيع الاستثمار التي كانت تنتهجها الجزائر، وذلك ضمن إطار إستراتيجية تنموية جديدة ترتكز على لامركزية الاقتصاد الوطني عن طريق مواصلة تشجيع وتنمية القطاع العام، وإعطاء دفع جديد للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ومحاولة إشراكه في عملية التنمية، فلقد تجسد هذا الاتجاه بصدور قانون استثمار 82–11 بتاريخ 1982/08/11 .

يحاول هذا القانون إعطاء نفس جديد لعملية الاستثمار، مع إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الإستراتيجية التنموية المسطرة، وقد جاء هذا الأخير بضمانات للمستثمرين ومن ناحية أخرى، فقد منح في هذا الإطار امتيازات وتحفيزات هامة للمستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب .

ولقد أسندت مهام تنظيم عملية الاستثمارات الخاصة للجنة الوطنية للاستثمار ومقرها الجزائر مع فروعها الجهوية الثلاثة .

ومن أهم الأهداف التي كان يصبو إليها :

[1] عبد الكريم بعداش ، **مرجع سابق** ، 156

[2] كريمة قويدري، **مرجع سابق** ص ص 60–61

- ✓ تنمية القطاع العام وتدعيمه بجهود القطاع الخاص لغرض تحقيق التشابك الصناعي، وإعطاء نفس جديد لمختلف النشاطات الاقتصادية .
- ✓ إعطاء القطاع الخاص المكانة اللازمة وتشجيعه عن طريق سياسة الضمانات والتحفيزات، وذلك في قطاعات الخدمات والصناعات المتنوعة غير الإستراتيجية .
- ✓ تشجيع حضور القطاع الخاص الأجنبي وإعطائه حق التمثيل (التواجد) عن طريق الشركات المختلطة الاقتصادية مع وضع حدود المشاركة الأجنبية في حد أقصى لا يتجاوز 49بالمئة من رأسمال الشركة المختلطة .
- ✓ تنمية الطاقة الإنتاجية الوطنية مع إحداث مناصب شغل، جديدة وذلك من أجل رفع حجم الدخل الوطني عن طريق مشاركة كل القوى والفعاليات الاقتصادية .
- ✓ تحقيق التوازن الجغرافي عن طريق تشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والمعزولة .
- ✓ لكن رغم كل الحوافز والتسهيلات التي جاء بها قانون 82-11، ألا أنه بقي بعيدا من حيث نتائجه عن متطلعات المشرع الجزائري ومتطلبات الاقتصاد الوطني [1].

قانون الاستثمار رقم13/86 المؤرخ في19 أوت1986:

وقد تم تعديل القانون السابق في أوت 1986 من أجل الاستجابة لمطالب الشركات الأجنبية ومحاولة التقليل من التحفظات التي يبديها هؤلاء عن شروط الاستثمار في الجزائر، و قد أكد هذا القانون على حماية حقوق الشريك الأجنبي، و على الرغم من ذلك لم يكن له نتائج تذكر، إذ لم تسجل إلا حوالي 10 شركات لمدة 10 سنوات2 ، و يعود السبب الرئيسي في عدم رغبة الأجانب للاستثمار في الجزائر إلى طبيعة الإجراءات الإدارية.

قانون الاستثمار رقم 88-25 المؤرخ في 27 جويلية1988 :

في هذا القانون تكمن استقلالية المؤسسات في أنها أصبحت : [2]

- غير خاضعة للوصاية الوزارية.
- غير خاضعة للرقابة المعروفة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي أصبحت الرقابة اقتصادية.

---

[1] خليفة لخميسي، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية –حالة المحروقات في الجزائر–** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص ص74-75

[2] كمال قربوع عليوش، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر،1999، ص ص10-11

- غير خاضعة للقانون العام إلا ما نص عليه القانون صراحة .
- خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة .
- صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل الرأسمال التأسيسي المدفوع.

قانون النقد والقرض10/90 المؤرخ في14 أفريل1990 :

يعتبر صدور قانون النقد والقرض 10/90 بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما اسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة لقد نص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار لكنه تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

وقد ألغى هذا القانون القانونين رقم82-13 ورقم 86-13 المتعلق بالشركات المختلطة الذي أضحى غير ساري المفعول ، حيث تم إلغاء الأحكام التي كانت سارية والتي تفرض أغلبية رأس المال الأجنبي وفق قاعدة (51% - 49 %) بالنسبة للشركات المختلطة، كما ادخل هذا القانون تميزا بين المقيمين وغير المقيمين حيث رخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصص للدولة صراحة.

وقد كرس هذا القانون عدة مبادئ تتمثل في:

أ -حرية الاستثمار باستثناء القطاعات المخصصة للدولة، إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص .

ب-حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، وفي مدة شهرين من تقديم الطلب .

ج -الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الجزائر، وتجدر الإشارة إلى أنه في تاريخ صدور هذا القانون لم تصادق ولم تنظم الجزائر إلى أية اتفاقية للاستثمارات .

د -تبسيط عملية الاستثمار الخاضع للرأي بالمطالبة (Avis de confirmété) حيث يقدم طلب إلى مجلس النقد والقرض ليبث في الملف خلال شهرين، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة[1].

المرسوم التشريعي 12-93 لعام 1993 :

[1] حنان شناق، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري -دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2009/2008، ص ص 96-97

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 ، تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

وقد أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض، كما تضمن:

-تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات، وامتيازات ضريبية وجمركية.

-الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

-إنشاء هيئة" وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات "كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم، والقيام بالدراسات، وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية، وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

ولا تتعلق أحكام هذا المرسوم بالاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره فقط، بل أعطى أهمية كبيرة للإستثمارات بل أعطى أهمية كبيرة للاستثمارات الجاري إنجازها أثناء وقبل صدوره، وقد هدف أساسا إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي، لإنجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة والخاصة بتوفير فرص عمل، وترقية الصادرات خارج المحروقات، وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية [1].

قانون تطوير الاستثمار03/01 الصادر بتاريخ20 أوت 2001 :

باعتبار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار هو القانون المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار،باعتباره أيضا الإطار القانوني الذي يعكس النظام الاقتصادي السائد في الجزائر فهو يعتبر التشريع الحالم للاستثمارات الأجنبية فيها.

فغاية المشرع من إصدار القانون الجديد هي بلا شك العمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها وذلك بتوفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي

[1] بن حافظ، مرجع سابق، ص ص147-148

والسياسي الذي وصلته الجزائر، ومن الأهداف المرجوة أيضا إعادة بعث الآلة الاقتصادية وخلق المناخ الملائم لدفع و تنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية بكيفية تمكن تحفيز النشاط الاقتصادي[1].

إصدار جديد لقانون النقد والقرض بالأمر 03-11 :

جاء في الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1424ه الموافق ل 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض :

- إعادة صياغة كلية لقانون النقد والقرض من خلال 143 مادة
- يعين رئيس الجمهورية المحافظ وثلاثة نواب بمرسوم دون تحديد للمدة (المادة13)
- إعادة النظر في تكوين مجلس النقد والقرض : أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، وشخصيتين (عوضا عن 3 شخصيات) يعينان بمرسوم رئاسي ويختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية(المادة58)
- استبدال لاحقا كل التنظيمات المتخذة في إطار القانون 90-10 المادة 141 وإلغاء القانون رقم 90-10 (المادة 142) [2].

قانون المحروقات رقم 03/05 الموافق لشهر مارس 2005 :

يعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن، لما له من انعكاسات على التنمية والاستثمار من جهة وعلى ثروتنا النفطية من جهة أخرى، وحسب رأي وزارة الطاقة والمناجم فإن هذا القانون يهدف إلى: [3]

- ✓ تنمية احتياطي المحروقات بالبحث والاكتشاف والتنقيب وتنميته للمتوقع أفضل في أسواق التصدير،

تنمية موارد الدولة بفضل الاستثمارات الجديدة وتنوع صادرات القطاع .

- ✓ تحسين آليات تنظيم وتسيير المؤسسات الجزائرية النشطة في قطاع المحروقات، وتحسين نوعية وكلفة المنتجات والخدمات النفطية .

---

[1] سارة محمد، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر –دراسة حالة أوراسكوم–**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص قانون أعمال، جامعة منتوري، قسنطينة 2010/2009، ص 33

[2] بن عبد العزيز فطيمة، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر –** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص486

[3] فاطمة رحال، **مرجع سابق**، ص ص 187-188

- ✓ التحكم في سياسة البيئة والمحيط بضبط التشريع والتنظيم المتعاقدين بذلك .
- ✓ إحداث مناصب شغل جديدة وتحسين الكفاءة والتأهيل .
- ✓ ضمان استقلالية المؤسسات العمومية بكل شفافية وبفضل دور الدولة صاحبة السلطة العمومية عن دور المتعامل الاقتصادي .
- ✓ تكييف التشريع الجزائري مع متطلبات العولمة، والانضمام إلى التكتلات الدولية والإقليمية باستغلال الفرص المتاحة إراديا قبل أن يفرضها الضغط الخارجي.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراسم الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمار منها[1]:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثنات من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار و طلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك .
- ✓ القرار المؤرخ في 20 فبراير سنة 2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين و الذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين و/ أو إعادة التأمين ب 15% من رأس مال هذه الشركة.

الفرع الثاني :الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بغرض تنظيم مسائل الاستثمار، أنشأت الجهات الوصية بعض الأجهزة، أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشروعات الاستثمارية، وتشمل أساسا على الأجهزة التالية:

1- المجلس الوطني للاستثمار:

إن إنشاء هذا المجلس يعتبر من أهم ما جاء به الأمر الصادر في عام 2001، حيث تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المحدد لتكوين وتنظيم وتسيير هذا المجلس ويتكون من 8 وزارات ويرأسه رئيس الحكومة، ويعمل على تنفيذ القوانين المتعلقة بالاستثمار، وتم إنشاءه بهدف تدعيم الجهاز التشريعي والتنظيمي للاستثمار، فهو يقوم بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة

[1] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص 41

يمنح الامتيازات الخاصة في كل قطاع وتقديم التصريح النهائي لبرامج الاستثمار الخاصة، ولكن رغم تمتع هذا المجلس بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، فلا توجد نصوص تطبيقية تبين دوره بوضوح، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المجلس لا يعتبر سلطة إدارية مستقلة، كما أن قراراته وتوصياته لا توجه مباشرة للمستثمر بل هي خاصة بالسلطات المكلفة بتطبيق النصوص المتعلقة بترقية الاستثمار، وبالدرجة الأولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"ANDI" .

ويمكن تلخيص مهام المجلس الوطني للاستثمار في النقاط التالية : [1]

- صياغة إستراتيجية وأولويات الاستثمار .
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية .
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية .
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

2- الوكالة الوطنية لتطويـــر الاستثمار ANDI

لمرافقة المستثمرين في تحقيق استثمارات، ومواكبة عملية الاستثمار، وتقليلا للبيروقراطية وتذليلا لكل العقبات وتدعيما للهيئات القائمة من قبل وتخفيف الضغط عليه، وإضفاء مزيد من الشفافية على عمل مؤسسات الدولة قامت السلطات العمومية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، ووضعت تحت رقابة وتوجيه الوزير المكلف بترقية، الإستثمارات، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بممارسة مهامها في 7 مجالات بارزة (كبيرة)هي:

- ✓ **إعلام** :استقبال وإعلام المستثمرين.
- ✓ **تسهيل** :التعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات، واقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة القواعد المعيقة.

[1] يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة 2006-2007، ص185

- ✓ **ترقية الاستثمار** :ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.
- ✓ **إرشاد** :تقديم النصح ومواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم.
- ✓ **مساهمة تسيير العقار الاقتصادي** :إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية(الوعاء العقاري) وضمان تسيير محفظة العقارات.
- ✓ **تسيير المزايا** :التأكد من أهلية الانتخاب للمزايا المتعلقة بالاستثمار المعلن عنها، المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع.
- ✓ **متابعة** :ضمان خدمة الملاحظة، الإحصاء و السماع المحمول على الحكومة لتقدم المشاريع المسجلة بواسطة إعادة الانتشار المؤسساتي المدرج في أكتوبر2006 [1].

3- الشبابيك الوحيدة اللامركزية :

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية بالاستثمار، ويؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، وينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة، وينشأ بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية بتخفيف وتبسيط الإجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة حسب القانون، وتنشئ الدولة انطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المنحلة، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار، حافظة عقارية وغير منقولة يسند تسييرها إلى الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار، كما يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي [2].

4- الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري(ANIRE)

إن تأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري يقع في الخط المستقيم للمجهودات المقدمة من السلطات العمومية من أجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي حيوي وشفاف، حيث أسست هاته الوكالة في

[1] عبد الكريم كاكي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) تخصص تجارة دولية، 2011/2010، ص 171

[2] لبيبة جوامع ، **مرجع سابق**، 328

أفريل 2007 من أجل دعم الاستثمار، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري موضوعة تحت وصاية وسلطة وزير الصناعة و ترقية الاستثمارات، وتتم إدارتها عن طريق مجلس الإدارة المؤلف من اثنا عشر عضوا مهمتها التسيير، الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري، وتتكون المحفظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري من الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تشتمل بدورها على أراضي غير مستغلة أو لا غاية لها، وعلى أراضي مستعملة خارج الغرض الاجتماعي، وعلى أراضي مستقلة أو منفصلة عن المجاميع الأكثر اتساعا للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تعتبر غير ضرورية للنشاط، والأراضي التي غيرت النظام الأساسي القانوني وتعتبر خارج النشاط للمؤسسات العمومية الاقتصادية، إضافة إلى الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية، ومتكونة المحفظة العقارية أيضا من الأصول المتبقية من عقارات ومباني للمؤسسات العمومية الاقتصادية والأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية[1].

وتتمثل أدوات الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري في بنك المعلومات، جدول أسعار السوق، ملحوظات حول سوق المنقولات والعقار.

5- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثـــــــمار(MDPPI)

وتضطلع بالمهام التالية :

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة .
- اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

وبموجب هذه القوانين والهياكل والهيئات أصبح مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا.

6- إجراءات أخرى:

[1] مروة كرامة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010 -دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص170

- المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالاستثمارات المبرمة مع الدول والهيئات الدولية

لقد أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية مع العديد من الدول والهيئات الدولية وتتعلق هذه الاتفاقيات على الخصوص بما يلي:[1]

- ترقية وتشجيع وضمان الاستثمار .
- تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي .

والجدول الموالي يوضح مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل والضمان للاستثمارات والتحكيم الدولي.

جدول رقم (04) الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل والضمان للاستثمارات و التحكيم الدولي

الهيئات	طبيعة الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	رقم الجريدة الرسمية

[1] الزين منصوري، **آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص100

هيئة الأمم المتحدة (ONU)	الانضمام بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 1958/06/10و الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية و تنفيذها	1958/06/10	(الانضمام في) 1988/11/05	1988-48
المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية (BMICE)	إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي.	9و1991/03/10	1992/06/13	1992-45
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (AMGI)	إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	1995/10/30	1995/10/30	1995-66
الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات (CIRDI)	تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.	1995/10/30	1995/10/30	1995-66
الشركة الإسلامية لتأمين وائتمان الصادرات	إنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات	1996/04/23	1996/04/23	1996-26

المصدر: الزين منصوري، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص101

المطلب الثاني: ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول : ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن المتفحص لقانون النقد والقرض10/90 والمرسوم التشريعي19/93 وما صراحة بعدهما من قوانين مكملة أو معدلة، مثل قانون الجمارك، كلها تنص صراحة على جدية الجزائر في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تعمل على حمايته، من خلال إقرار سياسة" الباب المفتوح "له، وتمكينه من المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي وتقاسم المنفعة، باعتبار الجزائر قد قبلته كأحد العوامل الأساسية لتحريك عملية التنمية وتجسيد مبدأ التعاون والشراكة مع الخارج.

وتأكدت هذه الضمانات أكثر في الأمر رقم 01-03 وتحت الباب الثالث منه بعنوان" الضمانات الممنوحة للمستثمرين"، حيث تعرضت المواد 14،15،16،17 منه بالتفصيل إلى هذه الضمانات.

وبالانتقال إلى الأمر رقم11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد، والقرض، وفي الباب الرابع تحت عنوان" الترخيص والاعتماد "لاسيما المواد84 ، 85،86،88 منه وكذا المواد 125،126،127 كلها تضريف وزنا جديدا بأكثر أهمية، لمثل هذه الضمانات .

وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص هذه الضمانات في النقاط التالية: [1]

- ✓ مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار والمستثمر.
- ✓ مبدأ إلغاء التمييز بين المستثمرين محليين كانوا أم أجانب .
- ✓ مبدأ ثبات القانون المطبق على الاستثمار .
- ✓ ضمان حرية التحويل .
- ✓ مبدأ فض النزاع باللجوء إلى المحاكم المختصة أو التحكيم الدولي.
- ✓ إن مثل هذه الضمانات سوف تعمل بدون شك على توفير جو من الثقة لدى الشريك الأجنبي، وبالتالي الواجب يقتضي على الجزائر تفعيل مثل هذه الضمانات على أرض الواقع.

الفرع الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- النظام العام للحوافز:

[1] حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 151

تطبق الحوافز المتعلقة بالمشروع الاستثماري حسب هذا النظام في فترة إنجاز المشروع ولا تمتد إلى فترة الاستغلال الفعلي، أما عن فترة إنجاز الاستثمار فيتفق عليها مسبقا عند اتخاذ قرار منح المزايا إلا إذا قررت الوكالة تمديد أجل إضافي، أما في السابق فقد كانت تلك الحوافز تمنح في فترتي الاستغلال والإنجاز، مع تحديد مدة الإنجاز بثلاث سنوات انطلاقا من تاريخ قرار منح الحوافز.

وتتمثل الحوافز الممنوحة في ما يلي : [1]

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص تجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص تجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بمقابل فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعنوي وما يمكن ملاحظته أن كل الحوافز هي ضريبة بالدرجة الأولى وهي تختلف كثيرا من تلك المقدمة في إطار النظام العام لقانون الاستثمار في 1993، فالفرق الوحيد بينهما هو تقليص في الحوافز الممنوحة نتيجة عملية إلغاء منح الحوافز خلال فترة الاستغلال.

2-النظام الاستثنائي للحوافز:

ضمن هذا النظام فإن الإستثمارات تستفيد من مزايا خاصة حيث أنها تنجز في المناط التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، أو تلك التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة عندما تستعمل تقنيات خاصة والتي من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا الآتية:

2-1- الامتيازات خلال إنجاز المشروع الاستثماري: وتشمل:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض للعقارات المقتناة في إطار الاستثمار.
- تطبيق نسبة مخفضة قيمتها 2% (اثنان في الألف) ، وتكون ثابتة، عند تسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأسمال الشركات .

[1] فيصل زمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص مالية، المركز الجامعي السيخ العربي التبسي، تبسة، 2004/2003، ص ص 133-134

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إنجاز الأشغال المتعلّقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة أو المحلية الّتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، إذا كانت موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .
- تطبيق نسبة مخفضة من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الموجهة خصيصاً للاستثمار[1].

2-2-في مرحلة انطلاق الاستغلال :

تنص على هذه الامتيازات، المادة 22 من المرسوم التشريعي 93-12 وتتمثل في :[2]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري من 5 إلى 10 سنوات.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات.
- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة، بعد فترة النشاط المتراوحة بين 5 و 10 سنوات و يريد المشرع من وراء منح هذا النوع من الامتيازات، أن يشجع المستثمرين على إعادة استثمار الأرباح عوضا عن نقلها إلى بلدانهم الأصلية .
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول أعلاه.

3- مزايا خاصة :

تستفيد الاستثمارات الواقعة في مناطق خاصة إطار ترقية الاستثمار، كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 94-322، بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية، ويحدد شروط منح الإمتياز بأن الأراضي يجب أن تكون في مناطق خاصة – مناطق مطلوب ترقيتها، مناطق توسع اقتصادي- ويكون منح هذه الأراضي بالدينار الرمزي طوال المدة المتروكة للمنتفع لاستكمال إقامة مشروعة .

---

[1] سمية كمال، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص قانون خاص، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 2004/2003، ص121

[2] سامية لقراف، الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق(غير منشورة)، تخصص قانون الأعمال2011/2010، ص21

يحق لصاحب المشروع أن يستفيد من تجديد الامتياز بعد انقضائه وإما التنازل بمقابل مالي بمجرد إنهاء المشروع بعد المعاينة، لقد حدد القانون أيضا مزايا خاصة لولايات الجنوب (إليزي، أدرار، تامنرست، تندوف) ثم تم إضافة حلقة ثانية من الولايات الجنوبية (بشار، البيض، غرداية، ورقلة، النعامة، الأغواط، الوادي، بسكرة، الجلفة)، فالولايات الأولى قد تستفيد من صيغة التنازل عن الأراضي بأسعار رمزية (خاصة في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية)، تخفيض أسعار الفائدة البنكية، وتستفيد الاستثمارات المنجزة في الولايات الجنوبية الأخرى من تكفل الدولة ب 50 %، من تكاليف تهيئة المناطق الصناعية، تخفيض 50 %من سعر الأراضي، تخفيض الفائدة على القروض ومزايا أخرى [1].

المطلب الثالث : المناخ الاستثماري في الجزائر

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين

لذلك فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد بدرجة كبيرة على ما يتوفر في البلد المضيف من استقرار سياسي وأمني، واستقرار اقتصادي، وقوانين منظمة تعطي الثقة للمستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.

الفرع الأول :المناخ السياسي والأمني

مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة الأمنية خصوصًا في بداية التسعينات، مما أدى إلى نقص التمويل الخارجي ونفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار فيها رغم الامتيازات والتسهيلات المقدمة، وما زاد من تفاقم المشكلة أكثر هو الإعلام الغربي الذي كان ولا يزال يعطي نظرة سيئة عن الوضع الأمني في الجزائر.

إلا أنه وبعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على رئاسة الجمهورية الجزائرية سنة 1999 ، بدأ الهدوء والأمن والاستقرار يعود للبلاد خاصة مع موافقة الأغلبية الساحقة على قانون الوئام المدني عام 1999.

[1] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة منتوري، قسنطينة 2007/2006، ص ص 119-120

وقد ولد هذا الاستقرار تحسناً كبيرًا في المناخ السياسي والأمني للبلاد مما أدى إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ونموها بشكل ملحوظ، إضافة إلى تنوع مصادر الاستثمار الأجنبي الوارد خصوصًا

بعد الشروع في عمليات الخصخصة التي أصبحت تعنى بالاقتصاد كله ما عدى قطاع المحروقات [1].

الفرع الثاني :المناخ الجغرافي والطبيعي

1- الخصائص المتعلقة بالأرض

تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة بـــ 2.381741 كلم، أما حدودها الجغرافية فيحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الجنوب مالي والنيجر، ومن الغرب المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، فهي تتوسط بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى تنوع أقاليمها المناخية من المناخ الصحراوي، المناخ القاري ومناخ البحر الأبيض المتوسط .[2]

2- بنية تحتية جيدة :

تتوفر الجزائر على بنية تحتية جيدة يمكن أن تكون محفزا لاستقطاب المستثمرين، حيث نجد، شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء نسبة التكهرب 97% من القطر الوطني، شبكة الاتصالات في تطور جد سريع، توفر الإنترنت بالتدفق العالي، شبكة طرق هامة تتكون من107000 كلم وسكك حديدية 4700 كلم، نقل جوي 35

[1] إيمان مودع، **مرجع سابق**، ص ص63-64

[2] هودة عبو، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2006–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص مالية ومحاسبة،2007-2008، ص 91

مطارا مفتوحا للطيران المدني، النقل البحري تتوفر الجزائر على 40 ميناء، هذا بالإضافة إلى مشاريع الصيانة والتدعيم لهذه المطارات والموانئ [1].

3- الخصائص المتعلقة بالموارد المائية والطبيعية

تستقبل الجزائر كمية من الأمطار بمعدل 100مليار م في السنة، يتبخر منها حوالي 85 % والجزء الباقي منها يتمثل في المياه الجارية السطحية .

ويتميز التساقط بين الشرق والغرب، حيث تستقبل المنطقة الشرقية أكبر من الأمطار مقارنة بالمنطقة الغربية وهذا لأن المنطقة الغربية تعترضها حواجز طبيعية تحول دون تسرب السحاب الممطر.

4- الخصائص المتعلقة بالموارد الطبيعية (الطاقوية)

تحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي، وتأتي في المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والثالثة في مجال التصدير، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيمثل 50 %من الاحتياطات، وهي الممول الثالث للإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي، ورابع ممول طاقوي إجماليا[2].

5- الإمكانيات الزراعية

الإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية وتتركز الحبوب في السهول الساحلية والداخلية أما الزيتون فيوجد في 5 ولايات وهي بجاية، تيزي وزو، بويرة، جيجل وسطيف بلغت 15 مليون شجرة، وتتركز الحمضيات في الشريط الساحلي، أما معظم واحات النخيل فتتواجد في الصحراء الشمالية الشرقية وتحوي أكثر من 15 مليون نخلة تتوزع على 17 ولاية، وفيما يخص المحاصيل الزراعية الصناعية فتنتشر في السهول الساحلية والأحواض الداخلية.

6-الثروة الحيوانية :تنقسم إلى خمسة أنواع وهي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والماعز والخيول والجمال حيث يبلغ عدد رؤوس الأغنام 17.7 مليون رأس .

7- الصيد البحري: تشرف الجزائر على شريط ساحلي طوله 1600 كم وتمتلك ثروة معتبرة حيث بلغ الإنتاج

[1] مبارك بوعشة، نسرين برجي، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسبل تشجيعها في الجزائر**، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد التاسع والعشرين، فيفري2013، ص 16

[2] هودة عبو، **مرجع سابق**، 92

سنة 2010 حوالي 1428000 طن وهي أعلى نسبة إنتاج في الدول العربية [1].

الفرع الثالث: المناخ القانوني

عرفت الجزائر تغيرات هامة في المناخ القانوني للاستثمارات كحرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية والأجنبية، ويمكن ذكر في نقاط أهم ما صدر في القوانين المضطرة ضمن دعم الاستثمار الأجنبي المباشر:

-المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية .

-ضمان ضد نزع الملكية .

-إمكانية تحويل الأموال والأرباح الصافية وحرية الاستثمار .

-تبسيط وتسهيل عملية قبول الاستثمار.

-تطبيق الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر .

-تطبيق مبدأ الشفافية، وذلك بعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين .

-الاستفادة من النظام الاستثنائي كالإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل التقنيات العقارية التي تتم في إطار المشروع .

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل في انجاز المشروع[2].

المبحث الثاني : مضمون الشراكة الأوروجزائرية وآثارها

في ظل ظاهرة المنافسة العالمية واقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات تلجأ الدول لإستراتيجيات التعاون فيما بينها، وقد سعى الإتحاد الأوروبي قبل سنوات لاتفاقية الشراكة مع دول حوض المتوسط بالنظر إلى أهميتها الإستراتيجية ومواردها الطبيعية المهمة والبعد الحضاري والذي تتمتع به، والجزائر كغيرها من الدول المتوسطية وقعت على هذا الاتفاق وهذا ما حاولنا التطرق إليه .

المطلب الأول: العلاقات الأورو- جزائرية من التعاون إلى الشراكة الأورومتوسطية

[1] عمر يحياوي، **مرجع سابق**، ص ص174-175

[2] عبد الرؤوف بوشمال، **مرجع سابق**، ص138

الفرع الأول :مرحلة التعاون الأورو-جزائري قبل مؤتمر برشلونة

لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل كل من المغرب وتونس سنة 1969 واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لقرار المجموعة الأوروبية الصادر في 28 مارس 1963، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني، ولكن ومع نهاية الستينات قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها في أسواق المجموعة، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات الثنائية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة آنذاك[1].

وفي سنة 1976 وقعت الجزائر اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وقد استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1976-1996) من مساعدة مالية قدرت 784مليون إيكو و 640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة[2].

الفرع الثاني: مرحلة الشراكة

لقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيدا لنيتها في التوقيع على الاتفاق، وبدأت تسعى دوما إلى تنشيط العلاقات من خلال البعثات الدبلوماسية ورغم قدم العلاقات بين الظرفين ومدى اهتمام الطرف الأوروبي بالإمكانيات الاقتصادية والموقع الجيو استراتيجي للجزائر، وعليه فإن المفوضات مرت بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحيانا والانقطاع أحيانا أخرى ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول في كل مرة أن يتفهم الإتحاد الأوروبي على عدم إمكانية تخصيص

[1] فيصل بهلولي ، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، مجلة الباحث العدد 11 ، 2012 ص114 .

[2] عزيزة بن سمينة ، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة** ، مجلة الباحث ، العدد التاسع ، 2011 ص152 .

اتفاق خاص ومنفرد مع الجزائر ، الشيء الذي أدى إلى توقف المفاوضات الثنائية بين الطرفين على مستوى وزراء الخارجية مع بداية 1998 إلا أنه وبعد تعليق دام سنة استأنفت مفاوضات الشراكة على مستوى وزراء الخارجية حيث تم الإعلان عن قرار الاستئناف في 21 أفريل 1999 من قبل الممثل الفنلندي للإتحاد الأوروبي في بيان صادر في بروكسل ، أين يتواجد المقر الرئيس للإتحاد ، وبعد عدة جولات وبالضبط في الجولة الثامنة تخطى المفاوضون عددا من القضايا حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري في حين قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي مكافحة الإرهاب وحرية تنقل الأشخاص ضمن إطار المفاوضات، وبعد استكمال المفاوضات تم التوقيع على اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وكان ذلك في أفريل 2002، وقد دخل اتفاق حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 [1].

المطلب الثاني: مضمون الشراكة الأوروجزائرية وشروط نجاحها

الفرع الأول: مضمون الشراكة الأوروجزائرية

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والموقع في أفريل 2002 بمدينة فالنسيا من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية وذلك بإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر، ويسير هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية، على أن لا يضر ذلك بمصالح أعضاءها[2].

1- الحوار السياسي والأمني :

من خلال تمكين كل طرف من حرية اختيار النظم السياسة في ظل سيادة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى إقامة مجتمع مدني في الجهتين وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسلح وجعل المنطقة المتوسطية منطقة سلام واستقرار[3].

---

[1] مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص198 .

[2] علي لزعر، ناصر بوعزيز، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، العدد الخامس، جوان 2009، ص 32.

[3] شهرة عديسة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص 73 .

2- التنقل الحر للسلع :

ففي إطار إنشاء منطقة التبادل الحر فإن الجزائر سوف تقوم بإجراءات تخص التحرير التدريجي، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية التي برمج في شأنها تحرير أسعارها على مدى أثنى عشر(12) سنة مع فترة وقف التنفيذ قدرها ثلاث سنوات، بالإضافة إلى تخويل فترة وقف التنفيذ بشكل استثنائي لقطاعات صناعية محددة . فيما يتعلق بالمبادلات التجارية للسلع الزراعية وموارد الصيد البحري والمواد الزراعية المحولة فإنه قد تم سن خمس بروتوكولات تتضمن ذكر كل المواد المعنية بالأمر والترتيبات المتعلقة بها[1].

3- تجارة الخدمات :

اتفاق الشراكة ينص على أن أعضاء الإتحاد الأوروبي يؤكدون على التزاماتهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات (A.G.C.S) بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها الاتفاق، بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها ، مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 5 سنوات لمعالجة هذا الجانب(تجارة الخدمات)، وهذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي الفترة التي يراها الطرفين كافية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة[2].

4- المدفوعات ورؤوس الأموال والتنافس:

في إطار الاتفاق العام حول هذه المجالات تم إقرار نقاط هامة نلخصها فيما يلي:

- يضمن كلا من الاتحاد والجزائر، منذ دخول هذه الاتفاقية حيز التطبيق حرية تداول رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر بالجزائر طبقا للتشريعات السارية المفعول كما تتشاور الأطراف وتتعاون

[1] مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص التسيير ، جامع الجزائر،2006/2005 ص 183 .

[2] مروان آيت حمو، **آثار إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر، ص211 .

للقيام بضبط الشروط الضرورية من أجل تسهيل تداول رؤوس الأموال بين الإتحاد والجزائر تدريجيا ووصولا إلى التحرر الكلي.

- تلغى المبادلات بين الجزائر ودول الاتحاد في حالة اتفاق بين المؤسسات بهدف منع أو تحريف التنافس وكذلك في حالة الاستغلال المفرط لموقف مسيطر من طرف مؤسسة أو عدة مؤسسات على كامل الإقليم أو جزء مهم من الإقليم سواء كان في الجزائر أو دول الاتحاد.
- تقوم الأطراف بالتعاون الإداري بهدف إنشاء تشريعات خاصة بمجال التنافس وتبادل المعلومات في الحدود المسموحة في السر المهني والسر العملي حسب الطرق المثبتة في الاتفاق.
- تطبيق دول الاتحاد والجزائر ودون ضرر العهود المأخوذة من المنظمة العالمية للتجارة.
- فيما يخص المؤسسات العمومية والمؤسسات التي منحت لها حقوق خاصة أو مانعة فلجنة الجمعية وابتداء من السنة الخامسة للسير الفعلي للإتفاق لن تأخذ أي إجراءات تؤدي إلى إضطراب التبادل بين الإتحاد والجزائر في إطار معاكس لفائدة الأطراف وهذه التنظيمات ليست حاجز للتنفيذ الفعلي للأعمال الخاصة المحددة لهذه المؤسسات.
- تضمن للأطراف حماية مطابقة وحقيقية لحقوق الملكية الفكرية، والصناعية والتجارية وفقا لأعلى المعايير الدولية، بما في ذلك الفترات الحقيقية لتقدير مثل هذه الحقوق[1].

5- التعاون الاقتصادي :

وركز على ضرورة تعميق التعاون، قصد دعم التنمية الاقتصادية مع توجيه العناية للنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية، أو التي تكون عرضة للتأثر نتيجة تحرير الاقتصاد الجزائري، كما يهتم التعاون الاقتصادي بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الإقتصادين الجزائري والأوروبي، ويكون هذا التعاون في الواقع ممهدا لإقامة منطقة تبادل حر، بشكل يمكن في النهاية من إلغاء جميع القيود الجمركية غير جمركية، ولم يغفل هذا المحور الاهتمام بالتكامل المغاربي وقضايا البيئة والتلوث [2].

6- التعاون المالي :

[1] شعيب أنتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 122 .

[2] عبد الحميد رولامي، **تطور طلب الإتحاد الأوروبي على الغاز الجزائري وآثاره على الشراكة الأوروجزائرية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011 /2012، ص ص 114-115 .

خصص اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، تعاون في مجال المالية لصالح الجزائر حسب الكيفيات والطرق المناسبة .

ويشتمل التعاون المالي على الخصوص :

- تسهيل الإصلاحات الرامية على تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية .
- تأهيل البنية التحتية للاقتصاد .
- ترقية الاستثمار الخاص والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل .
- الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء تدريجي لمنطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها .
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية .

7- التعاون الاجتماعي والثقافي :

يعترف الطرفان (الجزائري – الأوروبي) بأهمية التطور الاجتماعي، الذي لابد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، ويوليان الأولوية بصفة خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية .

ومن بين الأعمال التي تلقى أولوية خاصة من الطرفين : [1]

- تحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين لاسيما في المناطق المعنية بالهجرة .
- الاستثمار المثمر أو إنشاء مؤسسات بالجزائر من طرف عمال جزائريين مقيمين بصفة شرعية بالمجموعة .
- تحسين نظام الحماية الإجتماعية وقطاع الصحة .
- ترقية الحوار الاجتماعي المهني .
- التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تعديل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية.

8- التعاون في المجال القضائي والشؤون الداخلية:

[1] تلوجة شميسة، **الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون (غير منشورة)، تخصص قانون الأعمال جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006/2005، ص ص 67-68 .

لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لدعم المؤسسات في مجال تطبيق القانون وعمل العدالة، و يتمثل هذا التعاون في :

-تسهيل انتقال الأشخاص.

-محاربة تبيض الأموال.

-التعاون في مجال الوقاية ومحاربة الجريمة.

-محاربة العنصرية ومعاداة الأجانب.

-محاربة المخدرات والفساد والإرهاب.

9-الإجراءات المؤسساتية :

وهو الباب الأخير من الاتفاقية ويتضمن إجراءات مؤسساتية إضافة إلى 07 ملاحق و 05 بروتوكولات تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ هذه الاتفاقية .

مع التذكير أنه تمّ وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء مؤسستان لهما مسؤولية وضع ميكانيزمات وآليات تنفيذ هذه الاتفاقية وهما : [1]

- **مجلس الشراكة :** مكون من مسؤولين من الطرفين(على مستوى الوزراء) يجتمع مرة واحدة في السنة ويقوم بدراسة جميع المشاكل ضمن الاتفاق،إضافة إلى طرح مسائل أخرى ثنائية أو حتى دولية ذات مصلحة موحدة.

- **لجنة الشراكة :** وتتكون من موظفين وخبراء من الطرفين وهي مختصة بإتباع سير الاتفاق، حيث تقوم بوضع قرارات لتنظيم الاتفاق، إضافة إلى الصلاحيات التي يقدمها لها مجلس الشراكة .

الفرع الثاني :شروط نجاح الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تتمثل في:

- إن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي قد يكون له مزايا إذا أحسن التعامل معه وذلك بالاستناد على مجموعة من الشروط، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعادة تأهيل مناخ الأعمال بما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية تأخر البنية التحتية، خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين وجهاز العدالة ..الخ .

[1] عبد الجليل هويدي، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص76 .

- إعادة تأهيل المؤسسات بإعادة تأهيل ورسكلة الموارد البشرية، وإدخال معايير الأداء الدولية في تقييم المؤسسات، وإعادة تنظيمها بشكل سيساعدها على تحسين قدرتها التنافسية والتقليل من تكاليفها .

- إصلاح من المنظومة التكوينية وفق ما هو سائد في العالم، بتمكين الأفراد من على نفس المعارف التي يتلقاها الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي، بما يساعدهم على التفاوض والتعامل مع زملائهم في البلدان الأخرى [1].

- إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية في أقرب وقت وتحضيرها لمواجهة رهانات المستقبل وذلك بالبحث مع الشريك الجديد عن أحسن وسيلة لإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات .

- تحضير ملائم لمحيط المؤسسة يساعدها على تحقيق التنافسية .

- تحضير مناخ ملائم للمؤسسة يساعدها على تحقيق التنافسية في هذا المحيط يضم كل ماله علاقة بالمؤسسة بحيث تكون له علاقة بالإنتاجيات مثل الصادرات والواردات وقطاع الخدمات مثل الإدارة ووسائل الاتصال والبنوك ووسائل النقل .

- تحضير وتجميع الشروط الملائمة لجلب الاستثمارات الأجنبية والصناعات الأوروبية وغيرها وذلك للاستفادة من تجارتهم وكذا لتحقيق أكبر فائدة من المنطقة الحرة .

- إعطاء الأولوية للصادرات والعمل على رفع حجمها ووضع برنامج فعال خاص بالصادرات نحو الإتحاد الأوروبي وذلك دائما للاستفادة من مزايا المنطقة الحرة ، ومنه يجب على الجزائر تحويل اقتصادها إلى اقتصاد يعتمد على التصدير بدلا من الاستيراد .

- السعي إلى إنجاح مشاريع الخوصصة والشراكة باعتبارها من النقاط الأساسية للإصلاح وإعادة التأهيل للمؤسسات .

- تدعيم فرص التعاون والتحاور والاتفاق بين الحكومة ورجال الأعمال والمؤسسات ليكونوا جميعا في صف واحد وقادرين على التضامن والتفاعل الإيجابي مع الإتحاد الأوروبي .

- صياغة تنظيمات وقوانين وإنشاء مؤسسات تتلاءم مع أتفاق الشراكة وذلك بغرض تحسين الصورة للعامل.

-محاولة ترجمة مواد الاتفاق إلى برامج عمل وميكانيزمات نجاح وذلك فيما يخص التعاون الاقتصادي [2].

---

[1] عبد المجيد قدي، **الجزائر ومسار برشلونة : الفرص والتحديات** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،أيام 8-9ماي 2004، ص ص55-56 .

[2] سليمة رقية، **الشراكة الأوروجزائرية ،هل هي نعمة أم نقمة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص ص 167-168 .

المطلب الثالث : تقييم الشراكة الأوروجزائرية

يمكن إعطاء تقييم مسبق لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية من خلال استخلاص أهم النتائج الإيجابية والسلبية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الجزائري .

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

من بين أهم الايجابيات المنتظرة نذكر ما يلي : [1]

1-الاتفاق يشمل إطارا مناسبا للتحقيق الفعلي للشراكة بين المؤسسات خاصة مع الشركات والمؤسسات الأجنبية.

2- الاتفاق يفتح أسواق خارجية للمنتج الجزائري وهذه الأسواق تتميز بقدرات شرائية عالية على خلاف السوق الجزائرية .

3- الاتفاق يوفر ضمانات دخول المنتج الجزائري إلى السوق الأوروبية إذا توفرت فيه شروط النوعية والمنافسة مما يحث المؤسسات على الإسراع في عملية التأهيل وتعديل مخططات إنتاجها .

4- إن انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الوسيطة والنصف مصنعة يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج المؤسسة والتي تعتبر مدخلات عديدة من المنتجات الوطنية.

5- التحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورأس المال .

6- توفير فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى الحد من البطالة وزيادة الرخاء في الدول المتوسطية .

7-تقديم الخدمات المختلفة في مجال التعليم والتدريب المهني وتعزيز القدرة البحثية في الدول المتوسطية .

8- تعزيز القدرة التكنولوجية للعديد من القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

هناك العديد من النقاط التي تظهر كعيوب في اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوربي والدول العربية وإجمالا تتمثل في : [1]

[1] رزيق غراب، سليمة رقاد، **آثار اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،13-14نوفمبر 2006، ص 398.

1- إفلاس الشركات غير القادرة على المنافسة في القطاعين العام والخاص .

2- ظهور الإختلالات في ميزان المدفوعات نتيجة ضعف الآلة الإنتاجية ومن ثم انهيار في قيمة الدينار الجزائري وبروز ظاهرة التضخم وما تحمله من آثار مدمرة على القوة الشرائية وتدني المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة .

3- زيادة حدة تبعية الجزائر للدول الأوروبية مما يفقدها القدرة على إتخاذ القرارات التي تتناسب مع خصوصيتها وحماية سيادتها .

4- فقدان الجزائر لموارد جبائية هامة خاصة تلك التي يتم تحصيلها من الواردات مما يضيف أعباء أخرى على الميزانية العمومية [2].

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية

عملت الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف مناطق العالم وخاصة الأوربية منها بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو جزائريةلذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الآتي من الاتحاد الأوربي قبل وبعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، والتوزيع القطاعي والجغرافي لها خلالفترة الدراسة(2000-2014)

المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد استقطبت الجزائر خلال الفترة2000 إلى 2014 وهي فترة البرامج التنموية الكبرى في الجزائر خاصة بعد تحسن اسعار الطاقة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(05) : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة2000-2014

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المبلغ بالمليون دينار	280,1	1 107,9	1 065,0	638,0	882,0	1 145,0

[1] سلوى محمد مرسي، **مرجع سابق**، ص 564.

[2] صالح فلاحي، **مرجع سابق**، ص ص 626-627

2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1 795,4	1 661,8	2 632,1	2 746,2	2 300,2	2 580,0	3 052,3	2 661,1	**1 488,0**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير لعدة سنوات من 2000إلى 2014.

الشكل رقم (02): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة2000-2014

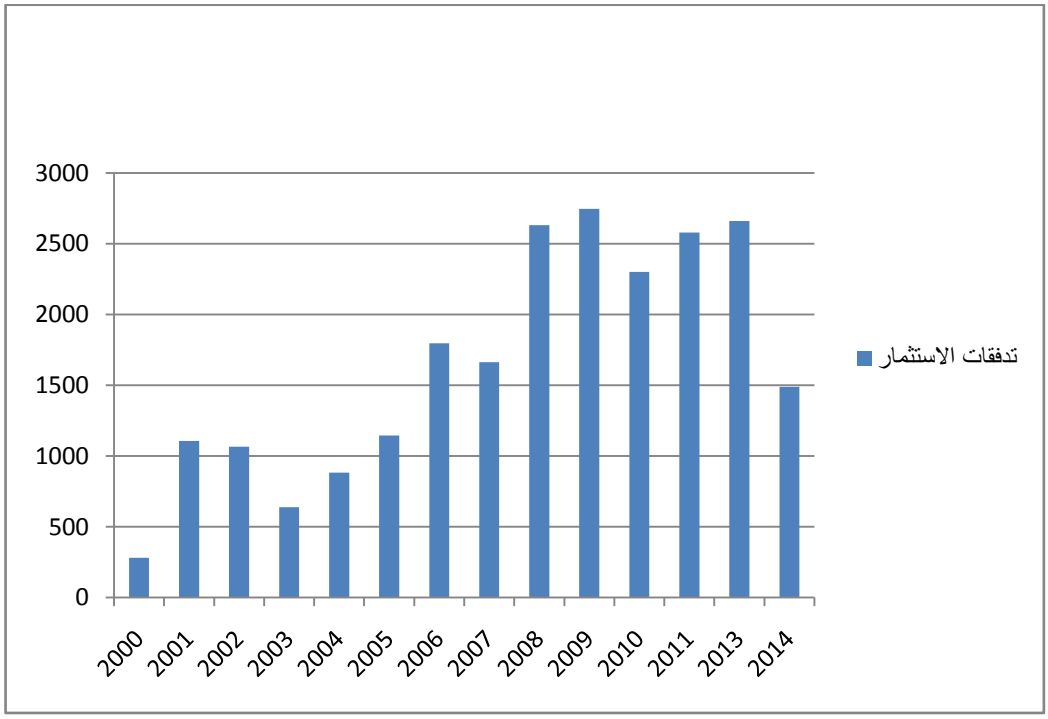

من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(5)

يتضح من الجدول والشكل السابق تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، ولقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قفزة كبيرة إذ إنتقل من280مليون دينار سنة 2000 إلى

2 746,2 مليون دينار سنة2009 أي بزيادة قدرها حوالي عشر (10) مرات، وهذا يعود لتحسن الأوضاع الأمنية في البلاد بالإضافة البرامج التنموية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2000 والتي ركزت على تحسين البني التحتية وتوفير كل الظروف المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من الإتحاد الأوروبي

في هذا المطلب سنحاول دراسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي قبل وبعد توقيع الاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية .

الفرع الأول: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي قبل توقيع الشراكة الأورو جزائرية

سنوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة1998-2001 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(06): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة1998-2001

الوحدة:مليون دولار

البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
فرنسا	76.656	137.460	49.472	80.413	344.001
اسبانيا	16.209	16.373	35.596	152.867	221.045
ايطاليا	92.820	11.800	9.262	34.383	148.265
ألمانيا	20.062	7.836	66.509	37.791	132.198
هولندا	2.812	0.623	1.308	71.944	76.687
بلجيكا	14.648	0.571	4.484	12.384	32.041

المصدر: يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة2006-2007، ص210.

الشكل رقم(03): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة 1998-2001

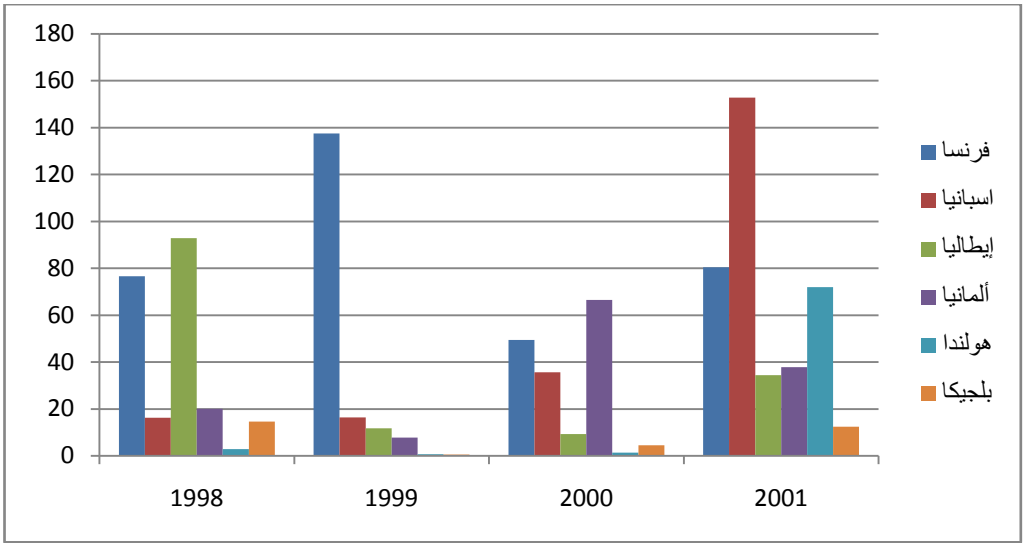

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 06.

يتضح من الجدول والشكل السابق أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، كانت أقل من دول الاتحاد الاوربي ويعود ذلك للحالة الأمنية التي عرفتها الجزائر في التسعينات، حيث عرفت تذبذبا واضحا من سنة الى أخرى .

ونلاحظ من الشكل أيضا أن فرنسا لها العدد الأكبر من المشروعات الأجنبية المنجزة حيث بلغت 344مليون ايكو وذلك نظرا للاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وفرنسا، تليها اسبانيا وايطاليا، وهذه الدول الأوروبية أغلب اتفاقياتها مع الجزائر كانت في قطاع المحروقات وذلك لتوفر الجزائر هذه الموارد وقرب المسافة بينهم .

كما يبين الشكل أن دول هولندا والدنمارك كان حجم تدفقهم صغير مقارنة بالدول الجنوبية للاتحاد الأوروبي

الفرع الثاني: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأورو جزائرية

سنقوم بدراسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية خلال الفترة2003-2008 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(07): حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوربي خلال الفترة 2003-2008

الوحدة : مليون دولار

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
اسبانيا	61.34	40.05	129.73	187.04	132.41	294.32	844.89
فرنسا	9.98	61.70	60.42	239.76	211.82	132.76	716.44
بلجيكا	0.31	3.53	0.81	4.11	99.61	221.91	330.28
ايطاليا	1.32	1.44	0.76	12.97	5.19	171.14	192.8
ألمانيا	6.38	9.38	10.38	36.44	69.83	21.76	154.17
قبرص	0.02	0	2.92	30.00	36.39	0.14	69.47
الدنمارك	0	0	1.37	7.85	4.31	3.05	16.58

المصدر: فاطمة رحال، **أثر تحرير رؤوس الأموال على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر 2000-2010**، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصادي دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 199

الشكل رقم (04): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأورو جزائرية

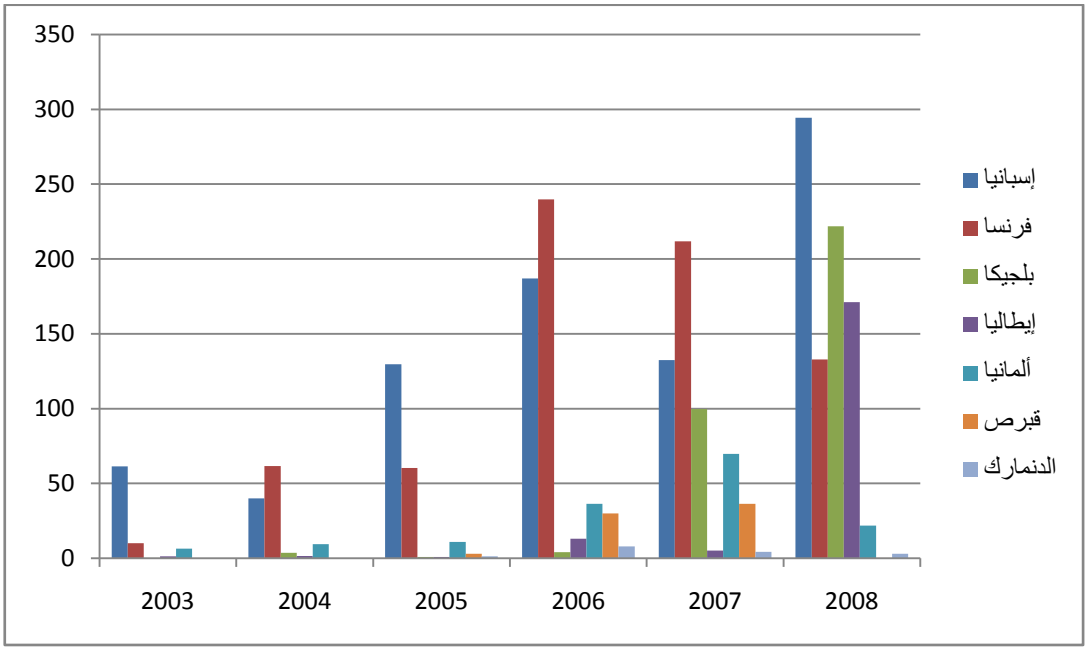

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 07.

يتضح من الجدول والشكل السابق أن اسبانيا وفرنسا في الفترة المدروسة 2003-2008، تستحوذ على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر بمبلغ 844.89 و 716.44 مليون دولار على التوالي، وما يمكن ملاحظته هو التطور الهائل في حجم التدفقات خاصة من اسبانيا وفرنسا وبلجيكا وبنسبة أقل للدول الأوروبية الأخرى ، وهذا التطور راجع إلى دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 .

وتركزت التدفقات الواردة من الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة في قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع المستفيد الأكبر من هذه الشراكة ، اما بالنسبة للقطاعات الاخرى فاستفادت من الشراكة الأوروجزائرية لكن بنسب أقل.

وهذا يدل بأن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية انعكست إيجابا على التدفقات الاستثمارية الأوربية الواردة إلى الجزائر.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: التوزيع القطاعي داخل قطاع المحروقات

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الوطني حيث مثل سنة 2009 حوالي45%من الناتج المحلي الإجمالي و97% من إجمالي الصادرات، ومنذ سنة 1967 تعد الجزائر المورد العالمي الثاني للغاز الطبيعي المميع.

إن التحولات الهامة التي أحدثها قانون 91-21 الصادر في سنة 1991، والمتعلق بتعديل وتتميم قانون المحروقات سمحت بتوافد المستثمرين الأجانب نتيجة الفرص التي أتاحها هذا القانون . لقد تميزت هذه الفترة بلقاءات ومشاورات بين شركة سونطراك وشركات أجنبية أثمرت عن توقيع عقود شراكة في مجال الاستكشاف والتطوير والإنتاج مع عدد مهم من الشركات وصلت سنة 1999 إلى 42 عقد مع 24 شركة عالمية.

إن الشراكة الأجنبية في الجزائر في قطاع المحروقات يمكن فهمها من خلال العقود المبرمة بين شركة سونطراك والشركات الأجنبية والتي تتميز في مجملها بتقاسم الإنتاج، ويمكن عرض البعض منها حسب الأصل الجغرافي للشريك الأجنبي[1].

ثانيا: التوزيع القطاعي خارج قطاع المحروقات

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تتوزع على النحو التالي:

[1] ليليا بن منصور، **الشراكة الأورومتوسطية ودورها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي -الجزائر، تونس، المغرب-** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص259

جدول رقم(08): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة %
الزراعة	10	%1.48	3117	% 0.13
البناء	121	%17.90	98996	%4.01
الصناعة	386	%57.10	1681400	%68.03
الصحة	6	%0.89	13573	%0.55
النقل	21	%3.11	13172	%0.53
السياحة	11	%1.63	420657	%17.02
الخدمات	120	%17.75	151335	%6.12
الإتصالات	1	%0.15	89441	%3.62
المجموع	676	%100	2471691	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2015

شكل رقم(05): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2015)

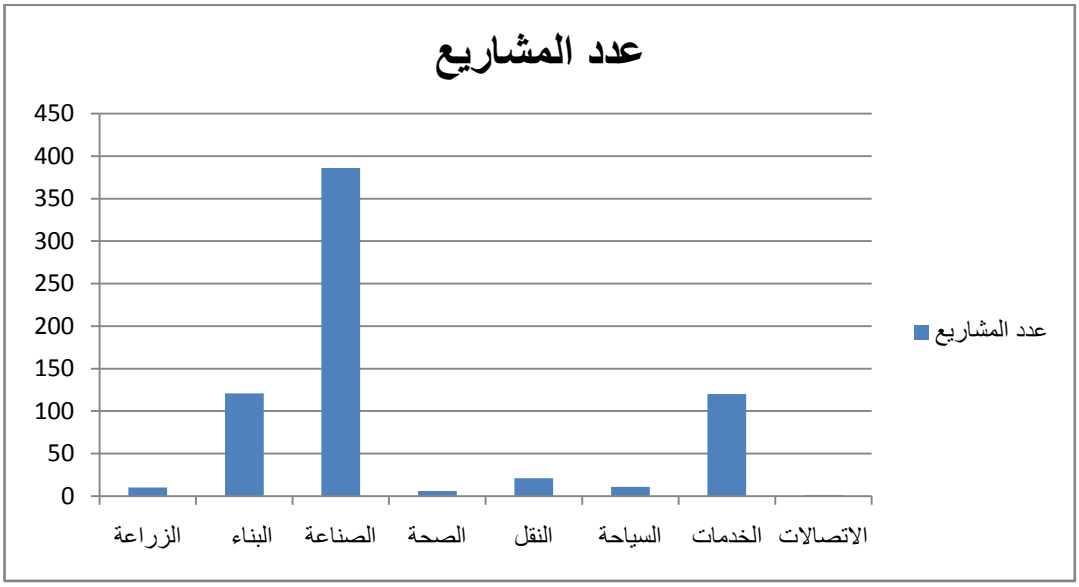

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (08)

شكل رقم(06): التوزيع القطاعي للإستثمارات المصرح بها من حيث مبالغها خلال الفترة(2002-2015)

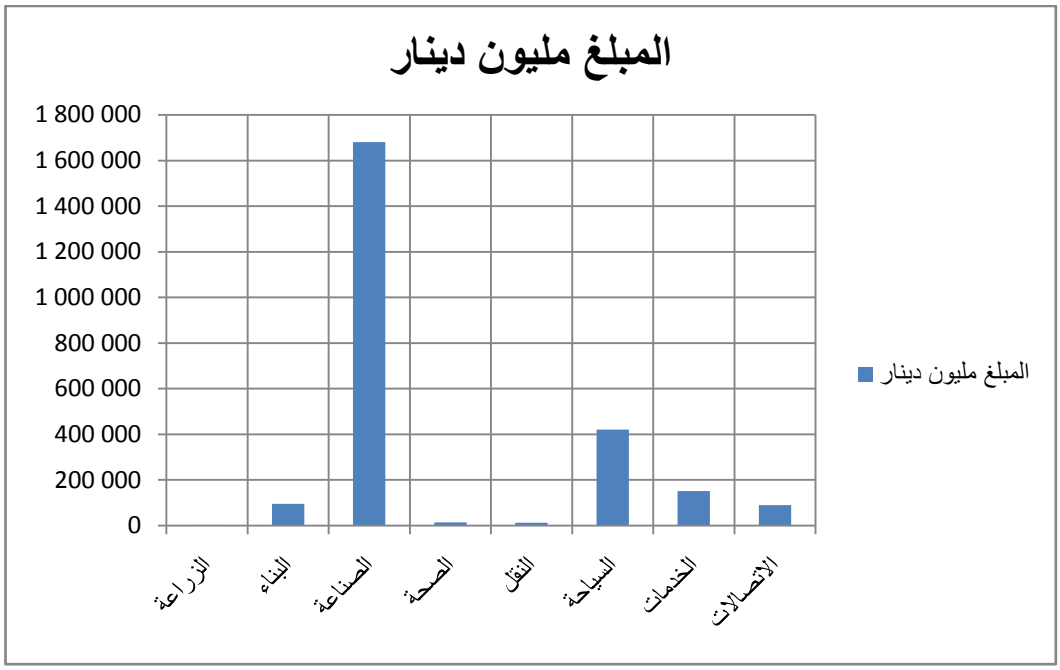

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (08)

نلاحظ في الفترة المدروسة أن قطاع الصناعة يستحوذ على نسبة كبيرة من عدد المشاريع بنسبة 57 % ، ومن حيث القيمة ايضا، ويحتل قطاع البناء والخدمات المرتبة الثانية والثالثة، هذا الأخير يستحوذ على 6.12% من قيمة الاستثمار الأجنبي .

ومما يجدر ملاحظته أن قطاع الزراعة رغم أهميته في الاقتصاد الجزائري وحاجة الجزائر إلى زيادة الانتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هامشي (محدود)، حيث لا يزيد عدد المشاريع في الفترة المحدودة عن 10 مشاريع بنسبة لا تتجاوز 1.48% وبمبلغ 3117 مليون دينار.

كما نلاحظ من الجدول أن المستثمرين الأجانب يتهربون من القطاع السياحي رغم أنه قطاع واعد وخاصة في ظل الساحل الذي يمتد 1600 كلم إضافة إلى تحسن الوضعية الأمنية في السنوات الأخيرة، حيث لم يستفيد إلا من 1.63% من المشاريع لكن رغم هذه النسبة الضئيلة فإنه يمقابله نسبة معتبرة من رأس المال المستثمر.

ويتضح من الجدول غياب شبه كلي في قطاعي الصحة والاتصالات وذلك بسبب أن الدولة لم توفر الحوافز والقوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات، حيث لا يتعدى الاستثمار في مجموعهما 5% من المبالغ المستثمرة بمجموع 07 مشاريع.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ان الجزائر بحكم موقعها الجغرافي والموارد الهائلة التي توفرها، تتنوع الدول التي تستثمر فيها لذلك سوف نتعرف على المناطق التي تستثمر في الجزائر خلال الفترة 2002–2015 والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002–2015)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	377	898192
فيما بينها الإتحاد الأوروبي	274	563346
آسيا	68	119506

أمريكا	16	65636
الدول العربية	200	1267592
آفريقيا	1	27799
أستراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	13	89992

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2015

الشكل رقم: (07) التوزيع الجغرافي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع المشتركة مع الأجانب خلال الفترة (2002-2015)

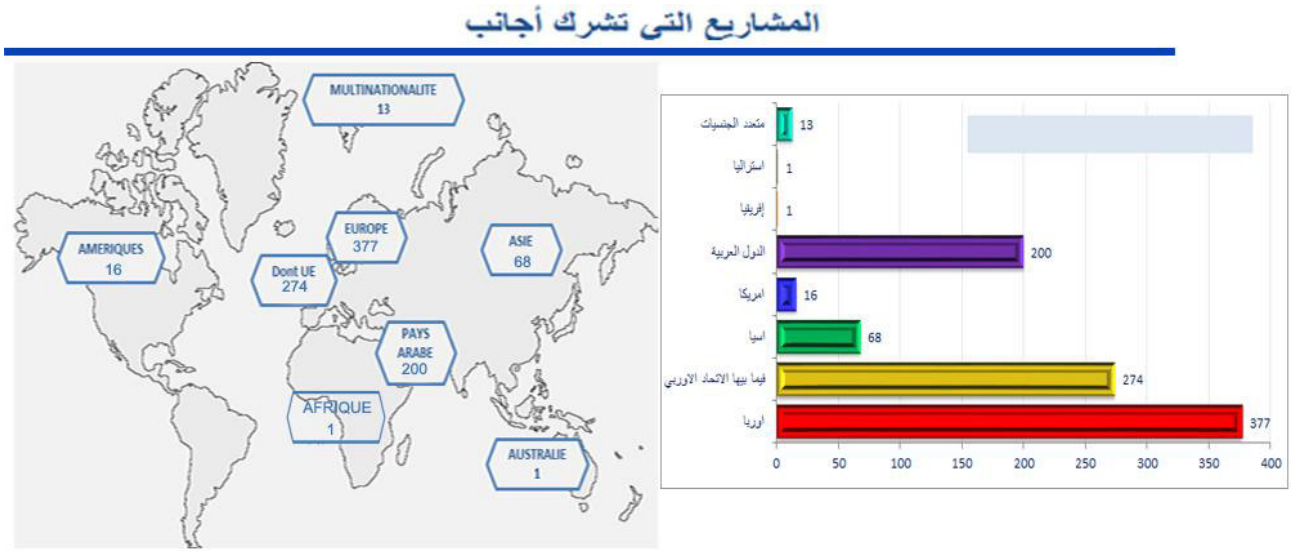

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2015

نلاحظ من الشكل أن الاتحاد الأوروبي بشكل خاص وأوروبا بشكل عام تستحوذ على الحصة الأكبر من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من(2002-2015) وهذا للعلاقات التاريخية السابقة، أما من حيث المبالغ فتحتل الدول العربية مقدمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 51% من مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في بداية الفترة مع دخول أوراسكوم المصرية والوطنية الكويتية للاستثمار في شكل واسع في قطاع الاتصالات اللاسلكية.

ونلاحظ أيضا أن دول قارة أمريكا تحتل مبالغ هامشية من حيث عدد المشاريع وذلك لغياب الروابط التاريخية وتفضيل هذه الدول الاستثمار في نفس القارة أو الصين، أما بالنسبة لقارتي إفريقيا وأستراليا فهما يحتلان مرتبة هامشية في الاستثمار من حيث المبالغ والمشاريع، وذلك لفقر الدول الإفريقية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وأما أستراليا بعدها عن الجزائر وغياب العلاقات التاريخية وتوافر في الاستثمارات الداخلية بفعل المساحة الواسعة والموارد الهائلة جعل مساهمتها في الحوافز هامشية.

خلاصة الفصل

يمكن أن نخلص في هذا الفصل إلى أن الجزائر تمتلك مؤهلات كبيرة مما يجعلها من البلدان الأكثر استقطابا للإستثمارات الأجنبية المباشرة فبالإضافة إلى الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها بذلت الجزائر جهودا معتبرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والتي ظهرت نتائجه بصورة خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، وإصدار قوانين تتيح حرية الاستثمار للمستثمرين الأجانب كما قامت بتقديم عدة امتيازات وضمانات تجسدت في مراسيم رئاسية واتفاقيات دولية وقعت عليها الجزائر لتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وإقناعهم بتوجيه استثماراتهم إليها.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي انعكس إيجابا بعد اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

بالإضافة إلى تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول غير الأوروبية والتي توجهت إلى عدة قطاعات أهمها قطاع المحروقات وقطاع الصناعة.

الخاتمة

تمهيد

برهنت المنافسة الحادة بين الدول النامية على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأهميته كبديل للإقتراض الخارجي وكعنصر فعال في التنمية الإقتصادية، من خلال مساهمته في توفير الفرص الإستثمارية وزيادة فرص العمل ونقل التكنولوجيا والنفاذ إلى أسواق الإئتمان والتصدير، بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات المحلية من خلال الشراكة وهذا لا يتحقق إلا إذا استطاعت الدولة الإختيار والتوجه الأنسب لهذا الإستثمار ومدى قدرتها على تقييم جدواه ومنافعه الإقتصادية إضافة إلى رسم السياسة الملائمة وتهيئة المناخ المناسب له باعتباره مكمل للإستثمار المحلي وليس بديلا عنه، ولعل العديد من الشواهد الميدانية تؤكد قدرة بعض الإقتصاديات الناشئة على أخذ مكانتها في السوق الدولية .

وبما أن الجزائر دولة نامية تسعى لتحقيق تنميتها الإقتصادية وإكتساب حصة في السوق الدولية فقد انفتحت على العالم الخارجي حيث إنضمت إلى إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22أفريل 2002 وركز إتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والجزائر على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين، فضلا عن إهتمام واضح بأبعاد سياسية و إجتماعية وثقافية وأمنية، بهدف الخروج من المرحلة الانتقالية بإستغلال المساعدات المالية والتقنية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في تأهيل اقتصادها للشراكة الفعلية، على إعتبار أن عصر العولمة يتطلب تكتلات إقليمية للإندماج في حركية الإقتصاد العالمي، ومحاولة إستغلال مزايا المنطقة الحرة الأورومتوسطية ، وكانت من بين أهم أهداف الجزائر هو جذب الإستثمارات الأوروبية في إطار هذه الشراكة .

اختبار الفرضيات

1 -الفرضية الأولى مؤكدة: بحيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الإستثمار الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي إدارتيا و تم لكها جزئيا أو ك لها حسب نوع الإستثمار الأجنبي خارج حدود الدولة الأم.

2 -الفرضية الثانية مؤكدة: تحققنا أن الموارد الطبيعية تعتبر كمحرك أساسي لقرار الإستثمار فارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة التدفقات نحو هذا القطاع .

3 -الفرضية الثالثة مرفوضة: وذلك لأن الشراكة الأورو جزائرية ساهمت في تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، حيث بالنظر إلى التدفقات الإستثمارية التي جاءت

نتيجة هذه الشراكة يمكن القول بأن الشراكة الأوروجزائرية كانت لها دورا كبيرا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

النتائج

بناءا على ما سبق ومن خلال فصول البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج :

- ✓ إن الشراكة الأوروجزائرية ساهمت ولو بطريقة غير مباشرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك رغبة من الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة، واستثمارات الاتحاد الأوربي بصفة خاصة.
- ✓ لم تفلح الدول العربية المتوسطية- بما فيها الجزائر- في تفعيل وإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، ومما نتج عن ذلك، أنها لم تستطع التفاوض كتكتل واحد مع الاتحاد الاوروبي، بل تفاوضت ووقعت اتفاقيات الشراكة بصفة منفردة بخلاف الإتحاد الاوروبي.
- ✓ على الرغم من انضمام الجزائر إلى تكتلات إقليمية ودولية عديدة وارتباطها باتفاقيات اقتصادية كثيرة مع مختلف هذه التكتلات والدول إلا أنها لم تبرز مشاريع اســتثمارية في القطاعات والمجالات التي تخدم اقتصاد الدولة بالشكل المطلوب .
- ✓ تستحوذ بعض الدول النامية على النصيب الأكبر من الإستثمار الأجنبي المباشر سواء الواردة أو الصادرة وهذا نتيجة توفر المناخ الملائم لهذه الدول .
- ✓ إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة قد ارتفع وإن كان بنسب ضعيفة، مقارنة بإمكانيات دول الإتحاد الأوروبي في هذا المجال وما تستثمره في دول أخرى (دول شرق المتوسط مثلا).
- ✓ المساعدات المالية الممنوحة من طرف الإتحاد الأوروبي إلى دول المغرب العربي في إطار برنامج دعم الشراكة الأورومتوسطية أو كما يسمى برنامج ميدا، غير كافية إذا ما قورنت بتلك الممنوحة لدول شرق المتوسط.
- ✓ يعتبر قطاع المحروقات أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما خارج هذا القطاع فتستحوذ الصناعة على هذا النوع من الاستثمارات.

المقترحات

من خلال هذه الدراسة نخلص إلى مجموعة من المقترحات التالية:

- ✓ يمثل التكتل الاقتصادي المغاربي ثم العربي الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الدول المغاربية و العربية للتعامل الإيجابي مع المستجدات العالمية، نظرا لما يوفره من شروط أفضل في التعامل مع العالم الخارجي، وتجاوز سلبيات الأسواق الضيقة والمحدودة لكل دولة على حدة.
- ✓ منح الامتيازات والتسهيلات والضمانات التي من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء، لاسيما وأن مجمل قوانين الاستثمار العالمية لم تعد تفرق في المعاملة بين المستثمر الوطني والأجنبي.
- ✓ الإهتمام بتأهيل الموارد البشرية والتي تمثل عنصرا مهما في المحددات ال مساعدة لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع توفير ربط بين المؤسسات و مخابر البحث في الجامعات.
- ✓ السعي نحو جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المنتجة، وذلك لأن أغلب الاستثمارات الأجنبية تتوجه لقطاع المحروقات.

قائمة المراجع

- **قائمة المراجع:**

* **الكتب باللغة العربية:**

1 -أبو قحف عبد السلام ، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب مصر، 2001.

2 -أبو قحف عبد السلام ، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2003.

3 -جابر العيساوي عبد الكريم ، **التمويل الدولي (مدخل حديث)** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

4 -الجبوري عبد الرزاق حمد، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية** ، دار الحامد، الأردن، 2014.

5 -حسب الله محمد أميرة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية – مصر، 2005/2004.

6 -حمادي الحسن باسم، **الاستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

7 -شموط مروان ، كنجو عبود كنجو ، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ، 2008.

8 – عبد المقصود مبروك نزيه، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر،2008.

9 – عبد الهادي سليمان عمر ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة** ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

10 -عبد محمد عبد العزيز ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس ،عمان، 2005.

11 -العبيدي رائد عبد الخالق وآخرون، **التمويل الدولي** ، دار الأيام، عمان الأردن، 2013.

12 -عليوش كمال قربوع، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر،1999.

13 -غالم عبد الله ، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية** ، دار أسامة، الأردن،2014.

14 -قبلان فريد أحمد ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات** ، دار النهضة العربية، مصر ،2008.

15 محمد سعد إمام ، **البترودولار والاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية** ، المكتب العربي للنشر، مصر، 2014

16 -المغربي إبراهيم متولى ، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.

*** المذكرات والرسائل:**

1 -أتشي شعيب، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2007-2008.

2 -أحمد عبد الله إيمان ، **أثر الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا منذ عام 1995** ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) جامعة القاهرة،2013.

3 -آيت حمو مروان، **آثار إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009-2010.

4 -بدر العنزي أنور، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001** ، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ،2010.

5 -بلعور سليمان، **أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية –حالة مجمع صيدال –** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) ، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر،2004/2003.

6 -بن حافظ حمزة، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر 1998-2008 –** ، مذكرة ماجستير تخصص تمويل دولي والهيئات المالية والنقدية والدولية(غير منشورة) ، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.

7 -بن حسين ناجي، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ،جامعة منتوري، قسنطينة 2007/2006.

8 بن سمينة دلال ، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

9 – بن عبد العزيز فطيمة، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر –** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2004.

10 -بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر –واقعها وآفاقها–** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،2001/2000.

11 بن عومر سنوسي، **فعالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أ بي بكر بلقا يد، تلمسان 2014/2013.

12 -بن منصور ليليا، **الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر،2003-2004.

13 -بن منصور ليليا، **الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي –الجزائر، تونس، المغرب–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

14 -بوجلخة إبراهيم، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية ، – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات –** ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر ، 2012-2013.

15 -بوراس وسيلة، **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، –حالة الصين–** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013/2012.

16 -بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ،رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012-2013.

17 بوشمال عبد الرؤوف، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر–** ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

18 -جبيبي وليد، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية دراسة حالة دول شمال إفريقيا** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الطور الثالث(غير منشورة) ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

19 جيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية – دراسة حالة تونس ، الجزائر ، المغرب –** ، مذكرة ماجستير في

العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس،سطيف، 2011.

20- تواتي محمد، **أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري – دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998-2008** –،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2010/2009.

21- جوامع لبيبة، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة الجزائر ، مصر والسعودية** –،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الطور الثالث(غير منشورة) ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015.

22- خضير عقبة، **أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

23- حماني يونس، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة تحليلية للواقع والآفاق** – ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010.

24- دواح بلقاسم، دور **الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر ، المغرب ، تونس ، الأردن مصر تركيا)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر3.

25- الذيابي طلال منصور، ا **لدوافع والضمانات والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الاقتصاد الإسلامي (دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية)** مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003.

26- رولامي عبد الحميد، **تطور طلب الإتحاد الأوروبي على الغاز الجزائري وآثاره على الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2011 -2012.

27- زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر** ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، تخصص التسيير ، جامعة الجزائر،2005-2006.

28- زمال فيصل، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2004/2003.

29- الزهراني بندر بن سالم، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** ، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.

30- سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010/2009.

31- سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة2006-2007.

32- سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة 2006-2007.

33- سلطاني فيروز، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية –دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية-** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر 2012-2013.

34- سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية بالدول النامية** ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2004.

35- شاوش وردة، **تحليل سوسيولوجي لوضعية العامل في إطار الشراكة الأجنبية**، مذكرة ماجستير في علم اجتماع تنظيم وعمل،(غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2011/2010.

36- شريط عابد، **دراسة تحليلة لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية –حالة دول المغرب العربي** –أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2004/2003.

37- شعور حبيبة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة،2008/2007.

38- شميسة ثلوجة، **الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في القانون(غير منشورة)، تخصص قانون الأعمال جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر 2006/2005.

39- شناق حنان، **تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2009/2008.

40- طبني مريم، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر،2013-2014.

41 -عبد محمد نورية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010** ، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات جامعة سانت كليمنتس، 2012.

42 -عبو هودة، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2006-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2007-2008.

43 -عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2007-2008.

44 -عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية** ، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005-2006.

45 -غربي وهيبة، **الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين خدمات الجماعات المحلية -ولاية وبلدية بسكرة نموذجا-** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006/2005.

46 -فضيل فارس، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر والمملكة العربية السعودية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تحليل مالي، جامعة الجزائر، 2004.

47 -قسوري إنصاف، **اليورو واتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر2006/2005.

48 قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر** -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص مالية، دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

49 -كاتب أحمد ، **خلفيات الشراكة الأوربية – المتوسطية** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2000-2001، ص94.

50 -كاكي عبد الكريم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) تخصص تجارة دولية، جامعة الجزائر،2011/2010.

51- كرامة مروة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010 –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011.

52- كمال سمية، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص قانون خاص، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان2004/2003.

53- لخضر مداني، **تطور تعريفة السياسة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الإطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2006/2005.

54- لخميسي خليفة، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية –حالة المحروقات في الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2001.

55- لقراف سامية، **الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماجستير في الحقوق(غير منشورة)، تخصص قانون الأعمال جامعة الجزائر2011/2010.

56- محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر–دراسة حالة أوراسكوم–**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص قانون أعمال، جامعة منتوري، قسنطينة 2010/2009.

57- هساني صورية، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وإنعاكاساتها على الدول النامية – دراسة حالة الجزائر** – ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ، جامعة فرحات عباس، 2011– 2012.

58- منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

59- هودع إيمان،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991– 2007)** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص مالية ومصرفية ، جامعة اليرموك ،الأردن 2010.

60- موفق علي، **أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص التخطيط جامعة الجزائر، 2012/2011.

61- زاري رفيق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008/2007.

62- نسيب أنفال، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية الطور الثالث،(غير منشورة)، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر 2015/2014.

63- هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2012-2013.

*** المجلات والدوريات:**

1- أوسرير منور، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلفماي2005.

2- بن سمينة عزيزة ، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة** ، مجلة الباحث ، العدد التاسع ،2011.

3- بهلولي فيصل، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، مجلة الباحث العدد 11 ، 2012.

4- بوعشة مبارك، برجي نسرين،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسبل تشجيعها في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد التاسع والعشرين، فيفري2013.

5- زغدار أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة التنافسية** ، مجلة الباحث جامعة ورقلة.

6- العرباوي نصير، **مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،العدد السابع عشر سبتمبر 2013.

7- علاوي محمد لحسن، **اتفاقيات الأوروعربية : شراكة اقتصادية حقيقية ...أم شراكة واردات** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، جامعة ورقلة العدد 16 ، سنة 2012.

8- لزعر علي، ناصر بوعزيز ، **تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، العدد الخامس ، جوان 2009.

9- مسعداوي يوسف، **تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية** ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية بسكرة، العدد الثالث ، 2008 .

*** الملتقيات والمؤتمرات والندوات:**

1- أونيس عبد المجيد، عبد الرحمن بن عنتر ، **الاستثمار الأجنبي ودوره التنموي في الجزائر في ظل المستجدات والتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الاستثمار الأجنبي

المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي – حالة بعض الدول النامية – جامعة بومرداس ، الجزائر ،أيام 22-23 أكتوبر2007.

2 -براق محمد ، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة :دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر ،13-14نوفمبر 2006.

3 براهيمي زرزور، حفيظ عبد الحميد، **دور الشراكة في تدويل اقتصاديات الدول النامية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر ، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

4 بعلوج بولعيد، **قطاعات أنشطة البحث والتطوير عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها بالنسبة للدول النامية** مداخلة في الملتقى الدولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي، حالة بعض الدول النامية جامعة بومرداس ،أيام 22-23 أكتوبر 2007.

5 -بلاطة مبارك، **أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، مداخلة في الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

6 بلوناس عبد الله، محمد بوهدة، **آثار ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر**– ملتقى حول الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي– حالة بعض الدول النامية – ، جامعة بومرداس أيام22-23 أكتوبر 2007.

7 -بن حبيب عبد الرزاق ، حوالف رحيمة ، **الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، أيام 21- 22 ماي 2002.

8 -بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، **المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الاوروبية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر أيام 8-9 ماي 2004.

9 -بوحرود فتيحة ،عظيمي دلال، تطبيق **إدارة الجودة الشاملة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورومغاربية** ،مداخلة في الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،أيام 13-14 نوفمبر 2006.

10 بورغدة حسين، قصاص الطيب، **الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** مداخلة ضمن الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، أيام 13-14 نوفمبر ، 2006.

11 - بوزيدة حميد، عبد الرحمن مغازي ، **التنسيق الضريبي والإستثمار الأجنبي المباشر** ، مداخلة في الملتقي الدولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي - حالة بعض الدول النامية - جامعة بومرداس أيام 22-23 أكتوبر 2007.

12 - بوظراف جيلالي، **الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل تكنولوجيا إلى الدول النامية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي - حالة بعض الدول النامية - جامعة بومرداس، أيام 22- 23 أكتوبر 2007.

13 تشام فاروق،**أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار - دراسة حالة الجزائر** - ، مداخلة في الملتقى الدولي التكامل الاقتصاديالعربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر أيام 8-9 ماي 2004.

14 تومي عبد الرحمن، **الإستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو-متوسطية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي آثار وانعاكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر ، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

15 دريس رشيد، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تطوير قطاع المحروقات في الجزائر** مداخلة في الملتقى الدولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي -حالة بعض الدول النامية - ، جامعة بومرداس، أيام22-23 أكتوبر 2007.

16 رقيبة سليمة، **الشراكة الأوروجزائرية ،هل هي نعمة أم نقمة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي آثار وانعاكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر ، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

17 رميدي عبد الوهاب، سماي علي، **الآثار المتوقعة على الإقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية** ، م داخلة في الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

18 عماري عمار، بوقاعة زينب، **الشراكة الأورو- جزائرية وأثرها على الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي آثار وانعاكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر ، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

19 غراب رزيق،رقاد سليمة ، **آثار اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة** مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر ،13-14نوفمبر 2006 .

20 غراب رزيقة، سجار نادية، **محتوى الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة في الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

21 فلاحي صالح، **الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو-الجزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة**، مداخلة في الملتقى الدولي آثار وانعاكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

22 قدي عبد المجيد، **الجزائر ومسار برشلونة : الفرص والتحديات**، مداخلة في الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ،أيام8-9ماي 2004.

23 كتوش عاشور ، قورين حاج قويدر ، **أثر تأخر المشروع الأورومتوسطي على فرص بناء نظام التجارة الألكترونية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

24 كتوش عاشور، **الإستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيات المعلومات والإتصال في دول شمال إفريقيا بين الواقع والمأمول مع الإشارة إلى حالة الجزائر** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية المركز الجامعي بشار، الجزائر،أيام 28 -23 جانفي 2008.

25 كواش خالد، **أثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر** ، مداخلة في الملتقى الدولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

26 محمد مرسي سلوى، **المشاركة الأورو-عربية مالها وماعليها وسبل تفعيلها** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر أيام 8-9 ماي 2004.

27 مسعداوي يوسف ،بوزعرور عمار، **الشراكة الأورو متوسطية**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 22-23 أفريل 2003.

28 مفتاح صالح، **مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية** ، مداخلة في الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر أيام8-9 ماي 2004.

*** التقارير:**

1 -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

2 -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار